No. 7379 الاثنين ٢٠٢٠/٨/١٧

الإنصات المركزي

شؤون عراقية و كردستانية.. شؤون تركية .. شؤون إيرانية.. شؤون سورية .. شؤون عالمية.. ضد الارهاب والتطرف.. رؤى و افكار.. تحليلات سياسية

السنة 26 12-3-1994 المرصد اليومي لقضايا كردستان والعراق والمنطقة والعالم

Website: pukmedia/ensat | Email: ensatmagazen@gmail.com | facebook: ensatpuk

فـرص الأزمـات

كيف يمكن الاستفادة من التحولات المفاجئة في العالم؟

مئوية سيفر وحقوق الكرد الدستورية

"رؤية عربية عراقية"

الانصات المركزي

رصد توثيقي يومي
يصدره مركز الرصد والمتابعة
بمكتب إعلام الاتحاد الوطني الكردستاني
-السنة 25 -

رئيس التحرير:
محمد شيخ عثمان

لقراءة وتحميل العدد يوميا
www.pukmedia.com/ensat
facebook: ensat.puk

هيئة التحرير:
دياري هوشيار خال
ليلى رحمن ابراهيم
محمد مجيد عسكري
هه لو ياسين حسين

الاشراف اللغوي:
عبدالله علي سعيد

الاشراف الفني:
هريم عثمان

للاشتراك و إرسال مساهماتكم
Email:ensatmagazen@gmail.com
Mobile: 07701564347
العنوان: السليمانية - رزكاري

الانصات المركزي

يومية اخبارية تحليلية، تصدر بشكل ورقي و الكتروني ايضا منذ الثاني عشر من مارس العام ١٩٩٤ عن مركز الرصد والمتابعة بمكتب اعلام الاتحاد الوطني الكردستاني، تتناول قضايا كردستانية وعراقية واقليمية وعالمية راهنة في عوالم السياسة ومستجداتها اضافة الى آفاق الاحداث والتطورات واتجاهاتها وغيرها من المجالات التنموية والفكرية والحضارية ومايتعلق بمكافحة الارهاب والتطرف.

تخدم "الانصات المركزي" في قالبها المطبوعي والإلكتروني الأهداف السياسية والاعلامية و الفكريّة للنخبة السياسية والاعلامية وكذلك صناع القرار والباحثين اضافة الى مراكز البحوث والدراسات، في ظلّ التحدّيات الراهنة التي فرضتها الثورة المعلوماتية والتكنولوجية وثورة الاتصالات عبر الاسهام الجاد في المساعدة للاطلاع على ابرز التطورات واحدث الرؤى والدراسات ، بما يعزّز الرؤية الثاقبة ازاء مجمل الاحداث بخلفياتها وحاضرها وآفاقها المستقبلية.

وتركز السياسة التحريرية للانصات المركزي على دوائر الاهتمام ذات الأولوية للقضايا الكردستانية والعراقية ولذلك تهتم برصد التطوّرات الستراتيجيَّة المتعلقة بكردستان والعراق والشرق الأوسط، مع التركيز على الأحداث العالمية المؤثرة ايضا.

وكذلك ابواب «مرصد الرؤى العالمية»و«آفاق وأبعاد»و«قضايا التطرف والارهاب» و«قضايا الاسلام السياسي» التي تهتم بإلقاء الضوء على الأحداث والقضايا الحيوية محلياً وإقليمياً ودولياً واتجاه التطورات وتأثيراتها عبر اعادة نشر رؤى ودراسات بحثية مختارة ومنشورة في الصحف والمواقع والوكالات العالمية الموثوق بها .

وتتضمَّن أبواباً أخرى تتناول شؤون دول معينة بالمنطقة والعالم منها «شؤون امريكية» ،«المرصد التركي»،«المرصد الايراني»، «المرصد السوري»، «المرصد المصري»، «المرصد الخليجي»، «المرصد الصيني»و «المرصد الروسي» وذلك حسب مستوى التطورات اليومية المتعلقة بتلك الدول على الساحة الداخلية والخارجية .

للانصات المركزي اصدار فصلي الكتروني لابرز التطورات والرؤى حول كردستان والمنطقة والعالم باسم (المرصد).

تعتمد «الانصات المركزي» في إنجاز أعمالها على العديد من مصادر المعلومات والأخبار، متمثلة في وكالات الأنباء العالمية الكبرى، والصحف اليومية والأسبوعية الصادرة محلياً وفي الدول العربية والعواصم العالمية المهمَّة، بالإضافة إلى وسائل البث الإلكتروني من خلال شبكة الإنترنت، ومراكز الدراسات وبنوك المعلومات.

وتسعى الانصات المركزي دوماً إلى التميز بالموضوعية والدقة في العمل، والتنوُّع في الموضوعات.

الاتحاد الوطني مهنئا الديمقراطي:

أفضل خيار في المرحلة الراهنة هو تنفيذ الاتفاق السياسي لتجاوز الأزمات

PUKmedia :

وجه المكتب السياسي للاتحاد الوطني الكردستاني، برقية تهنئة الى المكتب السياسي للحزب الديمقراطي الكردستاني بمناسبة الذكرى الـ٧٤ لتأسيس الحزب، فيما يأتي نص البرقية:

السادة في المكتب السياسي للحزب الديمقراطي الكردستاني

بمناسبة الذكرى الـ٧٤ لتأسيس الحزب الديمقراطي الكردستاني نتقدم اليكم باسم المكتب السياسي للاتحاد الوطني الكردستاني بأحر التهاني وعن طريقكم نهنئ اعضاء ومؤيدي الحزب الديمقراطي.

الاتحاد الوطني الكردستاني يؤكد اهمية العلاقات الثنائية العتيدة التي حققت مكاسب كبيرة جدا لشعبنا في المراحل الماضية.

ونعقد بان افضل خيار في المرحلة الراهنة من اجل تجاوز الازمات السياسية والاقتصادية، هو تنفيذ الاتفاق السياسي الذي ابرم في يوم ٢٠١٩/٣/٤، واتباع التوازن وتحمل المهام والمسؤوليات الوطنية والقومية والتي تتجلى في الاتفاق مع الحكومة الاتحادية لتوفير المستحقات المالية لابناء شعب كردستان ورواتبهم ومعيشتهم.

نهنئكم مرة اخرى

المكتب السياسي
للاتحاد الوطني الكردستاني

وبمناسبة مرور ٧٤ عاما على تاسيس الحزب الديمقراطي الكردستاني، بعثت رئيسة البرلمان الدكتورة ريواز فائق رسالة تهنئة الى رئيس الحزب واعضاء المكتب السياسي واعضاء المجلس القيادي وجميع اعضاء ومؤيدي الحزب الديمقراطي الكردستاني، هذا نصها:

بمناسبة مرور ٧٤ عاما على تأسيس الحزب الديمقراطي الكردستاني، أتقدم اليكم بأحر التهاني والتبريكات، آملة ان تكون هذه المناسبة محط الوئام والوفاق بين جميع الاحزاب السياسية.

السادة الافاضل، ان ذكرى تأسيس حزبكم متزامنة اليوم مع معضلات سياسية واقتصادية وصحية متفاقمة في اقليم كردستان، وهذا ما يتطلب منا جميعاً تعميق لغة الحوار المشترك، وزيادة أواصر التعايش في البيت الكردستاني، وتجاوز هذا الظرف العصيب، والتغلب على جميع الازمات التي واجهتها كردستان، فضلا عن الحفاظ على الحقوق الدستورية للاقليم، الى جانب حماية المناطق الكردستانية خارج ادارة الاقليم، ومعالجة مشكلة الرواتب والخدمات.

آمل أن تكون هذه الذكرى مناسبة لايجاد نقاط مشتركة اكثر بين الجميع، وتغليب المصلحة الكردستانية العليا لشعبنا، وتحقيق متطلباتهم، أبارك لكم مجددا هذه المناسبة، متمنيا لكم التوفيق.

د.ريواز فائق
رئيسة برلمان كردستان

اتفاق على إرسال بغداد ٣٢٠ مليار دينار لصرف رواتب الموظفين

الكاظمي يوجه بتنفيذ الاتفاق بين الحكومة الاتحادية وإقليم كردستان

اعداد: الانصات المركزي:

اتفق رئيس وزراء إقليم كردستان، مسرور بارزاني، ورئيس الوزراء العراقي، مصطفى الكاظمي، السبت (١٥ آب ٢٠٢٠)، خلال اتصال هاتفي، على الخطوات الرئيسية لحسم الخلافات، كما تقرر إرسال ٣٢٠ مليار دينار في أقرب وقت إلى إقليم كردستان وفق الوضع المالي الراهن في العراق.

وبحث مسرور بارزاني، السبت، خلال اتصال هاتفي مع رئيس وزراء العراق مصطفى الكاظمي القضايا العالقة بين أربيل وبغداد.

وتم خلال الاتصال الهاتفي، التشديد على أن يكون الدستور العراقي الأساس في حل جميع الخلافات القائمة أو أي اتفاق يتم التوصل إليه، مع الأخذ بنظر الاعتبار خصوصية إقليم كردستان والمصلحة العامة للشعب العراقي. كما أشار الجانبان خلال المكالمة الهاتفية، إلى المضي قُدماً في المفاوضات وما أحرزته من نتائج في الأشهر الماضية التي خاضها وفدا الطرفين.

وعلى أساس تلك التفاهمات ولحل مسألة من يتقاضون الرواتب في الإقليم، واستناداً إلى الوضع المالي الراهن في العراق، تقرر أن ترسل بغداد مبلغاً قدره ٣٢٠ مليار دينار كجزء من الرواتب إلى إقليم كردستان في أقرب وقت ممكن، بحسب بيان صادر عن حكومة إقليم كردستان. كذلك أكد الجانبان على مواصلة المفاوضات بهدف حل المشاكل العالقة كافة.

وفي السياق، قال مسرور بارزاني في منشور على صفحته في الفيسبوك: "اليوم وخلال اتصال هاتفي مع مصطفى الكاظمي رئيس الوزراء العراقي، بحثنا معا الاشكالات بين اربيل وبغداد وأكدنا على أن يكون الاحتكام للدستور العراقي هو الفيصل في حسم جميع الاشكالات، مع وضع خصوصية اقليم كردستان ومصلحة جميع العراقيين بنظر الاعتبار".

وأضاف: "كما اشرنا معا خلال هذا الاتصال الى التقدم الذي أحرزته المحادثات القائمة منذ عدة اشهر بين وفدي التفاض للجانبين وفق اسس التفاهم الذي تم التوصل اليه في وقت سابق بشان مشكلة متقاضي الرواتب في اقليم كردستان وتقرر ان ترسل بغداد مبلغ ٣٢٠ مليار دينار كجزء من الرواتب الى اقليم كردستان في اقرب وقت وبما يتناسب مع الوضع المالي الراهن للعراق، واكدنا معاً على ضرورة استمرار المحادثات بهدف حل جميع الاشكالات".

طالباني: مستعدون لحل جميع المشاكل مع بغداد

أكد قوباد طالباني نائب رئيس حكومة اقليم كردستان يوم الاحد، استعداد حكومة الاقليم لحل جميع المشاكل العالقة مع بغداد.

جاء ذلك خلال اجتماع طالباني عبر تقنية "الفيديو كونفرانس" مع عدد من السفراء والقناصل وممثل بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي)، وذلك لبحث مستجدات الاوضاع السياسية والاقتصادية والامنية في العراق.

طالباني اكد خلال الاجتماع، استعداد الاقليم لحل جميع المشاكل العالقة مع بغداد وفق اسس الدستور وعبر اتفاقية طويلة المدى.

يشار الى ان مسؤول العلاقات الخارجية في حكومة اقليم كردستان، وعددا من المسؤولين في الجهات ذات العلاقة، شاركوا في الاجتماع، الذي يأتي ضمن جهود حكومة اقليم كردستان لتعزيز العلاقات الدبلوماسية مع جميع دول العالم.

الكاظمي يوجه بتنفيذ الاتفاق

هذا ووجهت الأمانة العامة لمجلس الوزراء الاتحادي العراقي كتاباً السبت (١٥ آب ٢٠٢٠) إلى وزارة المالية الاتحادية، يتضمن توجيهاً من رئيس الوزراء العراقي، مصطفى الكاظمي، بتنفيذ الاتفاق بين الحكومة الاتحادية وإقليم كردستان لغرض تسوية الأمور العالقة بين الحكومتين.

وجاء في كتاب "عاجل جداً" صدر عن دائرة شؤون مجلس الوزراء واللجان في الأمانة العامة لمجلس الوزراء الاتحادي العراقي موجه إلى مكتب وزير المالية الاتحادي، أن رئيس مجلس الوزراء العراقي، مصطفى الكاظمي، وجه باعتماد الاتفاق بين الحكومة الاتحادية العراقية وحكومة إقليم كردستان "لغرض تسوية الأمور العالقة بين الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان، وبناء على الاجتماعات والاتصالات المكثفة بين الطرفين".

وأكد كتاب الأمانة العامة لمجلس الوزراء الاتحادي، على أن "يقوم الفريق المفاوض (من جانب الحكومة الاتحادية) بتكثيف الجهود وعقد الاجتماعات اللازمة مع ممثلي حكومة الإقليم لغرض تنفيذ الاتفاق ووضع الأسس لاتفاق طويل الأمد ضمن مشروع قانون الموازنة العامة الاتحادية".

شواني: الاتفاق المبرم يسري حتى إقرار موازنة ٢٠٢١ ويشمل المستحقات المالية والمنافذ

من جانبه أعلن وزير إقليم كردستان لشؤون التفاوض مع بغداد، خالد شواني، اليوم الأحد (١٦ آب ٢٠٢٠)، التوصل لاتفاق بين بغداد وأربيل يسري حتى إقرار موازنة ٢٠٢١، ويشمل مجموعة من الملفات العالقة.

وقال شواني في بيان، إنه وبعد سلسلة من زيارات وفد إقليم كردستان، برئاسة قوباد طالباني، بهدف استحصال المستحقات المالية لإقليم كردستان ورواتب الموظفين، وبعد جملة من الاجتماعات، وتغيير المقترحات والملاحظات لـ١٢ مرة، تم إعلان الاتفاق بين الطرفين. وأضاف أن "المفاوضات شهدت الكثير من المد والجزر وكانت العملية صعبة ومعقدة وكانت جهودنا تسعى لتأمين الحقوق المالية لموظفي الإقليم وحماية الحقوق الدستورية لإقليم كردستان، وسيسري الاتفاق حتى إقرار قانون موازنة ٢٠٢١ لتبدأ مرحلة جديدة من المفاوضات حول موازنة ٢٠٢١".

وأوضح أن الاتفاق يتضمن إرسال ٣٢٠ مليار دينار شهرياً لإقليم كردستان، ويتطرق لمجموعة من الملفات الأخرى مثل مراقبة وتدقيق وآلية معالجة العديد من الملفات المالية والاقتصادية، وآلية التعامل مع إيرادات المنافذ الحدودية بموجب قانون الإدارة المالية الاتحادي رقم ٦ لعام ٢٠١٩.

وأفاد مصدر في حكومة إقليم كردستان لشبكة روداو الإعلامية بأن مجلس الوزراء العراقي قرر إرسال هذا المبلغ إلى الإقليم الاثنين.

وبحسب متابعات روداو فإن وزارة المالية في إقليم كردستان تمتلك حالياً سيولة قدرها ٤٠٠ مليار لصرف الرواتب ومع وصول الـ٣٢٠ مليار دينار سيصبح المبلغ الإجمالي ٧٢٠ ملياراً لكنه لا يزال غير كافٍ لصرف الرواتب كاملة بدون استقطاع حيث يكلف هذا الحكومة ٨٩٠ مليار دينار.

وأوضح مصدر مطلع في مجلس وزراء إقليم كردستان لروداو، أنه تقرر تقديم موعد جلسة المجلس الأسبوعية من يوم الأربعاء إلى غد الإثنين، بغية الإسراع بتوزيع رواتب شهر آذار، وحسم الآلية التي سيتم اتباعها سواء بإبقاء الآلية الحالية المتمثلة باستقطاع ٢١٪ من رواتب الموظفين و٥٠٪ لذوي الدرجات الخاصة أم اعتماد آلية أخرى.

وشهد الأسبوع الماضي تجاذبات بين بغداد وأربيل حول إطلاق الدفعات المالية، فقد أكد مجلس وزراء إقليم كردستان، الأربعاء الماضي، أن الحكومة الاتحادية تمتنع عن صرف رواتب موظفي إقليم كردستان منذ ثلاثة أشهر، مشيراً إلى أن حكومة إقليم كردستان لم تُبقِ أي مسوّغ دستوري أو قانوني أو إداري أو مالي إلا وقدمته خلال المباحثات من أجل التوصل إلى اتفاق.

وفي نفس اليوم، دعت وزارة المالية الاتحادية، حكومة إقليم كردستان إلى الإسراع في الايفاء بالتزاماتها وواجباتها الدستورية، والعودة إلى طاولة المباحثات، "خدمة للمصلحة العامة".

بدورها، ردت وزارة مالية إقليم كردستان بالقول إن الوفد المفاوض لحكومة إقليم كردستان قام بزيارة بغداد لمرات عديدة "وتكللت هذه الجهود بالتوصل إلى تفاهمات أساسية بصدد العديد من الملفات العالقة. غير أننا لاحظنا في الآونة الأخيرة وجود مماطلة في التوصل إلى اتفاق متوازن بخصوص ملف الاستحقاقات المالية للإقليم".

حكومة اقليم كردستان تقرر استمرار الحوار مع الحكومة الاتحادية

هذا ومن المقرر ان تستمر الحوارات بين حكومة اقليم كردستان والحكومة الاتحادية لمعالجة الملفات المالية العالقة، فيما ستقوم الحكومة الاتحادية بارسال مبلغ ٣٢٠ مليار دينار الى اقليم كردستان.

وقال سمير هورامي المتحدث باسم نائب رئيس حكومة اقليم كردستان: ان هذا الاتفاق وقرار ارسال مبلغ ٣٢٠ مليار دينار من قبل الحكومة الاتحادية الى اقليم كردستان، جاء بعد جهود مكثفة بذلها الوفد المفاوض لحكومة اقليم كردستان برئاسة قوباد طالباني نائب رئيس حكومة اقليم كردستان وجهود رئيس الجمهورية ورئيس اقليم كردستان ورئيس حكومة اقليم كردستان واستمرار اتصالاتهما مع رئيس الوزراء الاتحادي مصطفى الكاظمي للوصول الى حل لمعالجة الملفات العالقة.

واضاف: ان حكومة اقليم كردستان قررت استمرار الحوار مع الحكومة الاتحادية لتثبيت المستحقات المالية لاقليم كردستان في مشروع قانون الموازنة الاتحادية للعام ٢٠٢١ ومعالجة الملفات المالية العالقة بشكل نهائي. واشار الى ان المبلغ المخصص من قبل الحكومة الاتحادية لرواتب موظفي اقليم كردستان سيصل خلال الاسبوع الحالي.

التغيير: بغداد ليست مستعدة لتحمل اعباء القروض التي بذمة الاقليم ورواتب موظفيه

الصباح الجديد:

السليمانية– عباس اركوازي: بينما ألقت تبعات الأزمة المالية وعدم قدرة حكومة الاقليم على توزيع رواتب الموظفين شهرياً بظلالها على القطاع الصحي واعلنت كوادر صحية في عدد من المستشفيات بمحافظة السليمانية واربيل اعتصاماً مفتوحاً ومقاطعة الدوام، وباتت عدد من المشافي فارغة من الاطباء والممرضين، ما دفع بالمرضى والمراجعين الى التوجه نحو المستشفيات والعيادات الاهلية، قال عضو اللجنة المالية في مجلس النواب هوشيار عبد الله، ان الحكومة الاتحادية لن ترضح لضغوطات حكومة الاقليم وهي غير مستعدة لتحمل تبعات ملفي النفط ومرتبات الموظفين، وقال بان الحكومة الاتحادية التي تمر بضائقة مالية غير مستعدة لتحمل اعباء القروض التي بذمة حكومة الاقليم والتزامات الشركات النفطية اضافة الى رواتب الموظفين الذي قال بانها لحد الان لا توجد قائمة بالعدد الحقيقي لهم.

واضاف عبدالله في تصريح للصباح الجديد ان معالجة الاوضاع الصعبة التي يواجهها المواطنون والموظفين في الاقليم يكمن في ان يتم حل حكومة الاقليم الحالية من خلال الضغوطات الشعبية والتظاهرات الجماهيرية وتحريك

الشارع والقيام باعتصامات ومقاطعة الدوام. واوضح ان السلطات في الاقليم غير ابهة ولا تشعر بمخاطر حقيقية ولا تنوي تحمل مسؤولياتها تجاه المواطنين، لافتا الى ان الضغوطات ينبغي ان تبدا بمحافظة اربيل وان لا تقتصر على مدينة واحدة فقط.

وكانت عدد من مدن ومحافظات الاقليم قد شهدت الاربعاء المنصرم خروج الاف الاشخاص في تظاهرات دعا اليها حراك الجيل الجديد الذي يقوده رجل الاعمال شاسوار عبد الواحد، في اطار حراك شعبي بدأه للاطاحة بحكومة الاقليم وتغيير نظام الحكم.

وبينما تجمع المئات من انصار حراك الجيل الجديد بحديقة الحرية بمحافظة السليمانية مرددين شعارات مناوءة لحكومة الاقليم ونظام الحكم العائلي، تعاملت عناصر امنية بقوة مع عشرات النشطاء والصحفيين بمحافظتي اربيل ودهوك وقامت بضرب عدد منهم، بينما صادرت اجهزة ومعدات عدد من الصحفيين الذين اعتقلوا وتم اطلاق سراحهم لاحقاً.

نائب رئيس الاقليم والقنصل الأمريكي يبحثان مستجدات الاوضاع

PUKmedia :

بحث شيخ جعفر شيخ مصطفى نائب رئيس اقليم كردستان يوم الاحد، مع القنصل الامريكي الجديد في اقليم كردستان، روب ولر، مستجدات الاوضاع في المناطق المتنازع عليها.

جاء ذلك خلال اتصال هاتفي بين نائب رئيس اقليم كردستان والقنصل الامريكي الجديد في اقليم كردستان، بحثا خلاله، الاوضاع في المناطق المتنازع عليها، وتحركات عصابات داعش الارهابية في خانقين وجلولاء وخورماتو وداقوق، وكذلك الاوضاع في العراق واقليم كردستان واتفاق الحكومتين الاتحادية والاقليم لحل المشاكل العالقة.

الجانبان اتفقا على ضرورة الحد من تحركات الارهابيين بمنع اي فراغ امني يسمح لهم بالتسلل، متمنين التعامل بروح التسامح لتجاوز الاوضاع الراهنة.

ألماس فاضل: الحكومة الاتحادية تتنصل من تنفيذ المادة ١٤٠

PUKmedia :

أكدت النائبة ألماس فاضل عضو اللجنة القانونية النيابية، ان الحكومة الاتحادية تتنصل من تنفيذ المادة ١٤٠ الدستورية.

وقالت الماس فاضل عضو كتلة الاتحاد الوطني الكردستاني النيابية خلال تصريح خاص لـPUKmedia، ان الحكومة الاتحادية تتنصل بشكل مستمر من تنفيذ بنود المادة ١٤٠ الدستورية لحل المشاكل العالقة في محافظة كركوك وعموم المناطق المستقطعة الاخرى. واضافت، ان جهود كتلة الاتحاد الوطني الكردستاني أثمرت عن تخصيص خمسين مليار دينار لتنفيذ المادة ١٤٠ الدستورية، فضلا عن العمل لتعديل القانون المرقم ١٣ الخاص بمعالجة مشكلة الاراضي الزراعية.

وأشارت الى ان عدم حل المشاكل العالقة في كركوك والمناطق المستقطعة الاخرى ساهم في بروز العديد من المعوقات لحل مشاكل الاراضي الزراعية وحسم الملفات العالقة، مشيرة الى ان المادة ١٤٠ الدستورية تمثل خارطة طريق قانونية ودستورية لحل جميع الاشكالات في المناطق المستقطعة.

مسعود بارزاني: الكاظمي لديه تفهم لقضية شعب كردستان ومازالت الفرصة سانحة لمعالجة المشكلات بين أربيل وبغداد

KDP.ifo :

بمناسبة الذكرى السنوية الـ٧٤ لتأسيس الحزب الديمقراطي الكردستاني، وجّه مسعود بارزاني، رسالة تهنئة الى عوائل الشهداء والبيشمەركة البواسل وأعضاء وكوادر وجماهير الحزب الديمقراطي الكردستاني وجماهير شعب كردستان، هذا نصها:

بسم الله الرحمن الرحيم

بمناسبة حلول السادس عشر من آب، والذكرى الرابعة والسبعين لتأسيس الحزب الديمقراطي الكردستاني أتقدم بأحر التهاني والتبريكات إلى عوائل الشهداء الكرام والبيشمركه البواسل وعموم أعضاء ومؤيدي و كوادر الحزب و جماهير شعب كردستان.

لقد كان تأسيس الحزب الديمقراطي الكردستاني إنعطافة مهمة في تأريخ الحركة التحررية الكردستانية، لذلك أصبح مدرسة وطنية للمناضلين الكرد. وكان الهدف من تأسيسه في تلك الظروف الصعبة هو الإبقاء على الروح السياسية الكردية حية، وتعزيز ثقة الفرد الكردي بذاته. كما كان الحزب الديمقراطي الكردستاني في كافة المراحل طرفاً رئيسياً ورمزاً للدفاع عن الحقوق المشروعة لشعب كردستان، وقد أثبت ذلك قولاً وفعلاً. وكان على الدوام موضع أمل لشعب كردستان، وفي ذات الوقت كان علامة وهدفاً لمؤامرات وخطط الأعداء والحاقدين على شعب كردستان.

هذا العام، ونحن إذ نتذكر السادس عشر من آب، يواجه شعبنا تحديات وعقبات كبيرة، ويواجه كردستان مشكلات إقتصادية وصحية والمؤامرات المختلفة للحاقدين. وتلك العقبات والتحديات والمؤامرات تجعل واجبات الحزب الديمقراطي الكردستاني وقيادته وكوادره وإعضائه ومؤيديه أصعب من أي وقت آخر. وفي سبيل تجاوز هذه الأوضاع الصعبة من الضروري أن يكون مسؤولي وكوادر حزبنا على المستوى المنتظر منهم بين الجماهير، وأن يصبحوا عوامل لمعالجة مشكلات الأهالي، كما أنه من الضروري أن يتذكر كل المنتمين الى الحزب أنهم يتحملون المسؤولية الرئيسية في الحفاظ على إقليم كردستان وإزدهاره، وأن يبذلوا جهودهم أكثر من الآخرين في سبيل كردستان أقوى.

في هذه المناسبة نؤكد على رسالة التعايش والتعددية السلمية بين الكردستانيين، لأن أحدى الواجبات الرئيسية للحزب الديمقراطي الكردستاني هى الحفاظ على التعايش بين المكونات الدينية والقومية في كردستان والمحافظة على السلم الإجتماعي والسياسي بين الكردستانيين.

وبشأن العلاقات بين أربيل وبغداد، نؤكد أن الحزب الديمقراطي الكردستاني طوال تأريخه النضالي والسياسي لم يرفض التفاوض، وأراد معالجة المشكلات بالتفاهم والطرق السملية. وفي الوقت الحاضر، نؤكد على الإستمرار على ذات النهج، وعلى أن نضال الحزب الديمقراطي الكردستاني سيكون مع المناضلين والوطنيين الكردستانيين في سبيل تثبيت الحقوق الدستورية لشعب كردستان، وفي سبيل التصدي للفكر والعقلية التي تريد تهميش نضال وتضحيات شعب كردستان وشراكته ضمن دولة العراق. أو الذي يريد إفراغ كيان إقليم كردستان، الذي هو ثمرة مئة عام من دماء مئات الآلاف من الشهداء ودموع مئات الآلاف من أمهات الشهداء، من

معناه الحقيقي. ندرك جيداً أن الموجود حالياً لايتناسب مع مستوى التضحيات الجسام والتطلعات التحررية لشعبنا. مع ذلك كله، نعتقد أنه مع السيد مصطفى الكاظمي رئيس الوزراء الحالي للعراق والذي لديه تفهم لقضية شعب كردستان، مازالت الفرصة سانحة لمعالجة المشكلات بين أربيل وبغداد في إطار الدستور وتوصل الجانبين الى نتائج مرضية. ذلك الدستور الذي لو تم تطبيقه كما هو لكانت الكثير من المشكلات غير موجودة الآن بين أربيل وبغداد.

في الذكرى الرابعة والسبعين لتأسيس الحزب الديمقراطي الكردستاني نعيد الى أذهان الكردستانيين الأعزاء أن الحزب الديمقراطي الكردستاني نتاج لوحدة الإرادة النضالية للكرد، ولم يولد نتيجة إنشقاق، لذلك هو رمز ومركز للوحدة ووحدة إرادة شعب كردستان. ومن هذا المنطلق، ولأنه يؤمن بأن كافة الإنتصارات والمكاسب المتحققة لشعب كردستان قد تحققت عندما كان الوئام والتآخي قائماً بين الأطراف الكردستانية، فهو مستعد دوماً للتآخي والسلام ووحدة الصف.

كما أدعو الحزب الديمقراطي الكردستاني والأطراف السياسية الكردستانية أن يعملوا معاً بروح الإخوة، ويتحملوا المسؤولية في سبيل تجاوز التحديات والمشكلات التي تهدد إقليم كردستان. وأريد أن أؤكد على حقيقة أهمية الرواتب في حياة المواطنين، وعلى ضرورة تعاون الجميع في سبيل الإصلاح العام في إقليم كردستان والعراق ومعالجة المشكلات ومحاولة تحسين الظروف المعيشية للمواطنين، مع ذلك هناك مشكلات أساسية خطيرة أخرى لايمكن تجاهلها أو القبول بها كمبدأ الشراكة وتنفيذ الدستور والمادة ١٤٠ والپێشمەرگة وسياسة التطهير والتغييرالديمغرافي، وكل ذلك لها أولوية وأهمية خاصة، ولايمكن إختصار مشكلات شعب كردستان في الرواتب فقط.

عملية التعريب في المناطق الكردستانية التي بدأت في القرن العشرين، للأسف، مازالت مستمرة بطرق مختلفة، يجب إيقاف تلك العملية الغادرة بأسرع وقت ومعالجة ذلك التطهير والتعريب والتغيير الديمغرافي الذي تم تنفيذه ضد الكرد في المناطق الكردستانية التي تقع خارج إدارة الإقليم. كما أرى من الضروري أن أدعو القوى الكردية في الأجزاء الأخرى الى مراعاة أوضاع إقليم كردستان، وعدم التحول الى عوامل لإلحاق الأذى بإقليم كردستان، لأن شعب كردستان لم يعد يتحمل المزيد من الخسائروالقصف والمشكلات الأخرى. كما أدعو دول الجوار والقوى الكردية الى إحترام سيادة إقليم كردستان والعراق، وأن لايحولوا إقليم كردستان الى ساحة للصراع بينهم.

في الختام، أوجه التهاني مرة أخرى الى عموم أعضاء ومؤيدي وكوادر الحزب و شعب كردستان الكريم، وأذكرهم بقول حضرة البارزاني الخالد، أن لايصابوا بالغرور أثناء الإنتصارات وأن لايصابوا باليأس خلال النكسات. كما أدعو عموم أعضاء ومؤيدي وكوادر الحزب أن تكون أمانيهم وأرادتهم قوية، لأنهم أرادة وأمل جميع شعب كردستان، ويجب أن تكونوا سنداً لبعضكم، ومؤيدين ومدافعين عن المظلومين الكردستانيين، وجميع الذين يحاولون إسقاط الحزب الديمقراطي الكردستاني يعلمون جيداً أن الحزب الديمقراطي الكردستاني ملك للشعب وحزب لاينحني ولايسقط أبداً.

أتمنى السلامة والسعادة لعموم مواطني كردستان الأعزاء

مسعود بارزاني

١٦ آب/ ٢٠٢٠

رئيس الجمهورية: توحيد الجهود لإجراء انتخابات نيابية مبكرة ونزيهة

المكتب الاعلامي لرئيس الجمهورية :

استقبل السيد رئيس الجمهورية الدكتور برهم صالح، الأحد ٢٠٢٠/٨/١٦ ببغداد، رئيس جبهة الإنقاذ والتنمية أسامة النجيفي.

وجرى، خلال اللقاء، بحث تطورات الأوضاع السياسية في البلاد، والتأكيد على ضرورة ترسيخ سيادة العراق وتعزيز أمنه واستقراره، فضلاً عن مناقشة السبل الكفيلة بمواجهة جائحة كورونا والحد من تداعياتها الوبائية والاقتصادية.

كما تم التأكيد على أهمية توحيد الجهود لتهيئة السبل الكفيلة لإجراء انتخابات نيابية مبكرة تتسم بالنزاهة وتعبر عن إرادة العراقيين بمكوناتهم كافة.

مستشار الكاظمي: الانتخابات الجديرة بالثقة تعزّز احترام المجتمع الدولي للعراق

صحيفة (الصباح) :

شددَ مستشار رئيس الوزراء لشؤون الانتخابات، حسين الهنداوي، على أهمية الدور الذي تضطلع به شبكات المراقبة الوطنية والدولية في ضمان نجاح الانتخابات النيابية المبكرة المقبلة.

وكان رئيس مجلس الوزراء مصطفى الكاظمي، قد أعلن، خلال اجتماعه بأعضاء مجلس مفوضية الانتخابات بحضور عدد من الوزراء والقيادات الأمنية، الاتفاق مع رئيسي الجمهورية والبرلمان على اتمام التصويت على قانون الانتخابات في أول جلسة مقبلة لمجلس النواب وإحالته الى رئيس الجمهورية للمصادقة عليه، وكذلك العمل على إيجاد حلّ قريب لاكتمال المحكمة الاتحادية لتكون مهيأة لتوفير شروط عمل مفوضية الانتخابات، في حين أكد التزامه بموعد اجراء الانتخابات في ٦ حزيران من العام المقبل.

وأضاف الهنداوي، في حديث لـ"الصباح"، أن الانتخابات يجب ان تعكس مبادئ الدستور الذي ينص على الحرية والديمقراطية والمساواة والعدالة، مبيناً ان المراقبة الوطنية والدولية السليمة للانتخابات الجديرة بالثقة والقائمة على اساس القوانين العراقية تعزز احترام المجتمع الدولي لبلدنا وتشجعه على تقديم الدعم والمساعدة له في مجالات التنمية والاستقرار.

واشار الهنداوي الى وجود الاف العراقيين المنخرطين في شبكات عراقية متخصصة في مراقبة الانتخابات العراقية منذ انتخابات ٢٠٠٥ لا سيما شبكات شمس وعين وتموز وحمورابي المستعدة لرصد العملية الانتخابية وتطور المسار الديمقراطي في العراق والتي تستطيع حشد اكثر من عشرة آلاف مراقب متطوع في كل المحافظات العراقية، لمراقبة سير العملية في كل مراحلها بدءاً من مرحلة ما قبل الانتخابات مع بدء حملة الدعاية الانتخابية وحتى اعلان النتائج.

وشدد الهنداوي على لزوم تطبيق قرارات واجراءات المفوضية العليا المستقلة للانتخابات بحظر التلاعب في بطاقة الناخب وضمان تنفيذ القانون والاجراءات وعدم التهاون فيها والالتزام التام بها لانجاح العملية الانتخابية ودعوتها الكيانات السياسية بأن تعتمد على اقناع الناخب بالطرق الشرعية وعدم اللجوء الى الطرق غير القانونية.

نائب يدعو لاجراء استفتاء لعموم محافظات العراق عدا الاقليم بشأن انفصال كردستان

وكالات :

طالب النائب عن محافظة البصرة عدي عواد، الاحد، بإجراء استفتاء للمحافظات ال ١٥ لتقرير مصير اقليم كردستان من الانفصال قبل الانتخابات المبكرة ".

وقال عواد في بيان صحفي صدر عن مكتبه الاعلامي، ان " هناك كثير من الأمور يجب أن تحل قبل إجراء الانتخابات المبكرة وأهمها، تقرير مصير إقليم كردستان من خلال إجراء استفتاء للمحافظات ال (١٥) هل توافق على انفصال إقليم كردستان وخاصة بان الأخير سبق له وعمل استفتاء بذلك وقد حصل على الأغلبية الساحقة بالانفصال أو (الاستقلال) كما يسمونه والقرار الأول والأخير هو قرار الشعب العراقي اجمع ".

ودعا عواد الى "تخفيض عدد أعضاء مجلس النواب لأقل من ٥٠ عضو وعدم صرف رواتب للنائب ويكون إما منسب من الدائرة التي كان يعمل بها في حال كونه موظف أو يتم التعاقد معه براتب لا يزيد عن مليون دينار في حال لم يكن له أي راتب تقاعدي ولا يصرف له أي تقاعد بعد انتهاء عمله وكذلك يسري الحال على الرئاسات الثلاث بخصوص التقاعد".

وشدد عواد على ضرورة " انتخاب المحافظين ونوابهم بشكل مباشر من قبل أبناء المحافظات ويتم تكليف مسؤول الوحدة الإدارية (القائممقام) من قبل المحافظ. واضاف "يجب وضع ضوابط صارمة من عدم تغيب النواب وما يسمى رؤساء الكتل الذين لم يحضروا الجلسات وكذلك من لم يؤدي اليمين الدستوري خلال ١٥ يوم من فوزه بالعضوية تعتبر عضويته ملغاة".

وتابع "يجب تغيير الدستور وأن يلغى منصب رئيس الجمهورية والاكتفاء برئيس الوزراء وأن ينتخب رئيس الوزراء بشكل مباشر من الشعب".

وزير التخطيط يقدم توصية بتأجيل التعداد العام للسكان إلى نهاية العام المقبل

المكتب الاعلامي لوزارة التخطيط:

أعلن وزير التخطيط، الدكتور خالد بتال النجم، اليوم، الأحد، عن تقديم الهيأة العليا للتعداد العام العام للسكان والمساكن، توصية إلى مجلس الوزراء، بتأجيل موعد تنفيذ التعداد الذي كان مقررا في شهر تشرين الثاني من العام الحالي، إلى الربع الأخير من العام المقبل ٢٠٢١.

وأضاف الوزير، خلال ترؤسه الاجتماع الرابع للهيأة الذي عُقد اليوم الأحد، ان التوصية بتأجيل التعداد، جاءت بسبب الظروف الاستثنائية التي يمر بها العراق، المتمثلة بجائحة كورونا، والأزمة المالية، مشيرا إلى ان الهيأة العليا للتعداد، قررت الاستمرار في اعمال التهيئة والتحضير للمشروع، والطلب من وزارة المالية، تأمين التخصيصات المالية المطلوبة لمتطلبات التعداد، والتي تتضمن تأمين الأجهزة اللوحية، لتنفيذ التعداد إلكترونيًا، فضلا عن تدريب العدادين، وتنفيذ التعداد التجريبي وعمليات الترقيم والحصر، وصولا ليوم العد، منوها إلى انه تم الطلب من جميع الوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة، تقديم مالديها من مقترحات وملاحظات فنية بشأن استمارات التعداد، التي تم إنجازها من قبل الجهاز المركزي وغيرها من الاعمال الفنية وترسيم الحدود للوحدات الادارية، بملاكات عراقية ١٠٠٪.

إلى ذلك استعرض، رئيس غرفة عمليات التعداد الدكتور ضياء عواد كاظم، الخطوات والأعمال التي تم إنجازها خلال الأشهر الماضية في إطار الاستعدادات لتنفيذ التعداد، والخطوات المقبلة، التي ستشمل، الانتهاء من التجارب القبلية، وتدريب المدربين، فضلا عن تنفيذ التعداد التجريبي، وعمليات الحزم للمحلات والقرى والبلوكات، وإجراء الترقيم وحصر المباني والمنشآت والأسر، مضيفا ان هذه الخطوات الاستعدادية ستبدأ اعتبارا من شهر كانون الثاني من العام المقبل، لغاية شهر تشرين الثاني الذي سيشهد تنفيذ التعداد.

من جانبه، اشاد مستشار صندوق الامم المتحدة للسكان الدكتور مهدي العلاق، بالجهود التي يقوم بها الجهاز المركزي للإحصاء والدعم الكبير الذي يقدمه السيد وزير التخطيط لتلك الجهود، معربا عن استعداد الصندوق لتقديم المزيد من الدعم الفني واللوجستي والاستشاري لانجاح التعداد، مؤكدا أهمية المدونة الوطنية للتعداد، التي حظيت بمصادقة مجلس الوزراء وتهدف إلى حشد الدعم والتأييدللتعداد، بوصفه مشروعا وطنيا، شديد الأهمية.

هذا وشهد الاجتماع، عرض فقرات استمارة التعداد، قدمه المدير العام التنفيذي سمير خضير هادي، وقد أبدى السادة المشاركون في الاجتماع ملاحظاتهم بشأن ما تضمنته الاستمارة من اسئلة.

إيقاف منح سمات الدخول وإلغاء جميع الزيارات للمسؤولين الأتراك إلى العراق

وكالات :

أعلنت وزارة الخارجية العراقية، الأحد (١٦ آب ٢٠٢٠)، المعاملة بالمثل مع الجارة تركيا، وبدأت بإيقاف منح سمات الدخول في المنافذ والمطارات الحدودية العراقية، وذلك على خلفية انتهاكاتها المتكررة على الأراضي العراقية.

وقال المتحدث باسم الوزارة أحمد الصحاف في تصريح للوكالة الرسمية، إن "وزارة الخارجية أعلنت عن المعاملة بالمثل لتركيا من خلال ايقاف مذكرة التفاهم المبرمة بين الجانبين في العام ٢٠٠٩ والتي كانت تقضي بتيسير ومنح سمات الدخول في المنافذ والمطارات الحدودية، فضلا عن اتخاذ قرار بالغاء جميع الزيارات للمسؤولين الاتراك الى العراق المبرمجة وفي مقدمتها زيارة وزير الدفاع التركي".

وأضاف الصحاف أن "الوزارة استدعت السفير التركي في بغداد، لمرتين متتاليتين وسلمته مذكرتي احتجاج شديدتي اللهجة على خلفية اعتداءات تركيا على السيادة العراقية، تطالب الحكومة التركية بالكشف عن مرتكبي الجرائم العدائية ومحاسبتهم". وأشار إلى أن "وزير الخارجية فؤاد حسين أجرى اتصالات مع نظرائه من العرب والاجانب"، موضحا ان "جميع الدول على المستويين العربي والاوروبي يؤيد موقف العراق ويسانده في الدفاع عن وحدته وسيادة اراضيه".

المتحدث باسم الوزارة الخارجية بيّن أن "العراق يستند الى القوانين الدولية للحفاظ على حقه"، كما أكد أن "الخطاب السياسي والدبلوماسي سبيلان ممكنان لخفض هذا التصعيد والانتهاء الى رؤية مشتركة من شأنها الوصول الى حلول تشاركية".

← قضايا كردستانية

آلدار خليل :

كيف يُصحح العالم خطأه التاريخي ضد الكرد ؟

روناهي:

عمدت الدولة التركية منذ بداياتها حتى الآن إلى تشويه محاولات الدفاع عن الحقوق التاريخية للكرد" حيث ومع نشوء حركة الحرية الكردستانية في نهاية السبعينيات وبداية رؤية جديدة في النضال والثورة من أجل الحقوق الكردية" سارعت تركيا مستغلة الظروف الإقليمية والدولية آنذاك وحالات الحرب التي كانت تفرض نفسها في المنطقة خاصة بين دول عربية وأخرى في المنطقة إلى تقديم حركة الحرية الكردستانية على إنها خطر كبير تهدد المصير والوجود حسب الزعم التركي وكذلك خطر حتى الحلفاء في الناتو" لتجرّ تركيا الكثير من الجهات إلى خديعة ومكر بتصنيف حركة الحرية الكردستانية على إنها إرهابية وحركة خطيرة.

بعد حوالي أربعة عقود من الزمن وأمام ما قدمته هذه الحركة من نضال وجهود في الحل الديمقراطي وعدم تحقق الآمال التي عُقدت على أن هذه الحركة ستنتهي وتزول" أيضاً مع تطور الوضع في باشور وباكور كردستان وكذلك روج آفا و باعتبار كل هذه التطورات هي تطور للقضية الكردية في المنطقة بحكم التأثير المباشر وغير المباشر. وكذلك مع تغير الشروط والظروف الدولية التي ساهمت في فضح النوايا التركية في المنطقة خاصة مع تقلد أردوغان للحكم في تركيا مع بدايات الألفية الجديدة" كل هذا ساهم في بيان أوجه اللاحقية في ادعاءات تركيا وزيفها وتشويهها للحقائق التي قدمتها على إنها دلائل قاطعة تؤكد الفكرة التي سوقتها تركيا ضد حركة التحرر الكردستانية.

كما نرى اليوم بأن أردوغان ساهم في إشعال المنطقة وإغراقها بالفوضى والحرب في تشابه تام مع هتلر الذي كان له اليد في إشعال فتيل الحرب العالمية الثانية والغزو الأردوغاني اليوم في سوريا والعراق والذي اتضح مؤخراً في أن أردوغان وصل لذروة العنجهية عبر استهداف رموز وضباط الجيش العراقي ورده على انزعاج العراق بأنه لا يعيره أي اهتمام. الوضع ذاته في ليبيا وحوض المتوسط وقبرص واليونان وأفريقيا وفي قضايا النفط والغاز وتجاوزه لحدوده الجغرافية والسياسية، وتأجيجه للصراعات عبر دعم المرتزقة والسلفيين والإخوان منهم" هذه أيضاً دلائل على إنه وعبر حلمه التوسعي" يريد أن يقول على إنه يتفوق على هتلر في النهج والحلم بالنتيجة يشير كل هذا على أن تركيا قد تغير وضعها بغض النظر عن بعض الأمور التي يحققها أردوغان مرحلياً ويقدمها على إنها انتصارات له.

هذا يعني أن تركيا لن يكون معها من كانوا سابقاً وأن أزمتها وزيادة الشرخ بينها وبين من كانت تصفهم بأنهم حلفاؤها" سيزداد حيث هذا يشير على أن أردوغان بات خطراً ولا بد من تقبل هذه الحقائق وأن حركة الحرية الكردستانية على مدى أربعة عقود كانت ضحية لتلفيق وكذب تركيا على العالم.

برأيي ستعيد الكثير من الأطراف حساباتها بعد الآن، وفي حال أراد العالم أن يكون هناك ديمقراطية وحل في سوريا والعراق وكذلك استقرار حقيقي في ليبيا وكذلك في مصر ومنع تطور الإخوان ومشروعهم وأيضاً من أجل إخراج أوروبا من تحت التهديد والابتزاز التركي" على الجميع إدراك الخطأ التاريخي وتغيير موقفهم من حركة الحرية وإعادة النظر في علاقاتهم مع تركيا بعد كل هذا الخداع في ظل الدلائل القطعية على أن تركيا اليوم تمثل مشروع خطر وتهديد كبيرين للأمن والسلم الإقليمي والدولي ناهيكم عن حجم الفوضى العارمة التي سببها هي تركيا كما تم الإشارة.

د. محمد السهر*:

مئوية معاهدة سيفر وحلم الدولة الكردية المستقلة..

على العراقي العربي قبل غيره أن يعلم أن له شركاء في الوطن يعتزون بخصوصيتهم ويفتخرون بانتمائهم القومي وأن من حقهم تقرير مصيرهم

الصفحة الشخصية للكاتب:

مرت قبل أيام الذكرى المائة لتوقيع الدولة العثمانية مع دول الحلفاء في ١٠ آب ١٩٢٠ معاهدة سيفر التي عُقدت في معرض للصناعات الخزفية يقع في بلدة صغيرة قرب باريس. وكان الحلفاء قد تعمدوا إذلال الدولة العثمانية في تلك المعاهدة التي تألفت من ١٣ باب، و ٤٣٣ بند،كانت في مجملها تصب في مصلحة الدول المنتصرة في الحرب.

ولقد جاءت ثلاثة بنود فقط هي(٦٢, ٦٣, ٦٤) من بين الأربعمائة والثلاثة والثلاثين بنداً، لتشير لأول مرة إلى حق المناطق ذات الأكثرية الكردية التي تقع إلى الشرق من نهر الفرات وإلى الجنوب من الحدود الجنوبية لأرمينيا بالحكم الذاتي المحلي،كما تحدد فيما بعد المناطق التي تقع إلى الشمال من الحدود التركية مع سوريا وميزوبوتاميا.

وقد أشارت صراحة إلى ضرورة اعتراف تركيا من الآن بقرارات اللجنة التي ستقوم بإعداد مشروع الحكم الذاتي للمناطق المشار إليها في أعلاه.

لكن بنود تلكَ المعاهدة فقدت قيمتها نتيجة ثلاثة عوامل رئيسة،أولهما عدم جدية الحلفاء(بريطانيا وفرنسا) في التخلي عن الأراضي التي يسيطرون عليها لصالح إنشاء دولة قومية مستقلة للكرد، وثانيا ظهور كمال أتاتورك وقيادته القوية لحرب الاستقلال التركية التي أجبرت الحلفاء على عقد معاهدة جديدة معه عند العام ١٩٢٣، هي معاهدة لوزان، وثالثاً عدم وجود قيادة كردية موحدة تستطيع أن تنال ثقة شعوب تقطن مساحة كبيرة من الأرض تمتد من أرمينيا إلى خانقين في العراق،يضاف إلى ذلك عدم وجود روابط اقتصادية وثقافية موحدة بين تلك المناطق بسبب وقوعها تحت الاحتلال الأجنبي لقرون عدة..

لقد انحازت بريطانيا وفرنسا إلى جانب مصالحها،ومصالح حلفائها الجدد الأقوياء في تركيا، فجاءت اتفاقية لوزان وهي خالية تماما من أية كلمة تشير إلى الكرد حتى لو كان ذلك في الأسم.

ولقد ارتضى كرد العراق العيش ضمن الكيان الجديد الذي تحول أسمه من ميزوبوتيميا إلى العراق، حتى لو كان ذلك على مضض...

لكن الدولة الجديدة في هذا البلد لم تنتبه إلى ضرورة أن تكون دولة جامعة لمكونات هذا المجتمع الصغير في عدد سكانه والكبير في تنوعه الثقافي والقومي،فحصرت إدارة الدولة في شريحة صغيرة ضمت العائلة المالكة والضباط الشريفيين،وكبار المشاريخ والأغوات،وملاك الأرض،والجلبيين،وما يُعرف بالسادة الأشراف،مع التركيز على الطابع القومي العربي– الإسلامي ذي المذهب السني الحنفي الذي تم تطعيمه بالمذهب الشافعي الذي كان يعتنقه الملك ذاته.

لقد كان الأجدر بالدولة العراقية التي تأسست عند العام ١٩٢١ أن تراعي خصوصية العراق، وتنوعه، وثرائه الثقافي، وذاكرته الجمعية، ومنظومته القيمية، وأن تعتمد مبدأ المواطنة بدلاً من مبدأ الضم القسري، والإقصاء والتهميش، ولو كانت قد فعلت ذلك من خلال برامج وخطط ستراتيجية لكان قد شعر الجميع أنهم عراقيون قبل كل شيء، وأن انتماءاتهم الفرعية لا تلغي انتماءهم الأكبر لوطن يتسع للجميع ويتعامل مع الجميع على أساس (عراقيته) وليس على أنه عربي، أو كردي،أو تركماني...مسلم، أو مسيحي، أو يهودي، أو صابئي....شيعي، أو سني..

لقد أضاع أهل العراق مائة عام كاملة في الصراع، والفوضى، والتخبط، والعشوائية،وهدر الإمكانيات، والوقت، والموارد،وهاهم اليوم يبحثون بعد مرور مائة عام على تأسيس دولتهم الحديثة، يبحثون عن وطن..

لذا فإن الإصرار على البقاء في الموقع الخاطئ لن يجلب لنا نتائج صائبة حتى لو بقينا ننتظر ذلك مائة عام جديدة أخرى، وسيأتي أحفادنا عند العام ٢١٢٠ ليتحسروا على ضياع المائة الثانية والوطن لم يزل في أسوأ حال..

لابد للعراقي العربي قبل غيره أن يعلم أن له شركاء في الوطن يعتزون بخصوصيتهم ويفتخرون بانتمائهم القومي، وأن من حقهم تقرير مصيرهم، وإدارة أنفسهم ومناطقهم ضمن عراق شامل موحد، عند ذلك سيشعر الكردي العراقي أنه قد حقق أحلامه في الحرية والعيش في كرامة ضمن دولة فيدرالية تعامل الجميع على أساس الدستور والمواطنة وليس على أي أساس آخر.

* كاتب واستاذ جامعي عراقي

عن أوضاع كركوك وعرقلة تعيين محافظ كردي لها ودور تركيا في المنطقة ومصير الكرد

وكالة rojnews:

تحدث النائب السابق في البرلمان العراق عن كتلة الاتحاد الوطني الكردستاني YNK شوان داودي في حوار اجرته معه وكالة rojnews حول الأوضاع الأمنية، والسياسية، وتدخلات الدولة التركية في كركوك، وما يقال حول تشكيل قوة تركمانية، ودور الكرد في المنطقة.

وفيما يأتي نص الحوار:

- نبدأ من عملية التعريب في كركوك، حيث ظهرت عدة مشاكل كما الذي حصل في مناطق داقوق، برأيك من يقف وراء مخطط تعريب المنطقة ومن يدير هذه السياسة؟

استمرت عملية تعريب كركوك لسنوات، وبعد تحرير العراق عاد قسم من العرب إلى أراضيهم واستفادوا من المادة ١٤٠، وخلال فترة الحكم السابق استولت الحكومة العراقية على الأراضي الكردية ونهبتها باسم الدولة، ووزعت قسما منها على العرب، ولم توزع على أصحابها الشرعيين وهم الكرد، وبعد عام ٢٠١٧ وصلت جهات عربية إلى السلطة في كركوك وحاول عدد كبير من العشائر العربية الدخول الى المنطقة والاستفادة من الاوضاع مرة أخرى.

بالاضافة إلى ذلك هناك أسباب أمنية وسياسية، حيث ان الأسباب الأمنية هي ان بعض المناطق حساسة جداً مثل مناطق بين خورماتو وداقوق، فتتعرض لهجمات مرتزقة داعش بين الفترة والاخرى.

ومن جانب آخر تم منح الأراضي لبعض العوائل التكريتية، بعضها تنتمي إلى عائلة عبدالله عكاب الرياشي، وهذه العائلة حاكمة في المنطقة، وكان ابن عمهم طه الرياشي قد تولى المسؤولية داخل حزب البعث سابقاً، وهم الآن مسؤولون بصفوف داعش، ويقال أنهم يساعدون داعش لوجستياً.

داعش حالياً ينسق مع الادارة في كركوك، هناك قسم من المسؤولين في الإدارة أقاربهم متواجدون في صفوف داعش وفي نفس الوقت متواجدون في إدارة كركوك.

-هل تقصد محافظ كركوك راكان الجبوري؟

نعم، بعض من أبناء عمومته وافراد عشيرته أعضاء في صفوف داعش، فقد نظم داعش نفسه في كركوك على ثلاثة أشكال، بعضها على شكل مجموعات مسلحة، وبعضها اندمج في مؤسسات الدولة، وانضم البعض إلى الميليشات مثل الحشد العربي والتركماني.

-كيف تسلل داعش إلى مؤسسات الدولة؟

تسلل داعش إلى مؤسسات الدولة من خلال خلاياها داخل المؤسسات، والاوضاع الحالية تتيح لها ذلك، فأولئك الذين استلموا زمام الحكم في كركوك لديهم نفس المشاعر المعادية للكرد مثلهم مثل داعش، وينظرون إلى الكرد بذات عقلية الحكم قبل ٢٠٠٣.

-حول وجود قوات تركمانية في كركوك، يقال عن تشكيل قوة قوامها ألف جندي تم تدريبها في تركيا ويتم نشرها في المدينة باسم حماية القواعد أو المكاتب التركمانية، ما هو تأثير وجود هذه القوة على الصراع في كركوك؟ ولإي هدف تستخدم الدولة التركية هذه القوة؟

أعتقد أن هذه هي المرة الأولى التي أتحدث فيها عن زيادة عدد المسلحين في كركوك تحت مسمى الشركات الأمينة، معظمهم تم تدريبهم في تركيا، وهم وإلى جانب بعض الأحزاب السياسية ينفذون الأجندات التركية ، وتركيا لا تفعل ذلك من أجلهم بل من أجل مصالحها في المنطقة.

التركمان ايضاً هم ضحايا السياسيات التركية، وبناء على طلب تركيا لم يشاركوا في عملية تحرير العراق في عام ٢٠٠٣، والجبهة التركمانية مازالت تدفع ثمن ذلك، وحتى لو تم تعيين التركمان في المناصب الحكومية يتم ذلك من خلال الأحزاب الشيعية، تركيا تستخدم التركمان لمصالحها الخاصة.

-ماهي مصالح تركيا في كركوك، وماذا تريده من هذه المدينة؟

لم تخف الدولة التركية نواياها، ليس في كركوك فحسب، بل انها تريد احتلال محافظة نينوى بأكملها، وتقول بنفسها أن كركوك هي المحافظة التركية الـ ٨٢ و ونينوى المحافظة الـ ٨٣ . والهجمات التي تشهدها المناطق الحدودية تأتي في هذا الاطار ، وقد يكون حزب العمال الكردستاني ذريعة، لكن هناك نوايا ودوافع أخرى وراء الهجمات، الدولة التركية تريد فرض نفوذها في العراق.

-ماهي الخطوات الحالية التي تتخذها الدولة التركية في كركوك؟

الدولة التركية أكبر عائق أمام السلام بين مكونات مدينة كركوك، وهي أحد وعامل عدم الاستقرار فيها، ففي كل مرة تجتمع الجهات السياسية في المدينة للتوصل إلى الحل، تقوم الدولة التركية بخلق الفوضى.

-هل تعتقد أن الدولة التركية تقف وراء ما يجري في كركوك، و خصوصاً عملية التعريب؟

أعزو جزءا من الأزمة الحالية إلى الصراعات الداخلية بين الأحزاب الكردية، حيث لا توجد رؤية واضحة للكرد بشأن كركوك، وليس لديهم خطة ستراتيجية، ليس كركوك فقط بل لإقليم كردستان ايضاً.

كان للكرد دور مهم في عملية تحرير العراق ووضع الدستور العراقي، فالكرد طالبوا بارضهم لكنهم تراجعوا وركزوا على المسائل الاقتصادية، والآن خسروا هذا القطاع ايضاً، فقد لُحقت انتكاسة كبيرة بالأحزاب الكردية خلال العملية السياسية العراقية، وحتى الان لم يتمكن الكرد من عقد مؤتمر وطني ليكون لديهم ستراتيجية مشتركة حول القضايا الوطنية.

-كيف يؤثر عدم وجود ستراتيجية كردية على الأوضاع في كركوك، خاصة ان العراق يتجه نحو الانتخابات المبكرة؟

إن عدم وجود ستراتيجية كردية مشتركة له تأثير على جميع أجزاء كردستان ، وخاصة في العراق ومناطق المادة ١٤٠، بالطبع اذا شارك الكرد بهذا التشتت في الانتخابات لن يحرزوا انتصاراً، حتى حين كانت مناطق المادة ١٤٠ بيد الكرد، لم يتمكنوا من ممارسة السلطة بشكل جيد.

اليوم ادركت جميع المكونات في كركوك حقيقة، وهي وضع مسار مشترك لجميع المكونات، برأيي كان لدى الكرد فرصة كبيرة للتصالح وابرام اتفاقيات قوية مع المكونات الأخرى لكن هذه الفرصة ضاعت.

لماذا لا يستطيع الكرد ترشيح محافظ لكركوك، ولهم شكوى ضد المحافظ الحالي؟

تعمل بعض القوى السياسية في كركوك، بعضها من الكرد والعرب والتركمان بشكل يتوافق مع الخطط تركيا، كانت هناك عقبات أمام تعيين محافظ لكركوك، فعلى سبيل المثال وقبل أن يتم حل مجالس المحافظة، كان بامكان للمجلس أن يعقد جلسة وينتخب محافظاً ولا أحد يستطيع منع هذه العملية، وللأسف فإن قائمة (التآخي) ذات الغالبية الكردية كانت سبب الضرر الذي لحق بالكرد وخاصة بعد أحداث ٢٠١٧.

هل يمكن القول إن الدولة التركية كانت سببا لعدم انتخاب محافظ كردي لكركوك وكيف حصل ذلك؟

نعم الدولة التركية سبب في ذلك، حيث لم تسمح بانعقاد اجتماع مجلس المحافظة وتعيين محافظ للمدينة.

من خلال أي طرف؟

من خلال أطراف سياسية في المحافظة.

اذاً من هي هذه الأطراف الداخلية التي تتيح لتركيا التدخل بهذا الشكل؟

يجب أن نكون منفتحين، ونتساءل كيف وصلت تركيا إلى إقليم كردستان، هل اتت دون علم السلطات السياسية الكردية ومن دون علم الحكومة الإقليمية؟ ومن دون علم الحزب الديمقراطي الكردستاني؟ كما نعلم ان معظم أعضاء مجلس المحافظة متواجدون الان في هولير ولم يحضروا الجلسات بقرار سياسي.

-عن موضوع انتخاب محافظ كركوك و ما دار بين الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني، تقول إن الحزب الديمقراطي الكردستاني لم يشارك في الاجتماع بناءً على طلب الدولة التركية، فلماذا لا يتخذ الاتحاد الوطني الكردستاني خطوات أخرى؟

لا يقبل الحزب الديمقراطي الكردستاني أن تكون محافظة كركوك بيد الاتحاد الوطني والعكس ايضاً، بالتالي لم يتفق الكرد، ما فتح المجال امام فوز الأطراف العربية. كان من الممكن أن يمنح الاتحاد الوطني الكردستاني المنصب للديمقراطي الكردستاني، او يمكنه التفاوض مع التركمان بذلك تكون قد وجهت رسالة الى الأطراف العربية مفادها أنهم اذ لم يسمحوا بان يحصل الكرد على هذا المنصب، فالكرد لن يسمحوا للعرب بالوصول إلى المنصب.

-ما الذي يمكن فعله لتطبيع الأوضاع في كركوك وحل مجمل هذه القضايا؟

يجب ألا يشعر أي مكون في كركوك بأنها مهمشة من جانب الجهة الحاكمة، حينها سيعم السلام في كركوك ، وعلى سبيل المثال، حكم الكرد المدينة مدة ١٤ عاماً، وخلال هذه الفترة شعر المكونان العربي والتركماني بالاقصاء، لذلك أصبح الوضع معقداً في الوقت الحالي، نرى الآن أن الكرد هم أكبر مكون في المدينة، لكنهم تم اقصاؤهم، لذا يجب أن يعطى الدور لجميع المكونات، ويجب التوصل إلى توافق مشترك بين المكونات الثلاثة (الكرد، العرب والتركمان).

← المرصد التركي والقضية الكردية

أنقرة تنبش في أوراق بايدن القديمة ويغضبها قوله: أردوغان مستبد !

وكالة فرانس برس :

أعربت أنقرة الأحد، عن غضبها بعد نشر تسجيل ينتقد فيه المرشح الديموقراطي للرئاسة الامريكية جو بايدن الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، ويدعو إلى دعم خصومه.

أدلى بايدن بهذه التصريحات خلال مقابلة مصورة مع صحيفة "نيويورك تايمز" في ديسمبر ٢٠١٩، لكن مقطع فيديو يظهر فيه وهو ينتقد الحكومة التركية ظهر مرة أخرى السبت، ما أشعل وسائل التواصل الاجتماعي. ولدى سؤاله عن تركيا، وصف المرشح الديموقراطي أردوغان بأنه "مستبد"، وندد بسياسته تجاه الكرد ودعا إلى دعم المعارضة. وقال بايدن: "يجب أن يكون لدينا نهج مختلف تمامًا معه، وأن نوضح أننا ندعم قادة المعارضة، ومن الضروري تشجيع خصومه حتى يتمكنوا من مواجهة أردوغان وهزيمته، ليس عبر انقلاب، بل بالعملية الانتخابية".

لم تثر مقابلة بايدن مع الصحيفة رد فعل كبيرًا بعد نشر نصها المكتوب في يناير، لكن الفيديو أثار ضجة في تركيا ورد فعل قويًا من قبل الرئاسة. وجاء الموقف على لسان إبراهيم كالين، المتحدث باسم الرئاسة التركية، الذي أعتبر الأحد أن "تحليل جو بايدن لتركيا يستند إلى جهل مطلق وغطرسة ونفاق".وأضاف في تغريدة على تويتر "ولى الزمن الذي كانت تتلقى فيه تركيا أوامر من الخارج.لكن إذا كنت تعتقد أنك تستطيع فعل ذلك، فجرّب ذلك. ستدفع الثمن".

كما أدت تصريحات بايدن إلى إحراج معارضة أردوغان، الذي يتهم خصومه باستمرار بأنهم يعملون لحساب قوى أجنبية. ونأى العديد من المسؤولين في حزب الشعب الجمهوري (اشتراكي ديموقراطي)، حزب المعارضة الرئيسي، بأنفسهم مطالبين بـ "احترام سيادة تركيا".كما تنذر انتقادات بايدن بتدهور محتمل للعلاقات بين أنقرة وواشنطن، الصعبة أصلًا، في حال تمكن من هزيمة دونالد ترمب في الانتخابات الرئاسية الامريكية المقبلة في نوفمبر. وينتقد أردوغان الذي عمل في السنوات الأخيرة على تنمية علاقة شخصية مع ترمب، باستمرار الرئيس الامريكي السابق باراك أوباما، الذي كان بايدن نائبًا له.توترت العلاقات بين أنقرة وواشنطن خلال ولاية أوباما الثانية (٢٠١٢-٢٠١٦)، بسبب الخلافات حول سوريا وتزايد انتهاك الحريات في تركيا.

***وأكد كمال قليجدار أوغلو، زعيم حزب الشعب الجمهوري، أكبر أحزاب المعارضة في تركيا، رفضه لتصريحات جو بايدن، المرشح الديمقراطي للرئاسة الأمريكية بحق تركيا.

وأضاف في تصريحات صحفية أدلى بها، الأحد، أن حزبه صاحب موروث يكافح من أجل استقلال تركيا. وشدد على رفضهم القاطع لكافة "القوى الإمبريالية".

وأشار إلى أن مفهوم الاستقلال هو جزء من شخصية حزبه.

***ووصف زعيم الحركة القومية التركية، دولت باخجلي، دعوة المرشح الديمقراطي في انتخابات الرئاسة الأمريكية جو بايدن، لإسقاط أردوغان عن طريق دعم المعارضة، بأنه "مخطط دنيء".

وفي بيان صادر عن باخجلي، الأحد، أكد أن الحركة القومية التركية، تدين بشدة، تصريحات بايدن، وأعرب عن اعتقاده بأن الحزب الديمقراطي الأمريكي، له موقف مشابه من موقف مرشحها للانتخابات.

وقال باخجلي: "بات معروف من يقفون وراء الانقلابات والتدخلات الخارجية للدول، والأزمات، والأعمال الإرهابية والمساعي المناهضة للديمقراطية حتى اليوم".

***وانتقد المتحدث باسم العدالة والتنمية التركي، عمر جليك، الأحد، تصريحات المرشح الديمقراطي لانتخابات الرئاسة الأمريكية جو بايدن، بحق تركيا.وقال جليك في تغريدة عبر حسابه في "تويتر" "نحن نؤمن بقوة صناديق الاقتراع ونعرف جيدا كيفية الرد على الانقلابات، وآخرها ردنا في انقلاب ١٥ تموز".

وانتقد جليك تصريحات سابقة لبايدن وقوله "سنغير أردوغان ليس بالإنقلاب وإنما عبر الإنتخابات".

وأضاف جليك ، بايدن استخدم كلمة انتخابات رغم أنه كان يقصد الإنقلاب.وشدد "لا أحد يمكن له التدخل في صندوق الاقتراع، لا أحد يستطيع تدمير ديمقراطيتنا".

قره يلان: لو لم يفشلوا ضدنا لما دخلوا في هذه الأزمة

ANF :

أصدر القائد العام لمقر القيادة المركزية لقوات الدفاع الشعبي (HPG)، مراد قره يلان، بياناً في الذكرى السادسة والثلاثين لقفزة ١٥ آب قال فيها: "الحرب الدائرة في حفتانين وخاكورك والزاب هي بسبب كفاحنا وحربنا في شمال كردستان، عهدْنا أن نحمي إنجازات ومكتسبات شعب كردستان، وسنحميهم، فأمام اعيننا يأتي العدو ويحتل ارضنا وينشئ الطرقات ويثبت اقدامه بشكل وكأنه سيبقى الى الابد، ونحن بدورنا نحارب ضد هذه الاعمال، وندافع عن إنجازات شعب جنوب كردستان، وشعب جنوب كردستان، والتراب العراقي".

وجاء في نص البيان ما يأتي:

"نحييكم جميعاً من جبال كردستان، ونبارك لكم عيد الانبعاث في الذكرى السادسة والثلاثين لقفزة ١٥ آب المجيدة، كما نبارك الشعب الكردستاني وشعوب الشرق الاوسط وجميع رفاقنا والكادحين والمتعاطفين بهذه المناسبة، ونتمنى النصر للجميع، وباسم جميع الرفاق أبارك عيد الانبعاث هذا للقائد عبدالله أوجلان وأقدم له احترامي ومحبتي.

نحن نعيش هذه الأيام بفضل جهود القائد أوجلان وتضحيات شهداءنا الابطال، شهداء ثورة كردستان الذين زينوا هذا اليوم بدمائهم، نستذكرهم مرةً أخرى في شخص القائد العظيم معصوم قورقماز (عكيد)، كما ننحني اجلالاً أمام ذكراهم، ونجدد عهدنا لهم بالمضي على دربهم وحمل سلاحهم وتحقيق أهدافهم، وسوف نتبنى ذكراهم بالقيادة الحرة وبكردستان حرة.

في يوم الحادي عشر من آب، استهدفت دولة الاحتلال التركي سيارة تابعة لقوى الأمن العراقي في منطقة برادوست" مما تسبب باستشهاد أحد رفاقنا القياديين وهو الرفيق الشهيد عكيد غرزان (مراد كالكو)" الرفيق عكيد غرزان انضم الى قوات الكريلا منذ ٢٨ عاماً وناضل وحارب في العديد من الساحات في جبال كردستان، وعمل بجد ونشاط وأصيب بجراح متعددة، وفي الوقت نفسه كما استشهد القيادي في الجيش العراقي، الضابط زهير حلي.

كما استشهد في هذا الهجوم محمد رشيد أحد قادة الجيش العراقي وجرح اثنان من الجنود العراقيين الذين كانوا برفقتهم، نعزي بدورنا عائلة القياديين الثلاثة والشعب الكردستاني والشعب العراقي، والمسؤولين في الحكومة العراقية، ونحن على ثقة بأن دماء هؤلاء الشهداء لن تذهب هدراً وسيتم الانتقام من القتلة.

تم تنفيذ الهجوم ضد الجيش العراقي حين استدعى الجيش العراقي رفاقنا وفي نفس السيارة تم الهجوم عليهم، لم يكن هذا الهجوم في منطقتنا، بل وقع حيث استدعوا رفاقنا، تم تنفيذ الهجوم مباشرة ضد الجيش العراقي، السيارات التي استهدفت كانت سيارات رسمية للجيش العراقي وعليها أعلامها، وبالرغم من ذلك هجموا عليها، هذا يدل على أن الهجوم على الجيش العراقي كان متعمداً، كما استشهد رفاقنا المتواجدون هناك.

كان المسؤولون في حكومة إقليم كردستان يقولون مراراً "إن حزب العمال الكردستاني والدولة التركية يحاربون بعضهم ضمن اراضي جنوب كردستان"، ولكن هنا لا توجد معارك، حيث انعقد اجتماع وبعدها تم الهجوم عليهم، الكلام بهذا الشكل ليس صائباً، كما يقولون: "حزب العمال الكردستاني يذهب إلى الحدود ويقوم بعمليات ضد الجيش التركي وينسحب إلى الجنوب"، لا يوجد شيء مؤكد من هذا القبيل، فمنذ ٣-٤ سنوات يحاول الجيش التركي المحتل احتلال أراضي جنوب كردستان تدريجياً، أي أننا لم نقم بالحرب هنا، هم من جلبوها الى هذه المناطق، يهجمون ويحتلون العديد من المناطق.

سنحمي جميع مكتسبات الشعب الكردستاني

لأننا نقاتل في شمال كردستان، فإن الحرب تدور رحاها في حفتانين وخاكورك وزاب، لقد وعدنا بأن نحمي مكتسبات جميع شعب كردستان، أمام أعيننا العدو يغزو ويمهد الطريق ويستقر بشكل دائم، نحن نحارب هذا، وندافع عن إنجازات شعب جنوب كردستان، وشعب جنوب كردستان، وأراضي العراق.

فلينسحب جيش الاحتلال التركي من أراضي العراق، من إقليم جنوب كردستان، وليكف عن هجماته، فنحن مستعدون لعدم القيام بأية عملية على الحدود، لكن عليهم أيضاً ألا يهاجموا، ما نقوم به هو المقاومة الوطنية ضد الاحتلال التركي، يجب على الجميع معرفة هذه الحقيقة بهذا الشكل، لو لم تكون هناك مقاومة في حفتانين لمدة شهرين ضد الاحتلال التركي، لكانت معظم المناطق الحدودية محتلة الآن، المقاومة مقاومة دفاعية، وهي شرعية، هناك هجوم على اراضي كردستان وهناك موقف لمقاومة لهذا الهجوم وهذا نيابة عن الجميع.

قفزة ١٥ آب رسخت وجود الشعب الكردي ووضعت نهاية للفرقة والتشرذم والانقسام

قفزة ١٥ آب وقفت أمام انهاء وجود الشعب الكردي في شمال كردستان، ورسخت وجوده، حاول الاحتلال التركي إبادة شعبنا وجعل كردستان مركز التخلف، لذلك جعلت قفزة ١٥ آب كردستان مركز النضال من اجل الحرية، والديمقراطية والمرأة الحرة، خلقت الوطنية في المجتمع، أمنت وجود المجتمع، قفزة ١٥ آب لم تمهد الطريق لإحراز تقدم في شمال كردستان فحسب، بل إن روجافا نظمت وطورت نفسها نتيجة هذه القفزة، لولا قفزة ١٥ من آب ولا سيما مقاومة الكريلا في ١٩٨٨ و ١٩٨٩ و ١٩٩٠ و ١٩٩١ ، لما تمكّن شعبنا في جنوب كردستان من الاتحاد بعد مجزرة الأنفال وحلبجة، الشيء نفسه ينطبق على شرق كردستان.

لم ينقسم المجتمع الكردستاني إلى ٤ أجزاء فقط، بل انقسم إلى عدة أجزاء، كانت الطوائف والأديان واللهجات والقبائل والأقاليم أساس هذا الانقسام، مع قفزة ١٥ آب اختفت هذه الفرقة، لقد خلقت هذه القفزة روحًا وطنية وستراتيجية وطنية من خلال فكر ورؤى القائد آبو" ابتداءً من الوطنية ومروراً بالمعتقدات واللهجات"، عززت هذه الستراتيجية يد الشعب الكردي في الشرق الأوسط، على هذا الأساس حارب شعبنا فاشية داعش التي كانت بلاء الإنسانية وقضت عليه، هزم الشعبان الكردي والعربي داعش معًا، وهكذا أصبح الشعب الكردي فاعلاً وقوةً، وهذا كله حقيقة واقعة، بالطبع هذا كله نتيجة تأثير قفزة ١٥ آب وتأثير مقاتلي الحرية في كردستان، لا أحد يستطيع مناقشة هذا.

يعانون الفوضى والازمة لأنهم فشلوا في مواجهة الكريلا

قبل ست سنوات من الآن حصل الاحتلال التركي على تكنولوجيا الحرب بدعم من غلاديو الناتو، خاصة بعد أن استولت الطائرات بدون طيار على زمام الأمور وقال "حسنًا سأقضي على الكريلا بهذا" وقال أيضًا: "يمكنني أيضًا استعادة الأراضي العثمانية من خلال هذه التكنولوجيا"، ذهب أردوغان بنفسه ووضع بصمته على هذه الطائرات بدون طيار وأراد أن يظهرها كأسطورة، وبهذا الشكل فهو يحاربنا منذ ست سنوات، تم عزل القائد آبو بشدة، ومارسوا ضغوطًا كبيرة على السياسة الديمقراطية الكردية التركية، من خلال الاعتقالات والمجازر، تم فرض ضغوط فاشية على شعبنا، تم شن هجوم شامل في كل مكان للقضاء مقاتلي الحرية في كردستان، إذا كنتم تتذكرون قولهم" حتى هذا الوقت سوف ننهيم وحددوا الوقت.

والنتيجة هي: لن يستطيعوا النصر، فشلوا، لهذا السبب هناك فوضى في النظام الفاشي لحزب العدالة والتنمية وحزب الحركة القومية، أصبحت الأزمة خطيرة، لو لم يفشلوا ضدنا لما دخلوا في هذه الأزمة، ولكن بسبب فشلهم، كانت هذه الأزمة أكثر حدة، لا يمكن للنظام الفاشي القاتل الآن أن يقف على قدميه إلا من خلال الحرب، لأنه من خلال إعادة تأجيج المشاعر القومية الشوفينية في المجتمع التركي، ومن خلال هذه الحرب أن يحافظ على وجود نظامه واستمراريته.

لأنه لا يستطيع التأثير علينا عن طريق الحرب، ولم يستطع تحقيق النتائج، فهو يعمق الحرب وسياسة الأزمة خارج الحدود، يقوم بالهجوم على سوريا، وعلى العراق، وعلى ليبيا، يجري حساباته على الشعب العربي، ينتهج سياسة القمع، والآن خلق أزمة في البحر الأبيض المتوسط ضد اليونان.

يتم خلق الكريلا الجدد

يحاول البقاء واقفاً على قدميه من خلال الحرب والقمع، ولكن الآن قد مضى الوقت، لقد أثبت مقاتلو حرية كردستان عشرات المرات أنهم لن يهزموا، وسيظلون يثبتون ذلك ويمهدون الطريق للنصر، يريد مقاتلو الحرية في كردستان خلق حرب جديدة للكريلا بفلسفة القائد آبو، توضح هذا الشيء في الممارسة العملية، يريدون خلق كريلا الحداثة الديمقراطية، يقومون بذلك بطريقة إبداعية، وعلى ارض الواقع، من خلال حل أوجه القصور الحالية سيكون الانتصار من نصيب الكريلا.

المقاومة لا زالت مستمرة في حفتانين منذ أسبوعين، تحطمت طائراتهم المسيرة والمحملة بالأسلحة في حفتانين والتي كانت تعتبرها اسطورية، قواتهم عالقة الآن في الجبهة ولا زال الحرب مستمراً، نناشد بشكل خاص شعبنا في جنوب كردستان كما نناشد الشعب العراقي والعربي للوقوف مع كريلا كردستان، نحن عازمون على هزيمة العدو، لقد أصبناهم بالجنون في حفتانين، اذا جاؤوا الى زاب سوف ندفنهم تحت التراب، فلدينا تجارب خلال ال ٣٦ عاماً، نعلم كيف نثبط تأثير تقنيتهم المتطورة، واغناء الحرب البرية من خلال الأسلوب والتكتيك والتقنية، ونعرف جيداً كيفية القتال ضمن الأنفاق تحت الأرض، نحن نركز الآن على هذا، لذا فإن المقاتلين سيقومون بدورهم في هذه العملية الحساسة، هذا هو أهم ما في الذكرى السادسة والثلاثون، لكن في نفس الوقت يجب أن يقوم شعبنا بدوره.

نظرياتنا هي نظريات القائد آبو، وهي نظريات واقع الشعب المحارب، تقع الواجبات على عاتق شعبنا ونساءنا وشبابنا ويجب على الجميع القيام بواجباته.

نريد تأجيج قفزة ١٥ آب أكثر فأكثر في الذكرى السادسة والثلاثون من انطلاقته، فاليوم شعبنا نشط في أوروبا، وهذا مهم للغاية. وأصدرت اللجنة الأوروبية لمناهضة التعذيب بيانا قالت فيه أن " هناك عزلة في إمرالي"، وهذا يقوي أساس وشرعية النضال، كل إجراء يتم اتخاذه في أوروبا له تأثيره السياسي والدبلوماسي في الوطن او في خارجه، إذا كان قام الوطنيون الأعزاء، وخاصة النساء والشباب، بأداء ما يقع على عاتقهم، وإذا صعدوا الحرب الشعبية، وتحالفوا مع الشعب العربي، ودعم كلا الشعبين الكردي والعربي بعضهما، فسنكون قادرين على التغلب على هذه الموجة الشوفينية لحزب العدالة والتنمية وحزب الحركة القومية.

في العام السابع والثلاثين، سيتصاعد نضالنا أكثر، وسيُطور الكريلا نفسه على خطى قفزة الخامس عشر من آب، وسيجعلون من أنفسهم قوة للنصر، نستذكر شهداءنا الأبطال ابتداءً من عكيدنا الأول وحتى عكيدنا الأخير والشهيد زكي شنكالي واردلان واتاكان وماهر في شخص كل شهداء شهر آب وشهداء الثورة جميعاً، "تحيا قفزة ١٥ آب" و" يعيش القائد آبو".

١٥ آب.. الخطوة الأولى للإنسان الحر

PYDrojava:

قفزة ١٥ آب كانت الرصاصة الأولى التي أطلقها الشعب الكردي على جدار الخوف والعبودية السائدعلى كاهل الشعب الكردي على مدى قرون مديدة، فالثورات والتمردات التي شهدتها كردستان على مدى تاريخها لم تكن كافية لجلب الحرية للشعب الكردي وكردستان وكان لا بد من ابتكار أساليب وعوامل جديدة قادرة على تحمل المسؤولية والحل كان في خلق الإنسان الحر في فكره وإرادته.

الإنسان الحر الذي تم خلقه في السبعينيات أثبت جدارته في أحلك ظروف سجن آمد حيث الظلم وفرض الاستسلام وأكثر أشكال التعذيب وحشية وبقي الإنسان الحر متمسكاً بإرادته، فأضرم النار في بدنه ليجعل من نفسه شعلة نوروز وأضرب عن الطعام حتى أرضخ الظالم لإرادته في سجنه، ولجأ إلى جبال كردستان دفاعاً عن كرامة شعبه.

هذا الإنسان الحر هو الذي أطلق الرصاصة الأولى في ١٥ آب ١٩٨٤ لتصل ارتداداتها إلى يومنا هذا ولتجعل من الشعب الكردي حامل شعلة حرية شعوب الشرق الأوسط وطليعة دمقرطتها بعد أن كان يعاني سكرات الموت نتيجة لقسوة الأعداء وظلمهم الذي لا يلتزم بأية مقاييس إنسانية أو أخلاقية ولا يعترف بأية قوانين أو معاهدات وضعها العالم المتمدن لحماية حقوق الإنسان والشعوب.

حركة حرية كردستان بقيادة أوجالان استطاعت تنظيم الكردي الحر في كافة أجزاء كردستان والمهجر مما أثار أعداء الشعوب والحرية والديمقراطية فتكالبت عليه في مؤامرة دولية لا مثيل لها عبر التاريخ وتمكنت من أسر القائد وتسليمه للفاشية التركية على أمل إيقاف الإنسان الحر عن مسيرته، ولكن القائد استطاع تطوير براديغما الأمة الديمقراطية التي تحقق الحرية والمساواة لكافة شعوب الشرق الأوسط مما جعل شعوب المنطقة بأكملها حاضنة لفكر وفلسفة الإنسان الحر وقائده. أرادت قوى الهيمنة العالمية إعادة ترتيب الشرق الأوسط ليواكب متطلبات مصالحها المستجدة فاصطدمت مخططاتها وأدواتها بالكردي الحر ومشروعه الديمقراطي الذي استطاع هزيمة تلك الأدوات، وأصبح الشعب الكردي جزءاً لا يمكن تجاوزه في معادلة الشرق الأوسط من خلال إرادته الحرة ومشروعه الديمقراطي الذي تجسد في شمال وشرق سوريا والذي بات مشروعاً لكل شعوب المنطقة.

إننا في المجلس العام لحزب الإتحاد الديمقراطي PYD نحيي الذكرى السادسة والثلاثون لانطلاقة ١٥قفزة آب ونبارك للشعب الكردي ولجميع شعوب المنطقة التي وجدت في براديغما الأمة الديمقراطية ضالتها نحو الحياة الحرة الكريمة التي ناضلت وتناضل من أجلها. وننحني إجلالاً وإكباراً أمام ذكرى عشرات الآلاف الذين ضحوا بحياتهم وعشرات آلاف الجرحى الذين لم يرتضوا بالذل والهوان لشعوبهم، وفي مقدمتهم القائد معصوم كوركماز مهندس قفزة آب، وصانع الإنسان الحر وبراديغما الأمة الديمقراطية القائد آبو الذي استطاع تغيير مسار التاريخ المشؤوم لشعوب الشرق الأوسط ولا زال يناضل من داخل سجنه في إيمرالي. وندعو أبناء شعبنا وشعوب المنطقة عموماً إلى مزيد من رص الصفوف لأننا بصدد الجولة الأخيرة لهذا الصراع المرير بين إرادة الشعوب الحرة ومن يريد فرض الخنوع عليها.

– روح قفزة آب ستحقق لنا الحياة الحرة الكريمة تحت سقف الأمة الديمقراطية.

المجلس العام لحزب الإتحاد الديمقراطي PYD

١٥ آب ٢٠٢٠

صـــراع متعـــدد الجبهـــات

مصر وتركيا... نذر المواجهة واحتمالاتها

مجلة (المجلة) اللندنية:

بواسطة محمد عبدالقادر خليل- أنقرة: تتعدد جبهات الصراع المصري- التركي، وتشمل مستويات مختلفة. يرتبط البعض منها بطبيعة هوية النظامين الحاكمين في البلدين ورؤيتيهما لطبيعة أدوار دولتيهما، ويرتبط البعض الآخر بتباين أنماط سياستهما الإقليمية والدولية، وأدوات التحرك الخارجية وأهدافها وماهية الخطاب السياسي والدبلوماسي المصاحب لها.

تلتزم مصر بنهج معتدل قائم على ما يطلق عليه في الأدبيات السياسية عدم التدخل، والانخراط في عملية طويلة من «بناء القدرات» الذاتية، على مستويات سياسية وعسكرية واقتصادية. فيما يقوم نهج التحرك التركي على استعراض القوة والتدخل المباشر في الصراعات الإقليمية، والتزام صف الجماعات الراديكالية، طالما تحقق الطموح التركي وأهداف سياساتها الاقتصادية والعسكرية.

وقد تجنبت مصر اتباع مثل هذه السياسات وتفادت الصدام، رغم أن تركيا تبنت توفير كل العوامل اللازمة لتأجيجه، بيد أن بلوغ التهديد التركي الحدود المصرية ذاتها دفع بتغير المعادلة وطبيعة الخطاب المصري وأنماط الاستجابة الممكنة، سيما بعد أن تمادت القيادة التركية في إثارة التوترات لتهديد المصالح المصرية، فقد تواصلت مع إثيوبيا ووقعت معها اتفاقات عسكرية، ودعمت حركة حماس، وجماعات إرهابية استهدفت الأمن المصري عبر الحدود الغربية والشرقية، كما كانت لها محاولات سابقة عبر السودان إبان حكم عمر البشير، كما استضافت، منذ سنوات، عناصر من جماعة الإخوان الإرهابية المطلوبين لسلطات التحقيق المصرية.

مثلت سياسات تركيا حيال ليبيا نقطة فاصلة في حالة الصراع المصري- التركي، وتسارع احتمالات أن يتحول إلى مواجهة مباشرة، ذلك أن تركيا لم تكتف بدعم الجماعات الإرهابية على الساحة الليبية، وإنما عملت على نقل أكثر من ١٥ ألف مقاتل يرتبطون بجماعات راديكالية سورية إلى الأراضي الليبية، ودعمتهم بالسلاح وحاولت شرعنة وجودهم، بما مثّل تحولا نوعيا في مسار التهديدات المستقبلية التي يمكن أن تشكلها الأراضي الليبية للدولة المصرية حال ما اقتربت مثل هذه الجماعات الإرهابية من الحدود المصرية.

تطورات خطرة

شملت التهديدات التركية أيضًا تحركات عسكرية خطرة، سواء من خلال تمركزات عسكرية مكثفة في مناطق عدة، عبر شرق المتوسط، أو من خلال إعلان التنقيب عن الغاز قبالة السواحل الليبية بموجب اتفاق مع حكومة الوفاق أو عبر تمركزات بحرية عسكرية بالقرب من الحدود المصرية.

وقد جابهت مصر سياسات تركيا، وأعلنت عبر صيغ شتى استعدادها لارتدادات ذلك، وأوضحت أن ثمة «تداخلا» بين إحدى المناطق الاقتصادية الخالصة التابعة لها مع خطط تركيا للمسح السيزمي (الذي يسبق التنقيب) في مياه المتوسط. وأبدت الخارجية المصرية، في بيان لها، اعتراضها على «الإنذار الملاحي الصادر من تركيا بقيام إحدى سفنها بأعمال مسح سيزمي في الفترة من ٢١ يوليو (تموز) الماضي إلى ٢ أغسطس (آب) الحالي».

في هذا السياق، قال المتحدث باسم الخارجية المصرية، المستشار أحمد حافظ، إن القاهرة ترى أن هناك «تداخلاً في النقطة رقم (٨) الواردة بالإنذار الملاحي (التركي) مع المنطقة الاقتصادية المصرية الخالصة». ولفت، إلى أن «ذلك الإجراء التركي لا يتفق مع اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، ويخالف أحكام القانون الدولي، بل يشكل انتهاكاً واعتداءً على حقوق مصر السيادية في منطقتها الاقتصادية الخالصة في البحر المتوسط، وأنها لا تعترف بأي نتائج أو آثار قد تترتب على العمل بمنطقة التداخل».

ونوّه المتحدث باسم الخارجية المصرية، أن مصر «أودعت إعلاناً لدى الأمم المتحدة بشأن ممارسة مصر لحقوقها في المياه الاقتصادية الخالصة، وفق المادة ٣١٠ من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار في ١١ يوليو ١٩٨٣». وتمثل «النقطة رقم ٨ المشار إليها آخر نقطة في الحدود بين مصر وقبرص».

لذلك فإن إعلان الخارجية المصرية يمثل محاولة لإثبات حقوق راسخة وقائمة بالفعل في مواجهة أي محاولات محتملة للتنقيب في نطاق حدودها البحرية، ذلك أن عدم إعلان الاعتراض، وإن كانت عمليات التنقيب لم تنفذ بعد، قد يفسر بحسبانه عدم ممانعة أو موافقة ضمنية، وبالتالي فإن القاهرة كان من الضروري أن تعلن ذلك الموقف.

يتسق موقف مصر في ذلك مع ما كان قد أعلنه الرئيس المصري، عبد الفتاح السيسي، في يناير (كانون الثاني) ٢٠١٨، حينما أشار في مؤتمر «حكاية وطن»، إلى أن «التسليح الجيد للجيش المصري ساعد في تأمين حقول الغاز التي تبعد نحو ٢٠٠ كيلومتر عن الشواطئ»، كاشفاً أن «هناك من حاول استفزازنا في تلك المنطقة، لكننا كنا موجودين بقواتنا».

وقد دخلت القاهرة وأنقرة في مساجلات قانونية وسياسية عدة بشأن التنقيب في المتوسط، وأعلنت تركيا في فبراير (شباط) ٢٠١٨ أنها لا تعترف بـ«قانونية اتفاق وقعته مصر وقبرص عام ٢٠١٣ للتنقيب عن الغاز في شرق المتوسط»، فيما شددت القاهرة حينها على أن «الاتفاقية لا يمكن لأي طرف أن ينازع في قانونيتها، وهي تتسق وقواعد القانون الدولي، وتم إيداعها بصفتها اتفاقية دولية في الأمم المتحدة». كما ترفض مصر واليونان وقبرص ودول عدة، الاعتراف بمذكرات تفاهم وقّعتها تركيا مع حكومة الوفاق بشأن ترسيم الحدود البحرية.

جاء الموقف المصري متصاعد الحدة حيال السياسات التركية في أعقاب سياسات حازمة تبنتها أيضا الولايات المتحدة إلى جانب العديد من البلدان الأوروبية حيال سياسات فرض الأمر الواقع من قبل الحكومة التركية فيما يخص عمليات التنقيب قبالة سواحل اليونان، وذلك بعد أن أعلنت اليونان عن «خطوط حمراء»، وبدت الأمور مرشحة للتصادم المباشر. وقدّرت «هيئة المسح الجيولوجي الامريكي»، في عام ٢٠١٢ أن «احتياطيات الغاز الطبيعي الموجودة بالبحر المتوسط بين ٣٤٠ إلى ٣٦٠ تريليون قدم مكعبة من الغاز».

لذلك، تدرك مصر أن ثمة فرصًا لتأمين مصالحها إذا ما تحركت وفق مبدأ «مكسب للجميع»، وعززت من قدرتها العسكرية وذلك على نحو يؤمن حقوقها الاقتصادية. وبناء على ذلك سعت القاهرة بإعلانها الأخير إلى تحقيق ثلاثة أهداف، حسب اتجاهات مصرية رائجة، تمثلت في «التسجيل، والإخطار، والردع»، ذلك أن الدبلوماسية المصرية سجلت موقفاً دولياً علنياً معارضاً لخطط التنقيب التركية، كما أخطرت أنقرة بذلك عبر الإعلان، وأخيراً فإن الردع تمثل في الإشارة إلى أن خطط التنقيب المرتقبة ستمثل اعتداءً وانتهاكاً للحقوق السيادية، وهو ما يعني عند تحليل هذا الخطاب أن مصر لن تصمت على ذلك حال حدوثه.

حسابات التصعيد التركي

تنظر تركيا إلى مصر بحسبانها حجر عثرة أمام مشروعها التوسعي القائم على «خلخلة» بنية المنطقة العربية واستغلال حالة الفوضى الأمنية التي تشهدها العديد من دولها، لتتوسع وتنشر قوات موالية لها من «المرتزقة» والجماعات الجهادية التي نسجت علاقات قوية معها ووظفتها لدعم تمركزاتها على الساحتين السورية والعراقية، لتمتد توسعاتها وتمركزاتها العسكرية من الصومال إلى اليمن وليبيا أيضا، وهي تصوغ مشروعا توسعيا شبيها بـ«المشروع الإيراني»، ولكنه قائم على دعم الجماعات الراديكالية السنية.

ويعكس الصراع المصري– التركي صراعا آخر على المستوى الإقليمي بين «قوى الاعتدال»، و«نظم التطرف»، ففيما يقف في مواجهة سياسات تركيا دول مثل السعودية والإمارات ومصر، فإن قطر أسست تحالفا مع تركيا متعدد المستويات شمل إقامة قاعدتين عسكريتين تركيتين في الدوحة، كما تضمن ذلك دعما مشتركا لجماعات إرهابية استهدف أمن العديد من الدول العربية المجاورة.

وقد أحبطت المواقف المصرية السياسات التركية التي كانت تستهدف التحرك على مستويين أحدهما يتعلق بالعمل على التصعيد في شرق المتوسط والآخر على الساحة الليبية عبر التمدد تدريجيا للوصول إلى الحدود

المصرية. وتعمل تركيا على دعم حكومة الوفاق من أجل السيطرة على منشآت النفط الليبية، التي لا تزال تحت سيطرة الجيش الوطني الليبي. وتسعى كذلك من أجل تحصيل فوائد اقتصادية ضخمة عبر علاقاتها بحكومة فايز السراج، سيما فيما يخص الدعم المالي ومصادر الطاقة، ذلك أنها تفتقر إلى موارد الطاقة الخاصة.

وتسعى أنقرة أيضا إلى ضمان عقود مربحة للشركات التركية للمساعدة في إعادة إعمار ليبيا. فمؤخرا قال وزير الطاقة والموارد الطبيعية التركي فاتح دونميز إن تركيا قد تبدأ التنقيب عن النفط في شرق البحر الأبيض المتوسط في غضون ثلاثة أو أربعة أشهر «في إطار الاتفاق الذي تم التوصل إليه بين البلدين».

وتشير كافة المعطيات إلى أن تركيا تمتلك خططا طويلة المدى للبقاء في ليبيا، وربما يفسر ذلك التجهيزات العسكرية التي تقوم بها. فقد شرعت مؤخرا في إنشاء قواعد عسكرية داخل الحدود الليبية، إحداها بحرية في مصراتة، والأخرى جوية في «الوطية»، تم استهدافها من «طائرات مجهولة» في يونيو (حزيران) الماضي، وذلك لضمان بقاء التحرك التركي ضمن حدود لا يُسمح بتجاوزها.

ويمكن القول إن حسابات الموقف التركي ترتبط بعدد من المحددات من أبرزها أن تركيا ترى أن الفواعل الرئيسية على مسرح العمليات الليبي ترتبط بالمواقف الامريكية والروسية، وفيما تسعى إلى أن تلعب دور «الوكيل» عن واشنطن في ليبيا لموازنة الدور الروسي، فإنها على جانب آخر تعمل على عقد صفقة مع موسكو شبيهة بما توصلت إليه معها من توافقات في سوريا، بيد أن التحرك في «المناطق الرمادية» لم يحقق الأهداف التركية، سيما بعدما عملت واشنطن وموسكو معاً على «تسكين» الصراع ولو مؤقتاً.

مقابل ذلك، تتأسس قناعة تركيا فيما يخص تحركاتها على الساحة الليبية على مجموعة تيارات راديكالية ترتبط بمجموعات محيطة بالقيادة التركية، وتحاول الترويج لها عبر وسائل الإعلام، وتقوم على إنكار الارتباط بين الأمن القومي المصري وسياسات تركيا في ليبيا، وتشير دائمًا إلى أن التهديد الذي تجابهه مصر يرتبط بـ«سد النهضة» وليس بوجود تركيا في ليبيا وتدخلها في الصراع.

وتعتبر تركيا أن الساحة الليبية باتت محور الاهتمام الإقليمي والدولي، ومن ثم فإن الصراع فيها تتأسس أهميته على أن ارتداداته ستؤثر مباشرة على مجمل التوازنات الإقليمية ووضعية تركيا ومصالحها الإقليمية والدولية. وتعتبر حسب بعض الكتابات المحسوبة على حزب العدالة والتنمية الحاكم أن مصر ستتجنب خوض «مغامرات» غير محسوبة في ليبيا، بسبب الخبرات السابقة الناتجة عن التجربة اليمنية، وهي رؤى لا تأخذ في اعتبارها طبيعة الاختلافات من حيث الموقف الجغرافي وأنماط التهديدات والدافع القتالي في الحالتين فضلا عن بيئة العمليات ومدى انسجامها مع بيئة التحرك العسكري المصري التقليدية، وأنماط القدرات العسكرية التي باتت تمتلكها مصر، هذا إضافة إلى توازن علاقاتها الدولية وتنوع مصادر تسليحها.

وافق مجلس النواب المصري على إرسال عناصر من القوات المسلحة المصرية في مهام قتالية خارج الحدود للدفاع عن الأمن القومي المصري. وجاء في بيان صدر عن البرلمان أن المجلس وافق بالإجماع على إرسال عناصر من القوات المسلحة المصرية في مهام قتالية خارج حدود الدولة المصرية للدفاع عن الأمن القومي في الاتجاه الستراتيجي الغربي ضد أعمال الميليشيات الإجرامية المسلحة والعناصر الإرهابية الأجنبية.

وقال الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي يوم ٢٠ يوليو (تموز) الماضي، إن قراراً برلمانياً صدر بالموافقة على مهام قتالية خارج حدود البلاد، وإن تدخلا مصريا في ليبيا بات يتمتع بـ«الشرعية الدولية». وذلك بعد أن أعلن السيسي أن سرت– الجفرة «خط أحمر» لن تسمح مصر بتجاوزه. كما دعا السيسي إلى تسليح القبائل الليبية في المنطقة لوقف الجماعات المدعومة من تركيا.

وفي مقابل الدعم التركي للجماعات الإرهابية، عملت مصر على التحرك على مستويات متعددة شملت التنسيق مع الأطراف الدولية المعنية والمعارضة للسياسات التركية، كروسيا واليونان وفرنسا وقبرص، وسعت أيضا إلى تبني مبادرات بعضها لم يُعلن عنه بعد، يتعلق بتعظيم أدوار «منتدى شرق المتوسط»، ليضطلع بأدوار قد تتجاوز حدود التنسيق والتشاور ليغدو أكثر فاعلية في ضبط وتيرة التفاعلات في المتوسط على أن تتسع عضويته ليشمل قوى دولية معنية بقضايا الأمن والطاقة في شرق المتوسط.

كما عملت القاهرة على جانب آخر، على تعزيز علاقاتها مع «معارضي» السياسية التركية من دول ومجموعات وذلك على نحو استهدفت منه رفع تكلفة التحركات التركية. هذا إلى جانب العمل بتناغم وتنسيق مع شركاء مصر الإقليميين ممثلين في كل من دولة الإمارات والمملكة العربية السعودية ومملكة البحرين. وعملت القاهرة على جانب آخر على محاولة التحرك على أرضية مشتركة مع كل من تونس والجزائر والسودان، وسعت إلى جعل الاتحاد الأفريقي جزءا من النطاق الحيوي لحركتها الدبلوماسية والسياسية فيما يخص قضايا ليبيا.

وفي ٢١ يوليو ٢٠٢٠ ، أجرى الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي اتصالاً هاتفياً مع العاهل السعودي، أعقبه سيل من النشاط الدبلوماسي السعودي في المنطقة. وكان وزير الخارجية السعودي فيصل بن فرحان قد زار الجزائر وتونس والمغرب بعد زيارة قام بها إلى القاهرة في ٢٧ يوليو الماضي حيث اكد دعم السعودية لمصر.

المباحثات التي أجراها الرئيس السيسي مع الملك سلمان بن عبد العزيز جاءت بعد يوم واحد من إقدام مصر على تعزيز تمركزات الجيش عبر الحدود على الجبهة الغربية لمواجهة «الميليشيات المسلحة الإجرامية والعناصر الإرهابية الأجنبية»، بعد عدم استجابة الميليشيات الليبية لمبادرة القاهرة لإحلال السلام في ليبيا والتي أطلقها السيسي في ٦ يونيو ٢٠٢٠، وذلك من أجل وقف إطلاق النار في ليبيا.

وتعمل العديد من القوى الدولية في الوقت الراهن على «تجميد» الصراع (الليبي– الليبي) وإجراء مباحثات ومفاوضات غير معلنة بهدف تفادي صراع قد لا يقتصر على أطراف ليبية أو حتى قوى إقليمية وإنما قد تتسع دائرته تدريجيا، بما يعني تخفيض منسوب حدة المواجهة المصرية– التركية، ومع ذلك فالتوترات تتخذ أبعاداً جديدة مع تنامي التهديدات التركية. وتتحرك مصر في هذا السياق وهي تدرك أن أنقرة باتت عبئا على القوى الغربية على النحو الذي دفع بعض الدبلوماسيين الأوروبيين إلى وصف تركيا بأنها غدت بمثابة «فيل في غرفة الناتو»، وبحسب صحيفة «نيويورك تايمز» الامريكية، فقد أصبح بعض سفراء حلف الناتو ينظرون إلى سلوك تركيا في الفترة الأخيرة على أنه «تحدٍ غير مسبوق للقيم الديمقراطية للحلف وأطر دفاعه الجماعي».

وفي شهر يونيو الماضي، حدثت مواجهة بين فرقاطة فرنسية وسفينة تركية تهرب أسلحة إلى ليبيا منتهكة بذلك الحظر الذي تفرضه الأمم المتحدة، وكادت أن تتحول هذه المواجهة إلى احتكاك عسكري مباشر بين البلدين العضوين في حلف الناتو، لولا انسحاب الفرقاطة الفرنسية. وقد وقعت مواجهة مماثلة بين تركيا وعضو آخر في الناتو قبل أسبوعين فقط، عندما حلقت الطائرات الحربية التركية فوق منطقة بالقرب من جزيرة رودس اليونانية بعد أن حذرت السفن الحربية اليونانية من نية تركيا للتنقيب عن الغاز الطبيعي داخل المياه الاقتصادية اليونانية.

وأشار تقرير لـ«نيويورك تايمز» إلى أن سلوكيات تركيا أصبحت أكثر عدوانية وتتعارض على نحو متزايد مع حلفائها الغربيين، خاصة في القضايا المتعلقة بليبيا وسوريا والعراق وروسيا وموارد الطاقة في شرق البحر الأبيض المتوسط. فيما قال فيليب غوردن، مستشار السياسة الخارجية الامريكية ومساعد وزير الخارجية السابق الذي تعامل مع تركيا خلال إدارة أوباما: «من الصعب وصف تركيا بأنها حليف للولايات المتحدة».

وقال أستاذ الدبلوماسية العملية والسياسات الدولية في كلية كنيدي، إن سلوكيات تركيا تعطل أعمال الحلف وخططه الأساسية، مضيفاً: «لقد عرقلت أنقرة شراكات الحلف مع الإمارات ومصر وأرمينيا بسبب خلافها معهم». وأضاف: «الأخطر من ذلك أن تركيا منعت خطة الناتو للدفاع عن بولندا ودول البلطيق، التي تحدها روسيا. وسعت جاهدة لدفع الحلف لتصنيف مختلف الجماعات الكردية المسلحة، التي حاربت من أجل استقلالها، كمجموعات إرهابية، وهو أمر لن يفعله الناتو. فبعض هذه الجماعات الكردية هي أفضل حلفاء واشنطن في حربها ضد تنظيمي داعش والقاعدة في سوريا والعراق».

تشير هذه المعطيات إلى أن تركيا التي يشتد صراعها مع مصر تتحول في ذات الوقت إلى عبء على مصالح العديد من القوى الدولية. وتسعى مصر إلى توظيف ذلك دبلوماسياً وسياسياً، من دون أن يؤدي ذلك إلى تخفيض درجة استعدادها على مختلف المستويات لمجابهة التهديد التركي إذا ما تعاظم، وحاولت تركيا استنساخ سياساتها التقليدية بـ«فرض الأمر الواقع»، حيث إن مصر– وفق أغلب المؤشرات– قررت مواجهة المشروع التركي عبر مختلف الأدوات واستعدت من أجل ذلك لكافة الاحتمالات.

المـــرصـــد الايرانـــي

عدم تمكن مجلس الأمن الدولي من محاسبة إيران

بيان صحفي لوزير الخارجية الامريكي مايكل ر. بومبيو

وزارة الخارجية الامريكية/ مكتب المتحدث الرسمي :

تقع على عاتق مجلس الأمن الدولي مسؤولية حفظ السلام والأمن الدوليين، إلا أنه فشل اليوم في الوفاء بمهمته الأساسية. رفض المجلس قرارا منطقيا يقضي بتمديد حظر الأسلحة المفروض على إيران منذ ١٣ عاما ومهد الطريق أمام الدولة الأولى الراعية للإرهاب في العالم حتى تشتري وتبيع الأسلحة التقليدية بدون قيود محددة تفرضها الأمم المتحدة لأول مرة منذ أكثر من عقد من الزمن. لا مبرر لفشل مجلس الأمن الدولي في التحرك بحزم دفاعا عن السلام والأمن الدوليين.

لقد رفض مجلس الأمن مطالبات مباشرة بتمديد حظر الأسلحة من دول عدة في الشرق الأوسط متأثرة بأعمال العنف التي تقوم بها إيران. دعمت دول عربية وإسرائيل تمديد الحظر بقوة، وقد اجتمعت ست دول خليجية نهاية الأسبوع الماضي لتطالب مجلس الأمن بتمديد الحظر. وطلبت إسرائيل أيضا ذلك من المجلس بغية منع إيران من توسيع ترسانتها وتحديثها. تعرف تلك الدول أن إيران ستنشر المزيد من الفوضى والدمار إذا انتهت فترة الحظر، إلا أن مجلس الأمن قد اختار تجاهلها.

لن تتخلى الولايات المتحدة يوما عن أصدقائنا في المنطقة والذين توقعوا من مجلس الأمن القيام بالمزيد من العمل. سنواصل العمل لضمان عدم تمتع ذلك النظام الإرهابي الثيوقراطي بحرية شراء وبيع الأسلحة التي تهدد قلب أوروبا والشرق الأوسط ومناطق أخرى.

ضبط الولايات المتحدة لنفط إيراني متجه لنظام مادورو غير الشرعي

بيان صحفي للمتحدثة باسم وزارة الخارجية مورغان أورتاغوس

وزارة الخارجية الامريكية/ مكتب المتحدث الرسمي :

أعلنت وزارة العدل في ١٤ آب/أغسطس ٢٠٢٠عن عملية ضبط ناجحة لأكثر من مليون برميل من النفط الإيراني المتوجه لنظام مادورو غير الشرعي في فنزويلا. وكانت أرباح هذه الشحنات ستذهب لصالح الحرس الثوري الإيراني، وهو منظمة إرهابية أجنبية مدرجة على لوائح الإرهاب.

تمكنت جهودنا الدبلوماسية بقيادة ممثلنا الخاص لشؤون إيران براين هوك من وقف هذه الشحنات ومساعدة وزارتي العدل والأمن القومي لتنفيذ أمر الضبط الأمريكي لشحنات البنزين والصادر بتاريخ ٢ تموز/يوليو ٢٠٢٠. ونشير إلى أنه في حال تمت مصادرة أرباح البنزين الإيراني بشكل ناجح في المحاكم الأمريكية، يمكنها أن تدعم صندوق الضحايا الأمريكيين المتأثرين بالإرهاب الذي ترعاه دول بدل دعم الأطراف المشاركة في الإرهاب مثل الحرس الثوري الإيراني.

نرى عددا متزايدا من سفن الشحن الدولية يتجنب الرحلات التجارية بين إيران وفنزويلا نظرا لجهودنا لناحية تطبيق العقوبات وإنفاذها. تبقى الولايات المتحدة ملتزمة بحملات الضغط الأقصى التي تقودها ضد نظامي إيران ومادورو.

دجانغ شنغ:

الاتفاقية المبرمة لمدة ٢٥ سنة بين الصين وإيران: امتدادٌ للسياسة السابقة

معهد واشنطن لدراسات الشرق الادنى :

دجانغ شنغ، هو زميل باحث في معهد تشنغدو للشؤون العالمية في مقاطعة سيتشوان الصينية، كما كان باحث وزميل في المعهد الدولي للسلام في نيبال ومستشار فخري لمؤسسة جيفراج آشريت. نشر دجانغ عددًا من المجلات الأكاديمية في الصين وبريطانيا ونيبال، بما في ذلك المؤتمر الدولي حول الإدارة الاقتصادية والتنمية الخضراء بجامعة أكسفورد.

يبدو أن الاتفاقية التي تم الإعلان عنها مؤخرًا والتي أُبرمت على مدى ٢٥ عامًا بين الصين وإيران أصبحت بمثابة أسطورة يتداولها المراقبون لشؤون الشرق الأوسط. فقد تمت المبالغة في أهمية الاتفاقية، لا بل أصبحت موضوعًا لنظريات المؤامرة. وتمت في الوقت نفسه شيطنتها على أنها "معاهدة مخزية" تتيح للصين استغلال موارد إيران الطبيعية على حدّ ما ادّعاه رضا بهلوي عبر حسابه على موقع تويتر، أو دلالةً على "سياسة الصين التوسعية" التي تسمح للصين بنشر جنودها في العالم.

والواقع أن هذه الادعاءات إما تنسجم مع الموقف السياسي للمعارضين السياسيين المنفيين من إيران والذين يرغبون في توصيف النظام الإيراني الحالي بأنه "يبيع مصالح البلد للأجانب" أو يتناسب مع القلق العام الذي يساور المجتمع الغربي حيال ما يُسمَى "التوسع الصيني العدواني". لكن هذه الافتراضات تسيء فهم الاتفاقية، فهي لا تنطوي على أي بُعدٍ ثوري للعلاقة بين الصين وإيران، بل إنّ الاتفاقية هي بالدرجة الكبرى بادرة صداقة وامتداد طبيعي وغير مفاجئ للعلاقة بين الدولتين. فالصين لا تخطط لنشر جنودها في إيران ولن تُقدِم على مثل هذه الخطوة، ولا تعتزم الانحياز لأي طرفٍ في النزاعات الإقليمية في الشرق الأوسط.

الشريك الاقتصادي للجميع: ستراتيجية الصين الثابتة في الشرق الأوسط

أهمية الشرق الأوسط بالنسبة إلى الصين ثابتةٌ وراسخة بسبب الطلب الهائل لديها على نفط الشرق الأوسط اللازم لدعم صناعاتها التحويلية. لكن المنطقة لم تكن يومًا في جوهر مصالح السياسة الخارجية الصينية. فخلال الحقبة الماوية، كانت مصالح الصين الإقليمية مبنيةً على موقف أيديولوجي قوي يرمي إلى مواجهة "الإمبريالية الأمريكية ووكلاء الولايات المتحدة الإقليميين". وفي تلك الفترة، كانت الصين تؤكد وقوفها إلى جانب مصر التي كان يحكمها آنذاك عبد الناصر، وفلسطين التي كان يرأسها عرفات، بينما رفضت رفضًا شبه قاطع التعامل مع حلفاء الولايات المتحدة الإقليميين كإسرائيل. ولكن بعد الإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها الصين، أصبحت سياستها الخارجية أقل أيديولوجيةً وانتقلت من "دعم العدالة في العالم الثالث" إلى "مصادقة كل طرف إقليمي فاعل". وبالتالي، أصبحت ستراتيجية الصين الأساسية في الشرق الأوسط تتمثل في تعزيز التعاون الاقتصادي مع تجنّب التحالفات السياسية، والحفاظ على علاقة متوازنة مع كافة الأطراف الفاعلة في المنطقة مع تجنب الانحياز لأي طرف في الصراعات الإقليمية.

واستمرت سياسة الصين الأساسية على حالها في الحقبة الجديدة المتمثلة بعهد الرئيس شي جين بينغ بالرغم من الإعلان عن "مبادرة الحزام والطريق" الطموحة والتحديات الدولية التي تواجه مصالح الولايات المتحدة في الشرق الأوسط مع التصويت لصالح حكومة الأسد السورية. وفي الخطاب الشهير الذي ألقاه الرئيس الصيني في مقر جامعة الدول العربية عام ٢٠١٦، أعلن عن مفهوم "اللامبدأ الثلاثي" الشهير، وهو: تتعهد الصين بعدم البحث

عن أي وكلاء لها، وبعدم السعي خلف أي مجال من مجالات المصالح، وبعدم محاولة ملء أي فراغ في السلطة في الشرق الأوسط. وانطلاقًا من هذا "اللامبدأ الثلاثي"، أصبحت الصين عام ٢٠١٦ أكبر مستثمر أجنبي في الشرق الأوسط وحافظت في الوقت نفسه على نفوذ سياسي ضئيل بصورة غير متكافئة في المنطقة. وفي الشرق الأوسط تحديدًا، تتوخى الصين الحذر الشديد من إمكانية جرّها إلى الصراع الدائر بين الأطراف الفاعلة المحلية.

وجدير بالذكر أن هذه السياسة الأوسع ترسم أيضًا معالم العلاقة مع إيران. فهذه الأخيرة هي الشريك الرئيسي للصين في المنطقة، وهي محل تقدير كبير من الصين بسبب قدرة هذه العلاقة على إزعاج الولايات المتحدة. من هنا، أنشأت الدولتان "الشراكة الستراتيجية الشاملة" بينهما في العام ٢٠١٦.

غير أن مصر والسعودية والإمارات العربية المتحدة، باعتبارها خصوم إيران في المنطقة، أنشأت هي أيضًا شراكة ستراتيجية شاملة مع الصين وتتمتع بكمٍّ هائل من الاستثمارات الصينية على أرضها. وتجلّى هذا التوازن بعد إبرام اتفاقية الخمسة والعشرين سنة حين انعقد بنجاح الاجتماع الوزاري التاسع لمنتدى التعاون الصيني – العربي في ٦ تموز/يوليو حيث كررت الصين والدول العربية التأكيد على "الدعم المتبادل في قضايا المصالح الأساسية والاهتمامات الرئيسية".

وعلى المنوال نفسه، تمتنع الصين عن الانحياز لأي طرف في النزاع الحاصل بين إيران وإسرائيل، وأسّست "شراكة الابتكار الشاملة" مع إسرائيل. واتّضحت مصلحة الصين الاقتصادية مع إسرائيل حين حصلت الشركة الصينية "شنغهاي إنترناشيونال بورت غروب" (SIPG) على حقوق تشغيل ميناء حيفا لمدة ٢٥ عامًا اعتبارًا من العام ٢٠٢١.

لا شك في أن الصين جادةٌ في توطيد علاقتها الوثيقة أصلاً مع إيران، ولكن هذه العلاقة الوثيقة ليست ولن تكون شرطًا مسبقًا أو عقبة في علاقات الصين الثنائية مع أي جهة إقليمية أخرى على غرار إسرائيل والمملكة العربية السعودية. وبالنظر إلى الاتفاقية الصينية المذكورة مع إسرائيل بشأن تشغيل ميناء حيفا، يتراءى بوضوح أن علاقة الصين مع إيران ليست علاقة مميزة أو فريدة في المنطقة. علاوةً على ذلك، في ما يتعلق بفكرة الانتشار العسكري، تدرك الصين تمامًا حقيقة أن الوعي القومي الأبيّ لدى الشعب الإيراني والثقافة السياسية للجمهورية الإسلامية الإيرانية لن يسمحا بنشر أعداد كبيرة من الجنود الأجانب في إيران، لكنها في مطلق الأحوال لا ترغب في إرسال الجنود إلى إيران لتجنّب الخطر المحتمل بانجرارها إلى صراع مسلّح بين إيران وخصومها الإقليميين.

"أنت تحارب بأسلوبك، وأنا أحارب بأسلوبي": ستراتيجية الصين وتوقعاتها من إيران

على عكس ذلك، فإنّ منظار الصين الإقليمي والعالمي المختلف هو ما يحرّك موقفها من علاقتها بإيران: فمن المنظار الإقليمي، ليست إيران إلا واحدة من شركاء الصين الاقتصاديين في الشرق الأوسط، وليس لدى الصين أي نية بالانحياز لأي طرف في صراع إيران مع دول المنطقة الأخرى. أما من المنظار العالمي، فتُعتبر إيران شريكًا مفيدًا للصين من ناحية تحدّي الهيمنة الأمريكية أو أقله مضايقة الولايات المتحدة. وقد أفضى هذان المنظاران المزدوجان إلى سياسة دقيقة: فالصين مستعدة لدعم إيران بفاعلية في المجالات الاقتصادية والسياسية، ولكنها لا تخطط لدعم إيران في أي صراع إقليمي.

ويُشار إلى أن هذه الستراتيجية انبثقت عن ستراتيجية الرئيس ماو تسي تونغ العظمى لعام ١٩٤٧، أي "أنت تحارب بأسلوبك، وأنا أحارب بأسلوبي"، التي تطبّق على نطاق واسع في كل الستراتيجيات العسكرية والدبلوماسية الماوية تقريبًا. ومثلما يوحي اسم الستراتيجية، يتمثل جوهرها في أن الصين لن تواجه الضغوط الخارجية بشكل مباشر في المناطق التي يتمتع فيها خصمها بأفضلية ستراتيجية، ولكنها ستسعى دائمًا إلى

تبنّي موقف هجومي في المناطق التي تتمتع فيها الصين إما بمزايا ستراتيجية أو بتكاليف ستراتيجية منخفضة. وأصبحت هذه الستراتيجية الماوية موروثة كتقليد أساسي في السياسة الخارجية الصينية ولا تزال تشكل أساسًا ستراتيجيًا للدور الصيني في الشرق الأوسط اليوم، لا سيما في العلاقات الصينية الإيرانية.

بالنسبة إلى الصين، تقع المناطق المحيطة بها (كالبحر الشرقي ومضيق تايوان وبحر الصين الجنوبي) في صلب مصالحها الأساسية. فالصين لا ترى أمامها في هذه الأماكن سوى خيار الرد العسكري في حال اندلاع النزاعات فيها، ومن المؤكد أن النزاعات في مجالات المصالح الأساسية هذه ستشكل تهديدًا كبيرًا لاستقرار الصين ونموّها. وبالتالي فإن هدف الصين في منطقة شرق آسيا هو تجنّب أي نزاع عسكري فعلي، وفي الوقت نفسه الدفاع عن مصالحها الأساسية التي تتعرض للضغوط الأمريكية.

بالنتيجة، ها هي الصين تستخدم مجددًا ستراتيجيات ماو وتتبنى سياسة مرنة: بدلاً من مجابهة الضغط الأمريكي مباشرةً في المناطق المحيطة بالصين، اختارت الصين أن تحارب على طريقتها وأن تتحدى الولايات المتحدة في مناطق بعيدة عن الصين إنما قريبة من مصالح الولايات المتحدة الأساسية. وبذلك أصبحت إيران – بصفتها دولةً تستطيع أن تتحدّى مصالح الولايات المتحدة الأساسية وحلفاءها في الشرق الأوسط، وتقع بعيدًا عن المناطق المحيطة بالصين – أفضل شريك تعمل معه الصين. من وجهة النظر الصينية، لا يترتب على الصين إلا كلفة ضئيلة مقابل دعم إيران اقتصاديًا وسياسيًا. ولن تواجه الصين أي إمكانية انجرار إلى حرب فعلية في الشرق الأوسط ضد الولايات المتحدة، ولكن هذه الستراتيجية تأتي أيضًا بفوائد كبيرة لأن التوسع الإيراني قادر على التسبب بصعوبات هائلة أمام الولايات المتحدة في المنطقة، في محاولة لإلهاء الولايات المتحدة عن زيادة ضغطها على المناطق المحيطة بالصين وبالتالي تخفيف الضغط عن مصالح الصين الأساسية.

وهذه الستراتيجية هي أساس الدعم الستراتيجي الصيني لإيران. وهي تبيّن أن الصين جادة في تعزيز وتعميق شراكتها مع إيران، والاتفاقية الراهنة المبرمة على ٢٥ عامًا هي نتيجة طبيعية لمنحى العلاقة الحميمة هذه، ولكن هذه الستراتيجية في الوقت نفسه تؤكد أن الصفقة بين الصين وإيران ستكون بطبيعتها محافظةً من الناحية الستراتيجية. كما تشير هذه الستراتيجية أيضًا أن الصين لن ترغب في المخاطرة بنشر جنود على الأرض في إيران، لأن القيام بذلك سيزيد من التكاليف والمخاطر التي قد تتكبدها الصين، وهو ما يتعارض مع جوهر ستراتيجية الصين المتمثلة في دعم إيران بفعالية وبتكلفة منخفضة نسبيًا ومخاطر منخفضة، فالصين تضع نفسها في المقام الأول.

بعد فهم سياسة الصين المتوازنة والاقتصادية بالدرجة الكبرى في الشرق الأوسط، وكذلك توقعات الصين الستراتيجية من إيران، يصبح لدينا أسباب كافية للاعتقاد بأن هذه الاتفاقية الجديدة ما هي إلا امتداد للشراكة الستراتيجية الشاملة القائمة بين الصين وإيران، وبأن هذه الستراتيجية ستكون ذات طابع محافظ من الناحية الستراتيجية. والسؤال الأهم حاليًا بشأن سياسات الصين المستقبلية في الشرق الأوسط لا يتعلق بالاتفاقية نفسها بل بما إذا كانت الصين ستظل قادرة على الحفاظ على موقف متوازن بين مختلف تكتلات الأطراف الإقليمية مع تعمّق علاقاتها في المنطقة وتوسّعها.

وقد تمكّنت الصين في السابق من الحفاظ على هذا الموقف المتوازن بين مختلف أطراف المنطقة لأنها لم تكن نسبيًا ذات أهمية للمنطقة. ولكن بما أن نفوذها يزداد هناك باعتبارها المستثمر الأكبر، سوف تتغير البيئات السابقة في المستقبل. ولا يزال غير واضح ما إذا كانت الصين قادرة على إنجاز المهام المترتبة عن دور "شريك الجميع في المنطقة"، ذاك الهدف الذي حاولت قوى عظمى أخرى تحقيقه وفشلت.

← أضواء: لبنان بعد "نكبة المرفأ"

د. محمد نور الدين:

لبنان في التنافس التركي الفرنسي

صحيفة (الاخبار) اللبنانية:

في منتصف أيلول ٢٠١١، وكان نظام معمر القذافي قد انهار، تسابقت الدول التي شاركت في قصف ليبيا إلى زيارة طرابلس الغرب من أجل اقتطاع حصة لها من الكعكة الليبية.وإذ أعلن رئيس الحكومة التركية حينها رجب طيب إردوغان عزمه على زيارة طرابلس في ١٧ أيلول، فاجأه الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي ورئيس وزراء بريطانيا دايفيد كاميرون بزيارة مشتركة في ١٥ أيلول، أي قبل يومين من زيارة إردوغان. كان واضحا أن ساركوزي تحديداً لم يكن يريد أن يسبقه إردوغان إلى هناك.بعد انفجار مرفأ بيروت يوم الثلاثاء الماضي عاجل الرئيس الفرنسي خصومه بعد ذلك بيومين بزيارة عاجلة واستثنائية رسمية وشعبية.وما لبث ان أعلن الرئيس التركي رجب طيب إردوغان، بعد يوم من زيارة ماكرون، نيته إرسال نائبه فؤاد اوكتاي ووزير الخارجية مولود تشاووش أوغلو، اللذين وصلا فعلاً يوم الأحد في زيارة رسمية لعدة ساعات.وعلى ما يبدو فإن إردوغان، وهذا من عاداته، كان في قرارة نفسه يميل إلى القيام بنفسه بمثل هذه الزيارة. ولكن على الأرجح أن تقارير أمنية تركية قد حذرته من تلك الزيارة، وخصوصا بعد اتهامات رسمية لبنانية لتركيا بالتدخل في الشأن اللبناني الداخلي. فكان القرار بإرسال نائبه ووزير خارجيته.تحوّل لبنان بزيارتي ماكرون وأوكتاي – تشاووش أوغلو إلى ساحة جديدة للصراع والتنافس بين تركيا وفرنسا. وهذا ربما سيرتّب أعباءً ثقيلة على لبنان والاستقرار فيه.

١– فاجأ ماكرون في لقائه مع ممثلي الأحزاب اللبنانية، مساء الخميس في قصر الصنوبر، الحاضرين بتحذيرهم من التحرك التركي في شمال لبنان وخطره على لبنان. جاء مثل هذا التحذير الرسمي من خارج السياق العام للزيارة التي جاءت للتعبير عن التضامن مع لبنان بعد انفجار المرفأ.ولا شك في أن أنقرة قد شعرت بأنها في مرمى الاستهداف الفرنسي المباشر، ومن لبنان هذه المرة. فكان الرد على زيارة ماكرون بزيارة أوكتاي – تشاووش أوغلو. وهو مبدأ أقرّه رئيس الحكومة التركي السابق أحمد داود اوغلو الذي قال مرة إنه حيث يرفرف علم فرنسي ستجدون قبالته علماً تركياً، ولا سيما في أفريقيا. ولسان حال تركيا اليوم أنه إذا كانت فرنسا استعمرت لبنان ٢٥ سنة، فإن تركيا حكمته أربعمئة سنة.

٢– قبل حادثة انفجار المرفأ، كثر الحديث عن طبيعة الدور التركي في لبنان" فوزير الداخلية محمد فهمي تحدث رسمياً عن مجموعات تحرّضها تركيا. ورئيس تكتل لبنان القوي جبران باسيل أشار إلى تدخل تركي أمني وتعاون حتى بعض القوى الأمنية اللبنانية مع هذا التدخل(؟).

وبالتأكيد، فإن السفير التركي في لبنان حاقان تشاكيل أجرى اتصالات واسعة مع المسؤولين اللبنانيين لدحض هذه الاتهامات ونفيها. لكن انفجار بيروت جاء فرصة أخرى لكي توضح أنقرة مباشرة هذا الموضوع، من خلال مسؤولين رفيعي المستوى.

٣– جاءت الزيارة التركية استباقية في مواجهة قوى على خصام وتنافس معها، مثل مصر والسعودية والإمارات. وباستثناء زيارة أحمد أبو الغيط الأمين العام لجامعة الدول العربية، فإن أنقرة سجلت هدفاً في مرمى خصومها من العرب الذين لم يرسلوا حتى اليوم أي مسؤول، ولو على مستوى وزير، إلى لبنان والاكتفاء باتصالات هاتفية، وإن على مستوى عال. وبالتالي فإن تركيا تستفيد، وهذا مشروع في قانون الصراع، من حالة الفراغ التي أحدثها انكفاء (لحسابات ضيقة ومستحيلة) بعض العرب، عن مدّ يد التوسط بين اللبنانيين المنقسمين من أجل وقف التدهور ومعافاة لبنان، وأكثر من ذلك الفراغ الذي تشهده «الساحة السنّية» مربط خيل الصراع التركي – العربي. وتركيا التي غابت عن لبنان مئة عام، تبدو أقرب إلى فهمه من أشقائه العرب الذين تجمعهم مظلة الجامعة العربية.

إن الصراع التركي – الفرنسي/الخليجي/ المصري في لبنان قد يصبّ في مصلحة لبنان إذا كان تنافساً في مدّ يد المساعدة في هذه اللحظة «الفقيرة»، لكنه قد يصبح كابوساً إذا تُرجم فِتناً متنقلة.

لبنان ما بعد انفجار بيروت: تحديات النهوض وضرورات التوافق

مركز الجزيرة للدراسات:

الباحث :شفيق شقير*: "أنا هنا اليوم لأقترح عليهم (السياسيين) ميثاقًا سياسيًّا جديدًا، وسأعود في الأول من سبتمبر/أيلول"(١)، هذا ما قاله الرئيس الفرنسي، إيمانويل ماكرون، في زيارته لبيروت، في ٦ أغسطس/آب الجاري (٢٠٢٠)، بعد يومين من انفجار بيروت (٤ أغسطس/آب ٢٠٢٠)، الذي يُعتقد أنه حدث بفعل ٢٧٥٠ طنًّا من نترات الأمونيوم، كانت مخزَّنة بشكل غير آمن في أحد مستودعات المرفأ، وتسبب في مقتل أكثر من ١٧٠ شخصًا وأكثر من ٥٠٠٠ آلاف جريح وعشرات المفقودين، وخلَّف أضرارًا كبيرة في أجزاء واسعة من العاصمة، بيروت، بفعل العصف الناتج عن الانفجار. زيارة ماكرون والتصريحات التي جاءت في سياقها أعطت مؤشرات قوية على وجود قناعة محلية بأن أزمة النظام اللبناني قد بلغت حدًّا لم يعد بوسع الأطراف المحلية التعامل معه، وأن الدول الإقليمية والمجتمع الدولي معنية بمنع الكيان اللبناني من الانهيار، وكلٌّ له أسبابه، وسارعت عدة دول لتقدم مساعدات مالية وعينية للشعب اللبناني.

تراجع هذه الورقة السياق السياسي الذي جاء وفقه انفجار مرفأ بيروت، وتشرح الأزمة التي يواجهها لبنان، وأهم ملامح المستقبل الذي ينتظره.

السياق السياسي

كانت تنقسم بيروت في الحرب الأهلية (١٩٧٥–١٩٩٠) إلى قسمين: شرقية يغلب عليها سيطرة المسيحيين وتتجه بعلاقاتها غربًا، وغربية يسيطر عليها المسلمون وقوى قومية تنحاز للمقاومة الفلسطينية وتتجه نحو العرب، حتى أعاد اتفاق الطائف (١٩٨٩) إلى المدينة لُحمتها. لكن بيروت عشية انفجار ٤ أغسطس/آب ٢٠٢٠، تبدو أكثر تشظيًا. فهي مقسمة إلى أحياء متخاصمة بين قوى مؤيدة لقوى ١٤ آذار وأخرى مؤيدة لقوى ٨ آذار، أي منذ اغتيال رفيق الحريري وخروج القوات السورية من لبنان، عام ٢٠٠٥، وكل منها يضم مسيحيين ومسلمين، مع انقسام مذهبي حاد بين المسلمين تبعًا للانقسام الإقليمي بين السعودية وإيران" حيث أكثر السُّنَّة في كفة ١٤ آذار وأكثر الشيعة في الأخرى. لم تعد قوى ٨ آذار توصف بأنها مؤيدة للنظام السوري فقط، بل هي أيضًا مؤيدة لسلاح حزب الله في لبنان ومتفهمة لدوره في سوريا إذا لم يكن في الإقليم أحيانًا، وداعمة للعهد أي حكم الرئيس، ميشال عون، وهي كذلك مؤيدة إقليميًّا، ولو بتفاوت، لمحور إيران الممتد من بيروت إلى طهران مرورًا بسوريا والعراق، ولها هوى نحو الشرق، مثل روسيا والصين. في حين لم تعد توصف قوى ١٤ آذار أنها مناهضة لسوريا ولسلاح حزب الله فقط، بل هي مناهضة لتحالفاته أيضًا ولدوره في الإقليم، وتريده بالخصوص أن يسحب قواته من سوريا وهي أقرب للمواجهة مع إيران، وتريد للبنان عمليًّا علاقات مميزة مع العرب والتصالح مع الغرب.

وكانت واشنطن في العامين الأخيرين قد زادت من وتيرة عقوباتها على حزب الله، وفق قانون مكافحة تمويل حزب الله الصادر عام ٢٠١٥(٢)، وذلك بالتزامن مع سياسة "الضغوط القصوى" التي اعتمدتها ضد إيران، فضلًا عن "قانون قيصر" الامريكي –دخل حيز التنفيذ في يونيو/حزيران ٢٠٢٠– الذي يستهدف بالعقوبات النظام السوري وكل من يتعاون معه أو يدعمه. هذا، فضلًا عن أن الولايات المتحدة وبعض الدول الغربية وأخرى عربية،

لاسيما السعودية والإمارات، كانت ترى أن حزب الله يهيمن على السلطة في لبنان وعلى حكومة الرئيس، حسان دياب، التي تشكَّلت في أعقاب استقالة حكومة سعد الحريري، وتقاطعها إذا لم تكن تحاصرها حتى استقالتها في ١٠ أغسطس/آب ٢٠٢٠ إثر انفجار بيروت.

أزال الانفجار مرفأ بيروت –لم يتبقَّ منه إلا جزء صغير– وهو أهم مرفق اقتصادي يربط لبنان مع العالم لاستيراد معظم حاجاته لاسيما أنه بلد استهلاكي، وذلك في الوقت الذي تعاني الدولة من أزمة اقتصادية خانقة، مع تراجع كبير في القدرة الشرائية للبنانيين بسبب تدهور قيمة العملة اللبنانية وشُحِّ الدولار. وهذا فضلًا عن تسجيل زيادة ملحوظة في نسب تفشي وباء كورونا في لبنان أكثر من ذي قبل، في ظل هشاشة المنظومة الصحية واحتمال انهيارها. كانت هذه الصعوبات تثير شكوكًا كبيرة حول قدرة لبنان على الاستمرار قبل الانفجار، فكيف الآن ولبنان يحتاج بعده إلى إعادة إصلاح أضرار تقدر بمليارات الدولارات، في حين يعجز عن تلبية حاجاته الأساسية لاستمرار الحياة؟!

هذا السياق يوضح أهمية التداعي الدولي لإيقاف التدهور اللبناني، خاصة أن الانفجار جاء ملتبسًا بشكوك لبنانية حول هوية الفاعل، وأعقب زمنيا على الأقل، تدهورًا أمنيًا، ولو محدودًا، على الحدود اللبنانية–الإسرائيلية وتحديدًا في منطقة مزارع شبعا اللبنانية (في ٢٧ يوليو/تموز ٢٠٢٠)، بعد مقتل أحد عناصر حزب الله في سوريا في غارة إسرائيلية (٢١ يوليو/تموز ٢٠٢٠). وقد توعد الحزب حينها بالرد، لتزداد التوقعات باحتمال انزلاق الطرفين نحو الحرب.

كما جاء الانفجار قُبيْل موعد جلسة المحكمة الخاصة بلبنان النطق بحكمها في قضية اغتيال رئيس الوزراء الأسبق، رفيق الحريري، والذي كان مقرَّرًا الجمعة ٧ أغسطس/آب ٢٠٢٠، وأرجأته بسبب الحادث إلى ١٨ أغسطس/آب ٢٠٢٠.

بدا الانفجار كأنه تتويج لمسار سياسي وصحي واقتصادي كارثي ينزلق إليه لبنان في تهديد واضح لهذا الكيان الذي أنشأته فرنسا وتربطها به روابط تاريخية، فكان من المنطقي أن يسارع الرئيس الفرنسي، ماكرون، إلى زيارة بيروت، دون أن يغفل أن معظم الأضرار قد أصابت أحياء مسيحية، تحتل القلب من العلاقة الفرنسية–اللبنانية تاريخيًّا. يضاف إلى ذلك خشية ماكرون من هجرة مسيحيي لبنان، بعد أن هاجر كثير من الأقليات ومنها المسيحية من عموم المشرق، بسبب التوترات التي شهدتها المنطقة خلال العقد الأخير. فضلًا عن أن فرنسا هي طرف في النزاع المستفحل في شرق المتوسط على الغاز والموانئ البحرية، بين تركيا واليونان ومصر، ومن ورائها الإمارات، ومعنية بإعادة ملء الفراغ اللبناني في هذا السياق الإقليمي.

المعضلات

تتعدد السيناريوهات حول مسار الأزمة اللبنانية أو سبل حلها، وتختلف بحسب الفرص المتاحة والمدى الزمني المتوافر. فبعض التحديات تتطلب معالجة عاجلة وأخرى تحتاج لمدى زمني أبعد ومساحة توافق أوسع حتى تشمل عموم الإقليم وتنخرط فيها قوى دولية كبرى. لكنها جميعًا تلتقي عند مسارات ثلاث مترابطة: الإصلاح الاقتصادي، وتحييد لبنان عن أزمات الإقليم، ومن ثم إعادة تجديد التفاهم السياسي والوطني، وهي تتوقف بالمقابل على معالجة ثلاث معضلات أساسية:

الأولى: المعضلة الاقتصادية" إذ تبدو وكأن مفاعيلها أسرع من تدهور الوضع السياسي وحتى الأمني وتنعكس عليهما بقوة، وتتطلب حلولًا عاجلة، وهو ما يفسِّر إسراع فرنسا لعقد مؤتمر للمانحين (٩ أغسطس/آب

٢٠٢٠) ومسارعة دول لمساعدة لبنان ومنها امريكا، ولكن ما أسفر عنه المؤتمر من مساعدات تُقدَّر بحوالي ٢٥٢ مليون يورو(٣)، قد لا تكفي حتى لإصلاح أدنى الأضرار التي تعرضت لها المدينة، وبهذا تعطي فرنسا إشارة على استعدادها قيادة المجتمع الدولي لمنع لبنان من الانهيار، لكن مساعدته على النهوض تتطلب من لبنان إجراء الإصلاحات المطلوبة منه، والتي مدخلها الاتفاق مع صندوق النقد الدولي على مجموعة من الإجراءات المالية، وإرساء نظام اقتصادي أكثر شفافية ومختلف جذريًّا عن السابق، فضلًا عن مطالب سياسية أخرى.

الثانية: معضلة حزب الله، ليس بوصفه مكونًا سياسيًّا لبنانيًّا، بل بوصفه الفاعل العسكري الثاني في لبنان – بغضِّ النظر عن جدال الشرعية حول سلاحه– بعد الجيش اللبناني، وبوصفه فاعلًا إقليميًّا ينتمي لمحور إقليمي رغم أنه حزب وليس دولة. فبالاستقراء، فإن جوهر مبادرة ماكرون نحو لبنان يقوم على "تحييد لبنان عن المحاور الإقليمية"، ويتطلب تأكيد هيمنة الدولة على المرافئ والحدود، لاسيما أن هناك اتهامًا امريكيًّا، ومن دول أخرى، بأن لحزب الله نفوذًا قويًّا فيها أو هيمنة على بعضها. والانكفاء إلى الداخل اللبناني بحسب هذا التفسير، يعني أيضًا الانسحاب من سوريا، وكذلك ترسيم الحدود اللبنانية مع إسرائيل وخاصة البحرية منها. تبدو هذه المطالب كشروط سياسية ملحَّة تتعلق بالإقليم وتحتاجها عدة دول، عربية وغربية فضلًا عن واشنطن" ما يعني في المحصلة أنها شروط لتخفيف الضغوط عن لبنان. وهناك مطالب أخرى وكأنها مرجئة لمسار أطول لأن السبيل إليها ليس متاحًا إلا عبر حوار بين مختلف الأطراف اللبنانية، وسيحددها النظام الجديد الذي سيتفاهم اللبنانيون عليه، من أهمها: نزع سلاح حزب الله من خلال ستراتيجية وطنية، ودور لبنان في المنطقة وطبيعة علاقته مع الخارج والمحاور الإقليمية والدولية.

الثالثة: معضلة النظام والانقسام: إن تصريح الرئيس الفرنسي، ماكرون، حول "الميثاق الجديد"، بغضِّ النظر عن التأويلات والتحليلات لمراده منه: هل هو إرساء تفاهم جديد بين الأطراف اللبنانية بما يعزز الطائف بتفعيل بنود فيه أو تعديل أخرى، أم عقد مؤتمر تأسيسي جديد؟، فإنه يعكس قناعة إقليمية ودولية بأن لبنان يعاني من أزمة نظام وليس فقط من أزمة سياسية بين أطراف مختلفة. وهي قناعة وصل إليها اللبنانيون قبل ذلك وعبَّر عنها الحراك اللبناني فيما سُمي "انتفاضة تشرين" (١٧ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٩)، وتركزت مطالبه على التخلص من عموم "طبقة الأحزاب الحاكمة" لأنها –كما يرى– هي التي استفادت من نظام الطائف الطائفي لحماية فسادها. ولكن مع استفحال الأزمة الاقتصادية وشدة حدة تداعيات الاضطرابات في الإقليم على لبنان، وتشظي الانقسامات اللبنانية البينية، بين "طبقة الأحزاب الحاكمة"، بين بعضها البعض من جهة، وبينها وبين الحراك من جهة أخرى، وتصاعد حدة الاستقطاب الطائفي بين المسيحيين والمسلمين، والمذهبي بين السُّنَّة والشيعة، فإن الجهد الدولي والمحلي منصبٌّ في المدى القريب على التركيز على إيجاد تسويات تخفف من حدة الانقسام، وإيجاد تفاهمات سياسية جديدة بين كل الأطراف اللبنانية، قد تبلغ ذروتها بتطبيق اتفاق الطائف بصيغة جديدة. أما إعادة البحث فيه لاستبداله، فالوقت لا يسمح وبالتالي هذا سيضيف أزمة أخرى بدلًا من حل الأزمة الراهنة.

مؤشرات على المستقبل

تؤثر عوامل كثيرة على مسار أية تسوية في لبنان، ورغم إلحاح العامل الاقتصادي وتقديمه على سواه في المعالجة، إلا أن ما يقرر نجاح المبادرة الفرنسية المطروحة راهنًا إذا جاز وصفها بالمبادرة، أو أية مبادرة جديدة في المستقبل تحذو حذوها، هو العامل السياسي، وليس على المستوى المحلي فقط بل الإقليمي أيضًا.

فاحتمالات التصعيد العسكري التي جاء الانفجار وفقها، وربطها بالعامل الإسرائيلي أو بدور حزب الله الإقليمي –حتى ولو كان الحادث نتيجة فساد وإهمال– لا تنفصل عن سلسلة من الحوادث الغامضة التي أصابت طهران، وكان من بينها وأبرزها انفجار مفاعل "نطنز" النووي (٢ يوليو/تموز ٢٠٢٠)، وهي، على الأقل بحسب بعض الآراء المتداولة نقلًا عن مصادر دولية، جزء من حرب منسقة(٤).

وعلى صعيد الحدث اللبناني نفسه، فإن فريقًا لبنانيًّا يتهم حزب الله قطعًا أو كاحتمال، أنه المسؤول عن تخزين الأمونيوم في مرفأ بيروت والذي وصل إلى لبنان عام ٢٠١٣ في ظروف فيها بعض الغموض وربما لغايات ترتبط بدوره الخارجي، ويدعو لتحقيق دولي مشابه بطريقة أو أخرى لذاك الذي اعتُمد في مسألة اغتيال رفيق الحريري أو ما يقرب منه، لأنه لا يثق بالتحقيق اللبناني. وبالمقابل، ينفي الحزب تخزين أي مواد في المرفأ، ويعتقد أن هناك مؤامرة دولية تُنسج ضده شبيهة بتلك التي جرت عام ٢٠٠٥ وتسببت في إخراج القوات السورية في لبنان، ويرى أنه مستهدف في لبنان في سياق استهداف إيران وعموم محورها.

لقد جمع هذا الحدث كل مستويات الأزمة اللبنانية السياسية والاقتصادية وأبعادها المحلية والإقليمية والدولية، لذا، فإن فضَّ الاشتباك السياسي وإعادة تنظيمه يشكِّلان المدخل الرئيس لأي حل مقبل، ويبدو أن سيناريوهات تشكيل الحكومة ستكون أحد المؤشرات على مستقبل الأحداث في لبنان. والمطروح بخصوص الحكومة ثلاثة سيناريوهات:

الأول: تشكيل حكومة وحدة وطنية أو وفاق وطني، وهي بمصطلحها اللبناني تعني حكومة تمثل قوى ١٤ و٨ آذار، وهي ممكنة في حال وجود توافق عليها من الدول الإقليمية والدول الكبرى، وهذا لن يكون إلا بتوافر أسباب وشروط عدة، من أبرزها أن يكون هناك توافق بين إيران والدول المعنية على تحييد لبنان، والذي يعني من الناحية العملية أن ينكفئ حزب الله إلى الداخل اللبناني ويتخلى عن دوره الإقليمي، وأن يقوم لبنان بترسيم الحدود بين لبنان وإسرائيل، البرية والبحرية، وتعزيز تفويض صلاحيات اليونيفيل في جنوب لبنان بما يعني تقييد حركة حزب الله بشكل أكبر. وهذا يقود في المحصلة إلى إعادة ترسيم دور سلاح حزب الله الذي قد يفقد مبرر دوره ووجوده.

الثاني: تشكيل حكومة محايدة، والمقصود أن يسميها الفرقاء الأساسيون، لأنه من الناحية الواقعية يتعذر تأليف حكومة مستقلة عن "أحزاب الطبقة الحاكمة"، فهؤلاء يتقاسمون عموم المقاعد البرلمانية التي يجب أن تعطي الثقة للحكومة. والجدير بالذكر أن أبرز قوى الحراك اللبناني كانت تطالب بحكومة مستقلة وبصلاحيات استثنائية، تشرف على انتخابات برلمانية بعد أن تسن قانونًا انتخابيًّا جديدًا، ولا يبدو أن هذا المسار وارد راهنًا بعد انفجار بيروت" حيث تغيرت الأولويات جذريًّا.

الثالث: استمرار الفراغ لمدة طويلة، بما يعني استمرار الاشتباك الإقليمي والمحلي، بانتظار موعد الانتخابات الامريكية على الأقل أو حتى تتضح سياسة الإدارة الجديدة في العام المقبل (٢٠٢١)، سواء استمر عهد الرئيس الجمهوري، دونالد ترامب، أو جاءت إدارة ديمقراطية جديدة.

وبالنظر إلى استمرار الاشتباك الإقليمي الامريكي–الإيراني، وما حققه محور حزب الله من تقدم محليًّا، يصبح سيناريو حكومة وفاق وطني مستبعدًا. فليس من المتوقع أن يوافق حزب الله على إنهاء دوره الإقليمي في الوقت الذي تحتاج إيران حلفاءها، ولأن هذا يعني تراجع دور إيران في الإقليم وإعادة ترسيمه. وهذا السيناريو على مستوى آخر يفترض أن سعد الحريري سيكون رئيس الحكومة أو أن تقدم السعودية شخصية أخرى بوزنه، وهو أمر صعب راهنًا، لأن الرياض لم تنخرط بقوة في المبادرة الفرنسية، ولم ينجل موقفها بعد من سعد الحريري وإعادة تجديد الثقة به منذ أن أُجبر على إعلان استقالة حكومته من الرياض في ٤ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٧، ولا تزال –أي الرياض– جزءًا من سياسة الضغط الامريكية على حزب الله في لبنان وليس عقد تسوية معه. كما أنه من المستبعد أن يُقْدِم الحريري على ترؤس حكومة لا تملك عوامل النجاح الاقتصادي على الأقل، إلا إذا كان المطلوب أن يلعب دورًا ثانويًّا ويهيئ المسرح لزعامة سُنِّية جديدة وهو ما لن يفعله طوعًا. فهذا السيناريو تبدو أهم ملامحه مؤجلة لمرحلة متقدمة، لأنه يتعرض لقضايا لها علاقة بالتوازنات الطائفية في لبنان، ويتطلب توافقًا إقليميًّا واسعًا بين القوى المعنية باتفاق الطائف، ولا يبدو أنه أوانه.

أما السيناريو الأخير، أي الفراغ الطويل، لا يحتمله لبنان البتَّة، وهو جزء من السبب الذي دفع بالمجتمع الدولي لتدارك لبنان، وهناك إجماع على تفاديه حتى من إيران وحزب الله، لأنه قد ينقل الأزمة اللبنانية وحتى الإقليم إلى مستوى آخر من الفوضى.

ويبقى الخيار الأرجح تشكيل حكومة تحت اسم "الحياد"، وقد تتراوح بين تمثيل قوي ووصاية من القوى المحلية الأساسية عليها أو بحضور لها أقل تمثيلًا، على أن تحظى بقبول غربي، وهذا السيناريو فعليًّا هو المركز الأساسي للنشاط الإقليمي. فإذا نجح الدور الفرنسي في التأسيس لمسار من التفاهم السياسي ولو مع اضطرابات وتحديات، ستكون هذه الحكومة جزءًا منه ومساهِمة فيه وممهِّدة لتوافق سياسي واسع في إطار الطائف أو اتفاق جديد. وإذا كان الأمر يتجه نحو التصعيد، خاصة في الإقليم، فتكون وظيفة هذه الحكومة ضبط الصراع المحلي، وتكون غايتها استدراك وضع لبنان من التدهور الاقتصادي والحؤول دون انزلاقه لمواجهات أمنية وحروب صغيرة، وبدعم فرنسي.

خاتمة

لا يبدو أن سبيل الوصول إلى أية تسوية في لبنان ستكون سهلة، لكن انفجار بيروت حرق كل الخطط التي تراهن على قدرة البلد على التحمل ولم يعد أمام دول الإقليم والمجتمع الدولي وكذلك اللبنانيين، إلا سبيل تحقيق أية تسوية لأنه لن يكون بديلها إلا الانهيار. فإذا لم تنجح الجهود الفرنسية في تحييد لبنان عن الصراع الإيراني–الامريكي في المنطقة، فيمكن أن يجد لبنان نفسه أيضًا قد أصبح جزءًا من صراع جديد حيث تتنافس دول إقليمية على شرق المتوسط، تمتد حينها من ليبيا واليونان إلى لبنان.

وهناك إجماع على أن لبنان على المدى المتوسط وليس البعيد، بحاجة إلى عقد سياسي جديد" الأمر الذي يسرِّع من الاختلافات بين القوى اللبنانية حول قضايا جوهرية ويعمِّقها، وقد تنتهي بتطبيق اتفاق الطائف بصيغة جديدة أو إدخال تعديلات عليه، وربما باستبداله بشكل كامل. وهذا يعني بالضرورة أن لبنان مقبل ما بعد انفجار بيروت على تغييرات في طبيعة التحالفات المستقرة منذ عام ٢٠٠٥ نسبيًّا. ومن أمثلة ذلك الواضحة التباعد النسبي بين القوات اللبنانية بقيادة سمير جعجع وتيار المستقبل، وبالمقابل، تراجع الانسجام بين التيار الوطني الحر وحزب الله خاصة وأن جمهوريْهما أصبحا على طرفي نقيض. قد تستدرك القوى المحلية بعض تحالفاتها، لكن تبقى خلاصة الأمر: كما أسهم الانفجار الذي أودى بالرئيس رفيق الحريري، عام ٢٠٠٥، في ولادة محوري قوى ٨ آذار وبمقابلها قوى ١٤ آذار، فإن لبنان مقبل على انقسام جديد بعد انفجار بيروت، ستشكله الضغوط الخارجية والمصالح المحلية للطوائف والقوى اللبنانية.

*باحث في مركز الجزيرة للدراسات متخصص في المشرق العربي والحركات الإسلامية

← الاتفاق الاماراتي الاسرائيلي... آفاق وأبعاد

إسرائيل: معاهدة الإمارات تخدم السلام ونتطلع لانضمام دول عربية أخرى

وكالات متعددة:

جددت إسرائيل إشادتها بمعاهدة السلام مع الإمارات والتي تصب في مصلحة عملية السلام ككل، معربة في الوقت نفسه عن تطلعاتها أن تسلك دول عربية أخرى المسلك نفسه.

وقال رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو في بيان عن معاهدة السلام مع الإمارات: "هذه هي أول اتفاقية سلام بين إسرائيل ودولة عربية منذ ٢٦ عاما ".

وأضاف: "وبموجب هذا الاتفاق فإن الدولتين تحصدان سويا ثمار السلام الكامل والعلني والمفتوح في مجالات الاستثمار والتجارة والسياحة والطاقة والصحة والزراعة والبيئة وفي مجالات أخرى بما فيها الأمن".

وتابع نتنياهو: "اتطلع إلى انضمام دول عربية أخرى إلى دائرة السلام، هذا هو تحول تاريخي يدفع السلام مع العالم العربي قدما وسيعزز في نهاية المطاف أيضا السلام الحقيقي والقابل للمراقبة والآمن مع الفلسطينيين".

على صعيد متصل، قال المتحدث باسم نتنياهو إن اتفاقية السلام مع الإمارات تصب في مصلحة عملية السلام ككل.

وقوبلت معاهدة السلام الإماراتية الإسرائيلية برعاية أمريكية بترحيب عربي دولي واسع، وهو الاتفاق الذي تم بموجبه إيقاف خطة الضم الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية والسماح لجميع المسلمين بزيارة المسجد الأقصى والصلاة فيه، في خطوة أنقذت حل الدولتين.

"واشنطن بوست": محمد بن زايد الزعيم الأكثر ديناميكية وقوة في العالم العربي

الى ذلك أشادت صحيفة "واشنطن بوست"، بمعاهدة السلام التاريخية التي أبرمتها دولة الإمارات مع إسرائيل، واصفة ولي عهد أبوظبي، نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة الشيخ محمد بن زايد آل نهيان بأنه "الزعيم الأكثر ديناميكية وقوة في العالم العربي".

وقالت الصحيفة في تقرير إن "ولي عهد أبوظبي الشيخ محمد بن زايد، الزعيم الأكثر ديناميكية وقوة في العالم العربي، وضع حداً لإنكار حقيقة وواقع وجود إسرائيل. وقام بإحباط ضم تل أبيب المزمع للمستوطنات في الضفة الغربية، وبالتالي جدد احتمال قيام دولة فلسطينية مستقلة".

وأضاف التقرير "تنبع قوة الشيخ محمد بن زايد من قوة بلاده العسكرية واقتصادها الذي يقوم على النفط. وتقدم المدن البراقة في الإمارات بديلاً ملهماً للدول المجاورة للوجود البعثي أو طغيان الملالي. إنه حكيم بما يكفي ليدرك أن خطر الإسلام المتطرف الذي يحاربه أكبر من خطر إسرائيل على المنطقة".

ولفت التقرير إلى أن "هذه النسخة من اتفاقية السلام تقوم على سياسة الواقعية، وموازنة شجاعة للمصالح الوطنية والإقليمية. للتعامل مع الحقائق بشفافية وواقعية".

فتح خطوط الهاتف الإماراتية مع إسرائيل

في غضون ذلك أجرى وزيرا خارجية الإمارات وإسرائيل أول اتصال هاتفي معلن عنه بينهما يوم الأحد بعد أن فتحت الدولة الخليجية خطوط الهاتف مع إسرائيل في إطار تطبيع العلاقات بين البلدين.

وأعلنت إسرائيل والإمارات يوم الخميس عن تقارب بينهما برعاية أمريكية في شكل اتفاق يبشر بانتعاش التجارة الثنائية لكنه أغضب الفلسطينيين والقوى المناهضة لإسرائيل مثل إيران.

وتحدث وزيرا الخارجية هاتفيا لتدشين فتح خطوط الهاتف بين البلدين. وقال وزير الخارجية الإسرائيلي جابي أشكينازي إنه اتفق مع نظيره الإماراتي الشيخ عبد الله بن زايد على "اللقاء قريبا".

وقالت وزارة الاتصالات الإسرائيلية إن مزودي خدمات الاتصالات في الإمارات رفعوا يوم السبت حظر الاتصالات الواردة من أرقام تحمل رمز الهاتف الدولي لإسرائيل وهو 972+.

وزار العديد من مواطني إسرائيل ومسؤوليها الإمارات لحضور فعاليات رياضية ومؤتمرات دولية. وزارت وزيرة الثقافة والرياضة الإسرائيلية الإمارات في أكتوبر تشرين الأول ٢٠١٨ لمتابعة مشاركة إسرائيليين في بطولة دولية للجودو في أبوظبي.

وتأكدت مشاركة إسرائيل في معرض إكسبو ٢٠٢٠ دبي العالمي الذي تأجل إلى عام ٢٠٢١ بسبب جائحة كوفيد-١٩.

شركتان إماراتية وإسرائيلية توقعان عقدا تجاريا في أبوظبي

*هذا و وقّعت شركتان إماراتية وإسرائيلية في أبوظبي عقدا لتطوير أبحاث و دراسات خاصة بفيروس كورونا المستجد، في أول خطوة من نوعها منذ الإعلان عن الاتفاق على تطبيع العلاقات بين الإمارات وإسرائيل الخميس الماضي.وقالت وكالة الأنباء الإماراتية منتصف ليل الأحد الاثنين إنّ شركة "أبيكس" للاستثمار وقّعت اتفاقا تجاريا مع مجموعة "تيرا" الإسرائيلية "سعيا لتطوير الأبحاث والدراسات الخاصة بفيروس كورونا المستجد".

ووقّع الاتفاق خليفة يوسف خوري رئيس مجلس إدارة شركة "أبيكس" وأورين ساديف رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لمجموعة "تيرا" في مقر الشركة في الإماراتية العاصمة أبوظبي.

وحضر التوقيع ممثلون عن وسائل الإعلام الإماراتية والإسرائيلية.

وهذه المرة الاولى التي يُعلن فيها عن توقيع شركتين إماراتية وإسرائيلية عقدا في العاصمة الإماراتية بحضور وسائل إعلام إسرائيلية، وهو أول عقد منذ الإعلان المفاجئ عن تطبيع العلاقات قبل ثلاثة أيام.

وقال خليفة يوسف خوري "يسعدنا أن نبدأ التعاون مع مجموعة تيرا الإسرائيلية، الذي يشكل باكورة الأعمال لفتح التجارة والاقتصاد والشراكة الفعالة بين قطاعات الأعمال الإماراتية والإسرائيلية".

وكان الاتفاق الذي أعلنه الرئيس الامريكي دونالد ترامب الخميس الثالث من نوعه الذي تبرمه إسرائيل مع دولة عربية، وعزز احتمال التوصل إلى اتفاقات مشابهة مع دول خليجية أخرى.

وأكد ترامب أن الإمارات وإسرائيل سيوقعان الاتفاق في البيت الأبيض في غضون نحو ثلاثة أسابيع، بينما

وجاء في بيان الإمارات وإسرائيل الولايات المتحدة أنّه من المقرر "أن تجتمع وفود من الإمارات وإسرائيل خلال الأسابيع المقبلة، لتوقيع اتفاقيات ثنائية تتعلق بقطاعات الاستثمار والسياحة والرحلات الجوية المباشرة والأمن والاتصالات والتكنولوجيا والطاقة والرعاية الصحية والثقافة والبيئة وإنشاء سفارات متبادلة".

والإمارات هي أول دولة خليجية تطبّع العلاقات بشكل كامل مع إسرائيل، في خطوة تأتي في أعقاب مؤشرات على التقارب في السنوات الاخيرة بينها استقبال فرق رياضية إسرائيلية والسماح لوزراء إسرائيليين بالتحدث في مؤتمرات.

وفي حزيران/يونيو الماضي، أعلنت شركتان من القطاع الخاص الإماراتي وشركتان اسرائيليتان "إطلاق عدة مشاريع مشتركة في المجال الطبي ومكافحة فيروس كوفيد-١٩"، بحسب ما افادت وكالة الأنباء الرسمية الإماراتية.

ردود الفعل العربية والدولية المؤيدة للاتفاق عكست العديد من الأمور

افتتاحية "أخبار الساعة"/ مركز الامارات للدراسات الستراتجية:

ما إن تم إعلان الاتفاق الإماراتي الأمريكي الإسرائيلي، الذي نص على إيقاف ضم إسرائيل الأراضي الفلسطينية، واتفقت بموجبه دولة الإمارات العربية المتحدة وإسرائيل على وضع خريطة طريق نحو تدشين التعاون المشترك بينهما، وصولاً إلى علاقات ثنائية، حتى توالت ردود الفعل العربية والدولية المؤيدة له، والمؤكدة أنه يُعَد خطوة مهمة في سبيل تحريك عملية التسوية السياسية للصراع العربي الإسرائيلي، ودفعها قدُماً من أجل إيجاد حل عادل ودائم لهذا الصراع الممتد منذ أكثر من سبعة عقود.

وقد صدرت ردود الفعل المؤيدة للاتفاق من عدد كبير من الدول العربية ودول العالم الأخرى، وما زالت دول أخرى تُعرب عن تأييدها الاتفاقَ ودعمها له. واللافت للنظر أن الدول التي أعلنت دعمها للاتفاق لها وزنها ومكانتها على الساحتين الإقليمية والدولية. وهنا تجدر الإشارة إلى أنه فور إعلان الاتفاق، وعلى صعيد ردود الفعل العربية، أعلنت مصر، التي كانت صاحبة المبادرة في شق طريق السلام للصراع العربي الإسرائيلي، تأييدها الاتفاقَ ودعمها لها، وتلقى صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، ولي عهد أبوظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة، حفظه الله، اتصالاً هاتفياً من الرئيس عبدالفتاح السيسي، الذي هنّأ سموه بخطوة السلام التاريخية التي قامت بها دولة الإمارات تجاه إسرائيل، مؤكداً أنها ستُسهم في دفع جهود عملية السلام وفتح آفاق الاستقرار بمنطقة الشرق الأوسط. كما أعلنت كل من سلطنة عُمان ومملكة البحرين تأييدهما الاتفاقَ في دعم خليجي كبير لما قامت به دولة الإمارات العربية المتحدة من فتح آفاق جديدة للسلام في المنطقة. وفيما يخص ردود الفعل الدولية، فإن دولاً كبرى ومؤثرة للغاية في النظام الدولي قد أعلنت تأييدها الاتفاق، ومنها على سبيل المثال، كل من ألمانيا وفرنسا والمملكة المتحدة وإيطاليا واليابان وكوريا الجنوبية.

وفي الواقع، فإن ردود الفعل العربية والدولية المؤيدة للاتفاق قد عكست العديد من الأمور" أولها، أهمية هذا الاتفاق الذي يُعيد إحياء عملية التسوية السياسية للصراع العربي الإسرائيلي المتجمّدة منذ فترة طويلة، والدفع في سبيل تحقيق حلم الدولة الفلسطينية المستقلة من خلال وقف خطة الضم الإسرائيلية التي كانت ستقضي على حل الدولتين. ثانيها، الثقة التي تحظى بها دولة الإمارات العربية المتحدة والدور الذي يمكن أن تقوم به في تحريك عملية السلام وحل القضية الفلسطينية، التي فشلت كل الجهود السابقة في تسويتها بشكل عادل وشامل، وذلك على النحو الذي يكفل تحقيق الاستقرار المنشود في منطقة الشرق الأوسط. وهذه الثقة التي تتمتع بها دولة الإمارات هي نتاج سياسة خارجية عقلانية ومرنة تتبعها الدولة منذ تأسيسها قبل نحو نصف قرن، واستطاعت من خلالها أن تحظى بمكانة كبيرة على الصعيدين الإقليمي والدولي، وأصبحت رمزاً للاعتدال وداعيةً للسلام. وثالثها، أن هذا الاتفاق يمكن أن يُدشّن مرحلة جديدة في تاريخ منطقة الشرق الأوسط يسودها الاستقرار، وهو الشرط المطلوب لتحقيق التنمية والازدهار في هذه المنطقة.

إن الصراع العربي الإسرائيلي المستمر منذ أكثر من سبعة عقود، كان السبب الرئيسي لِما تعيشه منطقة الشرق الأوسط من حالة ممتدة من عدم الاستقرار والفوضى والأزمات المزمنة والهيكلية، وقد كان لهذا الصراع تداعياته السلبية الكبيرة على عملية التنمية في العديد من الدول العربية، فضلاً عما خلّفه من خسائر فادحة في الأرواح.

وقد حان الوقت لتسويته، والشروع في تأسيس مرحلة جديدة يسودها السلام والتعايش المشترك، وهو ما تسعى إليه على الدوام، دولة الإمارات العربية المتحدة. ومن هذا المنطلق جاء الاتفاق المذكور، الذي يصبُّ في سبيل دفع عملية التسوية السياسية للقضية الفلسطينية، وإيجاد حل عادل لها، يحفظ الحقوق التاريخية للشعب الفلسطيني الشقيق، الذي كان ولا يزال يحظى بكل الدعم والتأييد من قِبَل قيادتنا الرشيدة.

دينس روس*:

الاتفاق الإسرائيلي - الإماراتي خطوة أساسية للسلام ورسالة بالغة الأهمية للفلسطينيين

معهد واشنطن لسياسات الشرق الادنى:

لا نسمع الكثير من الأخبار السارّة من الشرق الأوسط، ولا سيما مؤخراً، في خضم اليأس بشأن (الانفجار الذي وقع في) بيروت والصراعات الإقليمية وويلات وباء "كوفيد -١٩". ولكنّ الثالث عشر من آب/أغسطس شهد تطوّراً واعداً، إذ أعلن الرئيس ترامب عن اتفاقية سلام تاريخية من شأنها تطبيع العلاقات بين دولة الإمارات وإسرائيل.

وما كان يحدث تحت الطاولة سيُصبح الآن مطروحاً على الطاولة. فبإمكان الاعتراف علناً بالتعاون الأمني ولن يكون هناك ضرورة لتواجده في الظل. وستكون الشركات الإسرائيلية قادرة على العمل علانية في الإمارات، وسيتمكن الإسرائيليون من السفر مباشرة إلى الإمارات باستخدام جوازات سفرهم الإسرائيلية. وسيتم استبدال الاتصال الدبلوماسي الإسرائيلي غير الرسمي عن طريق "الوكالة الدولية للطاقة المتجددة" في أبو ظبي بسفارة في الإمارات.

لكن لماذا الآن؟ من الواضح أن هذا الخطوة كانت الطريقة الوحيدة لوقف عملية الضم الإسرائيلية لأراضي في الضفة الغربية مخصصة لإسرائيل في خطة ترامب. وقد يبدو الأمر مفاجئاً لأن الإمارات لم تكن في طليعة المساعي الدبلوماسية لصنع السلام ولم تكن لها علاقة جيدة مع رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس. ومع ذلك، فبما أن ولي العهد الأمير محمد بن زايد وقادة إماراتيين آخرين يعتقدون (ربما بشكل صحيح) أن الضم الإسرائيلي سيقضي حتى على إمكانية إقامة دولتين وعلى السلام الإسرائيلي الفلسطيني، فقد قرروا عرض (المصطلح السياسي المعروف بالتطبيع). ويبدو أنهم فهموا أن هذه الخطوة ستحافظ على خيار حل الدولتين (حتى لو لم يحدث ذلك في أي وقت قريب) وستمنع إيران (وربما تركيا أيضاً) من استغلال الغضب الذي من المرجح أن ينتج عن عملية الضم لخدمة أهدافهما في المنطقة.

لكنّ هذه الأمور لا توضح الصورة الكاملة. فالإمارات تواصلت مع إدارة ترامب وعرضت إقامة سلام رسمي مع إسرائيل مقابل إحجام الأخيرة عن عملية الضم. وفي الوقت نفسه، كما أوضح لي مسؤولون، فهمَتْ الإمارات من المحادثات مع الإدارة الأمريكية أن السلام الرسمي سيتيح لها الوصول إلى الأسلحة الأمريكية التي كانت محظورة عليها سابقاً، مثل الطائرات المتطوّرة بدون طيار. وحتى الآن تم رفض منح الإمارات هذه الأسلحة بسبب التزام الولايات المتحدة بالحفاظ على التفوق العسكري النوعي لإسرائيل. وفي حين أن هذه الميزة كانت ضرورية لتلبية متطلبات الأمن والردع الإسرائيلية، إلّا أن قضية السلام كانت مدرجةً أيضاً في الحسابات. وفي هذا الصدد، كانت الولايات المتحدة قد زوّدت مصر بأسلحة متطورة بعد أن وقّع الرئيس أنور السادات على اتفاق سلام مع إسرائيل. وبالمثل، لم تحصل الأردن على طائرات "إف-١٦" إلى أن أبرم العاهل الأردني السابق الملك حسين معاهدة سلام مع إسرائيل.

والآن فإن المعادلة القاضية بتخفيف متطلبات التفوّق العسكري حين تتوصل دولةٌ ما إلى اتفاقية سلام مع إسرائيل، ستُطبَّق مجدداً على دولة الإمارات. وتتمثل الفكرة بالتأكيد على الرسالة القائلة بأنّ السلام مع إسرائيل يُفترض أن يعود بفوائد اقتصادية وأمنية طويلة الأجل، حتى لو كان ذلك على المدى القصير، كما يَتوقع قادة الإمارات على الأرجح، إلّا أن هذا السلام يعرّضهم لتهديدات من إيران والإسلاميين المتطرفين. وبالطبع، ربما لعبت الغريزة الأمريكية بالانخراط بشكل أقل في الشرق الأوسط دوراً في قرار الإمارات، خاصة إذا كانت أبو ظبي تعتقد أنها يجب أن تصبح أكثر قدرة على الدفاع عن نفسها.

والسؤال الذي يطرح نفسه هنا، هل كان التطبيع جائزةً كافية لمنع رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو من المضي قدماً بعملية الضم؟ هذا محتمل، ولكنّ الجدير بالملاحظة هو أنه قال مؤخراً إنّ "مسألة تطبيق السيادة (الضم) مطروحة في واشنطن". لقد كانت هذه طريقته في إخبار قاعدته اليمينية بأنه لا يمكنه المضي قدماً في عملية الضم إذا رفضت إدارة ترامب ذلك. وقد أدركت قيادة الإمارات ذلك أيضاً، وعملت على منح الإدارة الأمريكية سبباً للتعبير عن رفضها. وفي الواقع، سمح القادة الإماراتيون الآن لهذه الإدارة بالإفتخار بدور سياساتها في تحفيز السلام بين إسرائيل والعرب – حتى لو لم يتم شمل الفلسطينيين.

(ولا يُخفى) أن الفلسطينيين لن يستحسنوا قرار الإمارات. فبالنسبة لهم، سيمنح هذا القرار إسرائيل فوائد السلام دون اضطرارها إلى إنهاء احتلالها. وفي حين أن هذا صحيح بالتأكيد، إلّا أن التطبيع يجب أن يشير أيضاً للفلسطينيين إلى أن الآخرين لن ينتظروهم. فمن خلال تركيزهم فقط على مظالمهم وسرديتهم وموقفهم المتمثل في عدم بدء أي مفاوضات أو تقديم مقترحات مضادة (لتلك التي يعرضها الطرف الآخر) في المفاوضات، فإن ذلك سيؤدي إلى استمرار إضعاف موقفهم. ومع انتشار فيروس كورونا المستجد في جميع أنحاء المنطقة، ستزداد الرغبة في الاستفادة من العمل مع الإسرائيليين في مجموعة واسعة من الاحتياجات، بما فيها الرعاية الصحية والتكنولوجيا والوصول إلى المياه والأمن السيبراني.

ولكن بغض النظر عن الدوافع الكامنة وراء قرار التطبيع، فمع ذلك إنه يمثل مساهمة مهمة في بناء السلام بين العرب والإسرائيليين. فقد أدّى إلى إيقاف عملية الضم الإسرائيلية، التي كان من شأنها أن تقضي على الأرجح على أمل (حل) الدولتين. كما أنه يتجاوز عتبةً ليقول فعلياً: "كفى تقاليد وعادات ومعاداة فطرية – سوف نصنع السلام لأنه يخدم مصالحنا، ويمكن للآخرين قبوله أو رفضه". (وقد لا يتّبع الآخرون عملية التطبيع على الفور، لكن الحواجز التي تحول دون قيام التطبيع قد تآكلت). بإمكان الدول العربية البناء على هذا الاتفاق ودعم الفلسطينيين من خلال التوضيح بأنها ستحذو حذو الإمارات إذا قلّصت إسرائيل نشاطها الاستيطاني ووسعت الأراضي التي يمكن للفلسطينيين ممارسة السلطة عليها. لكن على القادة الفلسطينيين أن يدركوا أيضاً أنه إذا اتخذ الإسرائيليون خطوات إيجابية دون استجابة الفلسطينيين عليها، فقد يستمر القادة العرب في المضي قدماً في خطوات التطبيع.

وفي هذا الزمن الحزبي (في الولايات المتحدة)، لا بد من النظر إلى هذه المسألة انطلاقاً ممّا هي عليه فعلياً: إنها خطوة إيجابية على نحو غير متوقع.

* دينيس روس هو مستشار وزميل "ويليام ديفيدسون" المميز في معهد واشنطن.

د. عبدالمنعم سعيد:

"هجوم" السلام الإماراتي

المركز الاقليمي للدراسات/ القاهرة:

وسط أنباء إقليمية كلها سيئة تبدأ من انفجار مرفأ بيروت المأساوي وتدهور الحالة اللبنانية بعدها، إلى الأشكال المختلفة للتحرشات الإيرانية والتركية بالمنطقة العربية، قامت دولة الإمارات العربية المتحدة بخطوة شجاعة لعكس اتجاهات العنف والصراع والتحرش والابتزاز إلى اتجاه السلام والتنمية والازدهار.

الخطوة بدت مفاجئة عندما اكتملت أركانها وأدواتها، ولكنها كانت تتويجا لجهود كبيرة في الجانب التفاوضي والدبلوماسي والسياسي.

هذا المدخل يليق بدولة الإمارات وما حققته في مجالات شتى تكنولوجية سواء كان ذلك في الفضاء أو الطاقة الشمسية أو الأخرى النووية" وما أنجزته خلال الأعوام القليلة الماضية كدولة هامة في إطار الاقتصاد العالمي. لم تدخل الإمارات للتعامل مع إسرائيل إلا من مواقع قوة اقتصادية تقدم خدمات ملموسة للاقتصاد العالمي في مجالات الاستثمار والنقل الجوي وإدارة الموانئ العالمية. المدخل هكذا يؤهل الإمارات لكي تبدأ هذه الموجة الجديدة المضادة لكل ما هو شرير في الإقليم وبهدف واضح من الزاوية العربية والفلسطينية وهو إيقاف الضم الإسرائيلي للمزيد من الأراضي الفلسطينية المحتلة، وخلق نقطة انطلاق إقليمية جديدة للتعامل مع قضايا الإقليم. كانت الخطوة الإماراتية باختصار تخلق سبيلا آخر للتعامل مع القضية الفلسطينية ليس فيه الصراخ الدائم، ولا المباهاة بمعرفة القانون الدولي في عالم لا تحكمه سلطة جامعة، ولا الإرهاب الذي انتهى بالعالم العربي لما وصل إليه من تمزق وانهيار دول.

الخطوة الإماراتية جاءت بتأييد من دول عربية شقيقة كانت تعمل من أجل وقف خطوات الضم الإسرائيلية من ناحية" وتحقيق الاستقرار اللازم للتنمية والتقدم في الإقليم كله. المملكة الأردنية الهاشمية من ناحيتها كانت تمارس ضغوطا كبيرة على إسرائيل لوقف الضم" أما مصر فلم تؤيد الاتفاق فقط وقت صدوره بأقوى العبارات، وإنما وضعت تجربتها التاريخية للسلام مع إسرائيل في مسار تحقيق الأمن والسلام في المنطقة كلها. ولمن لا يعرف فإن التجربتين المصرية والأردنية، والآن التجربة الإماراتية، نبعت كلها من إدراك صادق لحقيقة الأوضاع في المنطقة الشرق أوسطية التي باتت من دون مناطق العالم كلها ممتلئة بالمتفجرات والمزايدات وأشكال العنف المختلفة من إرهاب إلى حروب أهلية وكل ذلك مكلل بمكانة متواضعة في العالم وفقا لمعايير الفقر والغنى، والثروة، والتعليم، والعلم والمعرفة، وباختصار القوى الصلبة والناعمة والذكية. كان الدبلوماسيون يعرفون الكثير نظريا عن "توازن القوى" ولكن المُشاهد لا يجد أثرا لها في الاختيارات العربية ستراتيجيا وتكتيكيا.

نتيجة هذه الفجوة المعرفية فإننا لا نجد كثيرا من "الستراتيجية العليا" التي تضع الرؤية، والستراتيجية التي تعبئ وسائط القوة، ونجد أنفسنا في قضايا الحرب والسلام غارقين في التكتيك، والأخطر في تغليب "الموقف" أو ال Grand Standing على السياسة أو Policy التي تغير الواقع. ظهر ذلك بشدة في المفاوضات العربية الإسرائيلية السابقة، وفي تعلق الدبلوماسية العربية باتجاه العمل من خلال المنظمات الدولية، أو عقد مؤتمرات دولية لتسوية الصراع العربي الإسرائيلي رغم المعرفة التامة أنه في إطار ذلك يصبح العرب والقضية الفلسطينية أسيرة في يد أكثر الأطراف تطرفا، ومن ورائهم دول – الآن هي إيران وتركيا– ومزايدون من أشكال شتى. وما كان غائبا عن الصورة تماما تلك التطورات الدامية التي جرت في المنطقة العربية في أعقاب ما سمي "بالربيع العربي"

ونتائجه، سواء تلك المتعلقة بالراديكالية الإسلامية أو إعطاء الفرصة لدول الجوار لاستغلال الانقسامات الداخلية في دول عربية، أو العدوان المباشر عليها مستخدمين في ذلك أدواتهم مثل الإخوان المسلمين في قطر أو حزب الله في لبنان وسوريا أو الحوثيين في اليمن.

في التجربة المصرية نجد أن الرئيس السادات اختار ستراتيجية أخرى بدأت بحرب أكتوبر، ولم تنته بزيارة القدس والحديث أمام الكنيسيت الإسرائيلي، وإنما أعقبتها مفاوضات مباشرة نعرف جميعا الآن نتائجها التي استعادت الأرض المصرية المحتلة، وحافظت على فرصة للمستقبل المصري، وفتحت الطريق لتسوية فلسطينية وعربية مع إسرائيل. ومع ذلك فإن الدبلوماسية العربية استمرت على عشقها للمفاوضات متعددة الأطراف، والساعية إلى سلام "عادل وشامل" دون مساندة قوية من اتفاق عربي أو عناصر القوة اللازمة. كان ذلك يعني في جوهره مفاوضات تجري بينما إسرائيل تقيم الحقائق على الأرض، و نصيبنا العربي تسجيل مخالفاتها للقانون الدولي والأعراف الدولية. كانت القضية الفلسطينية تنزوي في الخلف وتصبح رهينة في يد دول وجماعات لا تريد لا حلا ولا تحريرا. والمدهش هو ما جرى بعد أن تحررت أرض مصر وأصبحت أكثر قدرة على المشاركة بفاعلية في ستراتيجية المفاوضات المتعددة الأطراف الباحثة عن السلام العادل والشامل في الشرق الأوسط. وللوهلة الأولى أعطت السابقة المصرية الساداتية دفعة للسلام الأردني الإسرائيلي، ومبادرة السعودية في فاس قبلها، وحتى اتفاق أسلو الذي أعطى للفلسطينيين أول كيان سياسي لهم في التاريخ. كان السلام الذي سعت إليه مصر يعطي قدرات فائقة داخل الساحة الإسرائيلية ذاتها من حيث التأثير وإعادة هيكلة البيئة التفاوضية.

المبادرة الإماراتية الشجاعة الآن تبدأ فتحا جديدا في ظل ظروف صعبة تمر بها المنطقة كلها، وفي مواجهة تحديات قاسية ربما سوف يكون أكثرها قسوة موقف الجماعات الفلسطينية المختلفة من المبادرة، والتي ما اتفقت على شيء إلا ساعة مهاجمة العرب الآخرين. المصريون يعرفون التجربة جيدا، ولكنهم يعرفون أيضا أن من يدخلها الآن لديه من الأدوات والقدرات والمواهب والتحالفات الإقليمية ما يضع المسار العربي على طريقه الصحيح. الأمر هنا يعتمد في نجاحه على الاستمرار في "هجوم" السلام الإماراتي من خلال: أولا البناء على ما تحقق بالفعل وهو عقد اتفاقات في المجالات التي تفتح أمام الإمارات والعرب كل ما هو مفيد في العلوم والتكنولوجيا. وثانيا تقدم الدعم الاستثماري للعرب داخل إسرائيل ومساندتهم في تحقيق المساواة داخل المجتمع الإسرائيلي. وثالثا إعادة التفكير في ستراتيجية المفاوضات بين إسرائيل والفلسطينيين والبحث مرة أخرى في حل الدولة الواحدة (٣٧٪ من الفلسطينيين يؤيدون هذا الحل) أو حل الدولة الكونفدرالية. ورابعا لبناء أرضية حقيقية لبناء السلام العربي الإسرائيلي فلابد من فتح أبواب إسرائيل للدخول العربي لدعم الحقائق الديمغرافية التي تقول إنه بين نهر الأردن والبحر المتوسط يوجد ١٢ مليون نسمة نصفهم من اليهود ونصفهم الآخر من العرب. ومن عجب فإن النصفان الآن يجمعهما سوق اقتصادي واحد، واستخدام لعملة واحدة، ومنظومة أمنية واحدة!

ما فعلته الإمارات الآن هو عملية اختراق لمعضلة ظلت مستعصية على الحل، وخلال المرحلة المقبلة سوف نجد دولا عربية أخرى على الطريق، وسوف يكون مواصلا لقوة الدفع التي ولدتها الإمارات أن تجتمع دول الاستقرار والتنمية والتقدم في المنطقة على برنامج عمل للأمن الإقليمي العسكري والاقتصادي، يضع المنطقة كلها على طريق حاولته المبادرة العربية من قبل، ولكنها لم تحقق فيه اختراقا ستراتيجيا. مبادرة الإمارات تبدأ مشروعا جديدا وفق ظروف وتطورات العقد الثاني من القرن الواحد والعشرين ندعو الله ألا تضيع هذه المرة لأن ضياعها سوف يعني استمرار الحالة المظلمة التي نشاهدها الآن.

سالم الكتبي:

اختراق إماراتي للواقع الإقليمي المأزوم

صحيفة (الاتحاد) الاماراتية :

ليس سراً أن القضية الفلسطينية تقف في مفترق طرق تاريخي صعب، وباتت تواجه مصيراً مجهولاً منذ أشهر مضت، خصوصاً بعد إغلاق كل قنوات التواصل الفلسطينية مع الجانبين الإسرائيلي والامريكي منذ الإعلان الإسرائيلي عن ضم الأراضي الفلسطينية، بحيث باتت فرص الحوار واستئناف التفاوض حول أيّ قضية من قضايا عملية السلام مسألة مستبعدة في ظل المعطيات الراهنة، وليس سراً كذلك أن هناك تفاقما وتصاعدا في مستويات معاناة الشعب الفلسطيني في الفترة الأخيرة بسبب انسداد جميع آفاق الحل السياسي، وتوقف الدعم المالي الذي تقدمه أطراف دولية عدة لمساعدة الشعب الفلسطيني، وليس سراً كذلك أن معظم الأطراف العربية والدولية الداعمة للشعب الفلسطيني وقضيته قد انشغلت بهمومها الداخلية في الآونة الأخيرة بسبب ما ترتب على تفشي جائحة كورونا من كوارث وتداعيات وكوارث اقتصادية وخسائر بشرية.

في ظل هذا الواقع الستراتيجي المعقد الذي يواجه القضية والشعب الفلسطيني، لم يكن أمام الدبلوماسية الإماراتية الباحثة دوماً عن ترسيخ أسس الأمن والاستقرار الإقليمي وتعزيز ركائز الأمن القومي العربي والتصدي لمصادر التهديد المختلفة التي تعانيها الشعوب العربية كافة، لم يكن هناك بديل عن البحث عن اختراق نوعي لهذا الواقع، فالإمارات ليست من الدول التي تبحث عن دور، وقيادتها لا تميل إلى الضجيج والصخب السياسي والإعلامي بل تركز على ما يضمن أمن الشعوب والدول العربية ومصالحها بغض النظر عما يثيره أعداء هذه الشعوب من مغالطات ومزاعم لم تعد دوافعها ومبرراتها تخفى على أحد في عالمنا العربي.

الدبلوماسية في أحد تعريفاتها المفاهيمية تعني فن الحصول على الحقوق عن طريق التفاوض، وهي أيضاً تلك "الشعرة" الرفيعة التي يجب الحفاظ عليها مع الآخرين والحيلولة دون انقطاعها، وهذا يفسر حرص الإمارات على تفادي انقطاع الشعرة الأخيرة في مفاوضات القضية الفلسطينية، حتى لو كانت شبه جامدة أو غائبة أو مغيبة، فخطر انقطاع التواصل والحوار حول فرص التسوية هو الخطر الحقيقي الذي يهدد مستقبل الشعب الفلسطيني.

وعندما تتوصل الإمارات وإسرائيل إلى اتفاق يحفظ قنوات الاتصال مع الحكومة الإسرائيلية، التي التزمت بموجب هذا الاتفاق بوقف قرارها ضم الأراضي الفلسطينية، فإن الإمارات تتحرك بهدف دعم الشعب والقضية الفلسطينية والحفاظ على فرص الحل السياسي والسلمي وحقوق الشعب الفلسطيني التي تتعرض للضياع بسبب الإصرار على خيارات عقيمة لم تثبت جدوى أيّ منها طيلة العقود السبعة الماضية من هذا الصراع التاريخي، والتي لم يحصل الفلسطينيون خلالها على بعض حقوقهم سوى من

خلال طريق المفاوضات والحوار والخطوات الاختراقية التي تمت من خلال مبادرات سياسية كبرى كانت دائماً تواجه بالتشكيك في النوايا وخلط الأوراق من جانب المتطرفين والمتشددين وتجار القضية.

الإمارات دولة عربية مؤثرة تمتلك رصيداً تاريخياً هائلاً في دعم المصالح والشعوب والقضايا العربية، ولا يمكن لها المغامرة بهذا الرصيد بحثاً عن صفقات خاسرة، فهي دولة قيم ومبادئ أصيلة لا تبحث عن دور دعائي عابر، ولكنها تسعى لترسيخ أسس الأمن والاستقرار وتعمل بنوايا صادقة وشفافية تامة مع العرب والعالم، وتوجهاتها لا تخفى على أحد، فالإمارات تعادي التطرف والإرهاب وتنظيماته، وتدعم قيم التسامح والتعايش وقبول الآخر وترى في ذلك السبيل الأمثل لضمان التنمية والأمن للشعوب كافة.

وعندما تتوصل الإمارات إلى اتفاق تاريخي مع إسرائيل فهي تتحرك لمصلحة الشعب الفلسطيني وشعوب المنطقة والعالم أجمع، وتضطلع بدور إطفائي في واحدة من أخطر بؤرة التوتر والصراع التي تستغلها تنظيمات الإرهاب والأنظمة الداعمة لها في نشر الفوضى والاضطرابات في منطقتنا، فهي توظف دورها وإحساسها بالمسؤولية القومية من أجل وأد احتمالات تصعيد العنف في حال تطبيق القرار الإسرائيلي بضم الأراضي الفلسطينية، وتقدم للشعب الفلسطيني وقيادته طوق إنقاذ يحفظ للجميع حقوقهم وينعش فرص التسوية السياسية للقضية ويخلق فرص جديدة لعملية السلام التي كاد قرار الضم أن يطلق عليها رصاصة الرحمة.

صحيح أن الإمارات تستثمر رصيدها وامكانياتها ومواردها السياسية في مثل هذه المواقف الصعبة، ولكنه قدر الإمارات التي تتحمل منذ عام ٢٠١١ مسؤوليات جسام في التصدي لمصادر الخطر والتهديد ونشر الفوضى في عالمنا العربي، وهي تمضي في ذلك على درب المؤسس الراحل الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، رحمه الله، الذي اتخذ قرار دعم مصر في حرب السادس من أكتوبر عام ١٩٧٣ مطلقاً مقولته الشهيرة "النفط العربي ليس أغلى من الدم العربي"، في موقف تاريخي صعب لم تكن خلاله دولة الإمارات الوليدة وقتذاك قد تجاوزت السنتين من وقت تأسيسها، ليبرهن على أن الإمارات هي عضو فاعل ومسؤول في محيطها العربي والمجتمع الدولي.

والتاريخ يؤكد للجميع أنه لا تمكن المزايدة على علاقة الإمارات بالشعب الفلسطيني ودعمها الثابت والمطلق له من أجل الحصول على حقوقه المشروعة وفي مقدمتها حقه في إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف. فالإمارات التي لم تغب يوماً عن مساندة الشعب الفلسطيني في محنته وقدمت له كافة أشكال الدعم في جميع مراحل قضيته العادلة، وظل وسيبقى، التزامها حياله ثابتاً ضمن أولويات سياستها الخارجية، لا يمكن لها إلا أن تتحرك في النطاق ذاته حفاظاً على الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، اقتناعاً منها بأن بناء علاقات ثنائية مباشرة مع إسرائيل سيمكنها من لعب دور فاعل ومؤثر في أمن المنطقة واستقرارها بالتعاون مع الدول العربية، وتشجيع الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي على الحوار الجاد بحثاً عن تسوية سياسية عادلة للقضية.

← مـــرصد الـــــرؤى و القضـــايـــا العالمـــــية

محمد عبدالله يونس :

كيف يمكن الاستفادة من التحولات المفاجئة في العالم؟

فرص الأزمات

مركز المستقبل للدراسات المتقدمة :

بددت الأزمات المتتالية التي شهدها العالم منذ بداية عام ٢٠٢٠ فقاعة الأمن النسبي، وتصورات القدرة على التوقع التي هيمنت على مدركات الأفراد على مدار العقد الماضي، وارتبطت بالتقدم العلمي واتجاهات تطويع الطبيعة والسيطرة عليها" إذ لم تكن جائحة كورونا سوى تجلٍّ وحيدٍ لعالم تدفع حركته الأزمات والتحولات المفاجئة على مستوى السياسة والاقتصاد والمجتمع. وفي ظل تحول "البجع الأسود" بمفهوم "نسيم طالب" إلى "الوضع العادي الجديد" الذي ينبغي التعايش معه والاعتياد عليه" فإن التعامل مع الأزمات ينبغي أن يتجاوز الاحتواء والمواجهة والارتداد للحالة الطبيعية إلى الاستفادة من الأزمات واستغلال الفرص النابعة من السياقات المصاحِبة لها.

تطور "نوافذ الفرص":

لا خلاف على المضمون السلبي لمفهوم الأزمة في الأدبيات النظرية والسرديات السائدة، فالأزمة تنطوي – وفقًا للتعريفات المصطلح عليها– على مضامين مثل: التهديدات، واختلال التوازن، والمفاجأة، ونقص المعلومات، وعدم التوقع" ما يجعلها ضمن الحالات الكلاسيكية لاختبار فاعلية صنع القرار. وقد درجت المقررات الدراسية في حقل العلاقات الدولية على تحليل صنع القرار خلال أزمات، مثل: أزمة الصواريخ الكوبية في عام ١٩٦٢، وأزمة الرهائن بالسفارة الأمريكية في إيران عام ١٩٧٩. وفي السياقات الإقليمية يتعرض الباحثون لتحليل تطورات تاريخية، مثل: العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦، وحرب ١٩٦٧، والتعامل الإسرائيلي مع حرب ١٩٧٣.

ولا ينفي هذا النهج المدرسي المتعارف عليه أن الأزمات في واقع الأمر تحمل جانبًا غير مظلم وبعيدًا عن منظورات التحليل، وهو الفرص التي تتولد عرضًا عن السياقات الضاغطة التي يكفل استغلالها تغيرات هيكلية في التفاعلات الإقليمية والدولية، بما يكفله ذلك من إمكانية تأسيس توازن جديد قائم على أسس أكثر صلابة وأقل انكشافًا أمام التحولات المفاجِئة.

وقد يكون من الملائم القول إن تطور تاريخ العلاقات الدولية كان مدفوعًا بالأزمات والتطورات المفاجئة التي يمكن اعتبارها بمثابة "نوافذ فرص" زمنية (Windows of Opportunities) لتجاوز استاتيكية "الوضع الراهن" (Status Quo)، ووضع أسس جديدة للتفاعلات بين الأطراف الدولية في إطار واقع جديد.

وبالعودة للتاريخ، فإن أزمات تضمنت مخاوف من الانجراف لحافة الهاوية، مثل أزمة الصواريخ الكوبية، أفرزت ترتيبات قوية للتواصل بين القوى النووية، وخطوطًا ساخنة للاتصال في وقت الأزمات، بينما ترتب على الحروب العالمية الكبرى تقدم كبير في مجال التنظيم الدولي والدبلوماسية، وتطور مماثل في القانون الدولي، بهدف ضبط التفاعلات بين الدول، أما مأساة إلقاء القنبلتين النوويتين خلال الحرب العالمية الثانية على هيروشيما ونجازاكي فقد جعلت الأسلحة النووية غير قابلة للاستخدام فعليًا بسبب الخسائر البشرية التي تترتب عليها، ووضعت قيودًا أخلاقية وقانونية وتنظيمية على توظيف هذا السلاح في التفاعلات بين الدول، ناهيك عن القيود المشددة على تطويره وامتلاكه وتداوله، وهو ما ينطبق على أسلحة الدمار الشامل.

ولا تعد الأزمات الاقتصادية استثناءً عن هذا المنطق، فالكساد الكبير في عام ١٩٢٩ ولّد قوة دافعة لتقدم علم الاقتصاد، وسياسات ضبط المحركات الرئيسية للاقتصادات الوطنية، وضبط الاستقرار المالي، ناهيك عن التوسع لاحقًا في أدوار البنوك المركزية، ثم تأسيس نظام "بيرتون وودز" والمؤسسات الاقتصادية العالمية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وغيرها من تدابير الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي.

وينطبق الأمر ذاته على الأزمة المالية العالمية في عام ٢٠٠٨ التي جعلت أسواق المال ومؤسسات القطاع المصرفي تخضع لقيود مشددة وضوابط تضعها البنوك المركزية ومؤسسات الرقابة المالية، بالإضافة للمراقبة على التفاعلات الاقتصادية ضمن موجة من الإصلاحات التشريعية والتنظيمية لضبط القطاع المصرفي.

ما بعد "العلاج بالصدمة":

تُعد لحظةُ وقوع الأزمات والكوارث ذاتها وكيفية إدارتها والتعامل معها موضع تركيز لطائفة كبيرة من الأدبيات التي تناولت "إدارة الأزمات" (Crisis Management)، و"إدارة المخاطر" (Risk Management)، والمرونة، والارتداد للوضع الطبيعي (Resilience)، و"رأسمالية الكوارث" (Disaster Capitalism)، و"عقيدة الصدمة" (Shock Doctrine)، وستراتيجية "العلاج بالصدمة" (Shock Therapy)، وغيرها من المفاهيم المرتبطة بالتطورات المفاجئة وغير المتوقعة.

وفي كتابها المعنون "عقيدة الصدمة: صعود رأسمالية الكوارث" الصادر عام ٢٠٠٩، تطرح "ناعومي كلاين" رؤية شديدة الانتقاد لتعامل اقتصاد السوق الحر مع الكوارث والأزمات عبر سياسات "العلاج بالصدمة"، حيث أشارت إلى أن "رأسمالية الكوارث" تقوم باستغلال الأحداث الطارئة لتمرير سياسات اقتصادية واجتماعية لا تحظى بشعبية في الأوضاع الطبيعية.

ويأتي ضمن هذه الاتجاهات آراء "ميلتون فريدمان" حول التغيير الذي ينتج عن الأزمات وضرورة استغلال لحظة الأزمة لفرض تغييرات دائمة وهيكلية، مثل: الخصخصة، وتخفيض مستويات الدعم الاقتصادي، وأجندة إصلاحات اقتصاد السوق الحر القائمة على تحجيم تدخل الدولة في الاقتصاد، وخفض الإنفاق الحكومي، وإطلاق العنان لحرية السوق، ومركزية أدوار الشركات والقطاع الخاص.

وعادةً ما تتم إحاطة تلك الأفكار بزخم من الانتقادات والإدانة بسبب النفعية والانتهازية في وقت الكارثة، كما استغلت اتجاهات اليسار هذه الرؤى واتهمت الرأسمالية والكيانات الاقتصادية الكبرى ومؤسسات التمويل الدولية بالمسؤولية عن وقوع الكوارث والأزمات ذاتها، وتختلط في هذا الإطار الحقائق بالتأويلات ونظريات المؤامرة.

وفي خضم هذه السجالات، يظهر الاحتياج لتجاوز التحيزات المسبقة والاستقطاب الأيديولوجي حول العلاقة بين الأزمات والتغيير عبر البحث عن الفرص التي تظهر أثناء أو عقب وقوع الأحداث المفاجئة، والتي يمكن لمختلف الفاعلين (الأفراد، والجماعات، والمؤسسات والدول) الإفادة منها في تقليص تكلفة الأزمة، واحتواء تأثيراتها، والحد من الخسائر المترتبة عليها، وتحقيق بعض العوائد السياسية والاقتصادية والرمزية عبر استغلال قوة الدفع الضخمة المصاحِبة للأزمات، والاختبار الذي تمثله لمكامن القوة والضعف للأطراف المنخرطة في مواجهتها، ثم مراجعة مدى كفاية الاستعدادات الاحترازية للتحصين في مواجهة الأزمات والكوارث القادمة، والتكيف مع الواقع الجديد.

تحولات الواقع الجديد:

قد يبدو الطرح السابق متجاوزًا للحظة الأزمة ذاتها بما تنطوي عليه من ضغوط وخسائر ضخمة وتعقيدات ومفاجأة وافتقاد للمعطيات والمعلومات" إلا أن الواقع الجديد قيد التشكل في العالم يجعل الاعتقاد اليقيني في وجود فرصة تلوح في الأفق في خضم الأزمة شديد الأهمية في تجاوز حالة الارتباك وانعدام الحيلة في مواجهة الأزمات المتتالية. وفي هذا الصدد، يمكن القول إن الأزمات تُعد قوى محركة (Driving Forces) لتطور العالم، وإن اعتيادنا على ذلك واستيعابنا لهذا المنطق يجعلنا أكثر قدرة على التفاعل مع المعطيات الجديدة، والخروج من "دوامة الفوضى" (Spiral of Chaos) التي تَنتج عن تتابع الأزمات. وفي هذا الإطار، يمكن القول إن أنماط الفرص النابعة من أزمات "عالم ٢٠٢٠" قد تتضمن ما يلي:

١- صعود أولوية "السياسات الدنيا": لم تعد الرعاية الصحية والتعليم والعمل قطاعات تخضع لأولوية متراجعة نسبيًا مقارنة بالأمن والسياسة، حيث أصبح التصنيف التقليدي ما بين "السياسات الدنيا" (Low Politics) و"السياسة العليا" (High Politics) غير قابل للاستمرار بعد ما كشفت عنه جائحة كورونا من مركزية الاستثمار في نظم الرعاية الصحية، وأهمية امتلاك الطاقة الاستيعابية للتعامل مع الأعداد الكبيرة من المصابين في حال تفشي العدوى، والقدرة على البناء السريع لمستشفيات جديدة، وتخصيص مناطق للحجر الصحي وعزل المصابين، بالتوازي مع امتلاك مؤسسات متقدمة للبحوث والتطوير للعمل على تطوير لقاح لمواجهة انتشار الفيروس مستقبلًا.

٢- إعادة الاعتبار للدولة: كشفت الأزمات المتتالية عن مدى أهمية دور الدولة القوي في مواجهة الأزمات والكوارث، وأن السرديات المناهِضة للدولة والداعية لعالم بدون دول -سواء عبر الاندماج في كيانات أكبر أو الانصهار العالمي- لا تعبر سوى عن خيالات يوتوبية تتجاوز الاحتياج الإنساني لمركز للسلطة لوضع القواعد وفرضها. فعلى سبيل المثال، شهدت جائحة كورونا صعودًا للدول المركزية التي تمكّنت من احتواء العدوى عبر إجراءات صارمة.

وفي السياق نفسه، تضع الأزمات العلاقة بين الدولة والمجتمع تحت الاختبار" إذ إن الإدارة الأكثر فاعلية للأزمات ترتبط بوجود دولة قوية ومجتمع متماسك لديه ثقة في السلطة السياسية، في مقابل تدني فاعلية إدارة الأزمة في الدول الضعيفة التي تعاني من ضعف المؤسسات السياسية، وتصدع علاقات الثقة التي تربطها بالمجتمع.

٣- منافع "الفرصة الثانية": تتضمن الأزمات دروسًا مستفادة شديدة التأثير لا يتم تجاوزها بسهولة، سواء للأطراف الأكثر تضررًا من حدوثها أو للفاعلين المراقبين لتأثيراتها وانعكاساتها. وعلى سبيل المثال، فإن انفجارات مرفأ بيروت في لبنان على قدر المآسي التي تسببت بها للشعب اللبناني فإنها قد كشفت بجلاء عن تكلفة عدم الاستقرار، والاستقطاب السياسي، والافتقاد للتوافق السياسي، فضلًا عن مخاطر التداخل بين الدولة والميليشيا وصفقات تقاسم المصالح بين الفرقاء. وعلى المستوى الخارجي فإنها دفعت العديد من الدول لمراجعة إجراءات تخزين المواد الخطرة، وإبعادها عن المراكز الحضرية، وتعزيز الإجراءات الاحترازية في مواجهة الأزمات المماثلة.

٤- تمرير الإصلاحات المكلفة: قد تستغل بعض الدول الأزمات الاقتصادية العالمية لتمرير سياسات الإصلاح الاقتصادي ذات التكلفة المرتفعة اجتماعيًّا، وهو ما ينطبق على استغلال انخفاض أسعار البترول لرفع الدعم الحكومي تدريجيًّا لتقليل عجز الموازنة، كما قد تتضمن بعض الكوارث الطبيعية فرصًا لإعادة تأسيس البنية التحتية المتهالكة، وتشييد منشآت تراعي معايير السلامة والأمان. ويمكن للدول المتضررة من الأزمات كذلك توظيف التضامن المجتمعي، والاصطفاف خلف صناع القرار لتمرير قرارات مهمة ذات تكلفة سياسية مرتفعة لم يكن من الممكن للرأي العام قبولها في الأوضاع العادية.

٥- تعزيز الذاكرة القومية للكوارث: لا تمر الأحداث التي تتضمن خسائر مؤلمة دون أن تترك أثرًا في التكوين الثقافي للشعوب، حيث تتشكل "الذاكرة القومية للكوارث" (National Disaster Memory) التي تجمع خبرات التعامل مع الكوارث والأزمات والتعلم من الأخطاء والاعتياد على عملية التعافي بهدف استرجاعها عند حدوث مواقف مشابهة في المستقبل، حيث تتكون هذه الخبرات فرديًّا وجماعيًّا ويتم تناقلها عبر الأجيال. وتشير بعض الدراسات إلى أن الإشكالية الكبرى للكوارث في الدول النامية تتمثل في أنها "كوارث بلا ذاكرة" (Disaster Without Memory)، مما يزيد العجز والانكشاف أمام الكوارث والأزمات في المستقبل بسبب الافتقار لدليل التعامل مع هذه المواقف الذي ينتج عن تسجيل وحفظ واسترجاع الخبرات السابقة.

٦- صناعة النماذج الناجحة: يعزز بعض الفاعلين أرصدتهم من القوة الناعمة عبر صناعة نموذج ناجح في إدارة الأزمات، واحتواء تأثيراتها، والتقليل من الخسائر، والتعافي السريع والارتداد للوضع الطبيعي. وتتعدد نماذج تجاوز الأزمات والكوارث التي يتم الاحتفاء بها عالميًّا، مثل نماذج التعافي الألماني والياباني من الآثار المدمرة للحرب العالمية الثانية، ونموذج تجاوز دبي لتأثيرات الأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨، وتجاوز جنوب إفريقيا لإرث الفصل العنصري. وقد أنتجت جائحة كورونا نماذج لوحدات دولية تمكّنت من إدارة الأزمة بكفاءة، مثل: نيوزيلندا، وهونج كونج، وتايوان، والإمارات، وسنغافورة.

٧- دبلوماسية التضامن الإنساني: تنطوي الأزمات على فرص لبعض الدول للقيام بأدوار دبلوماسية تعزز من شرعيتها ومكانتها في النظام الدولي، مثل: القيام بأدوار الوساطة والتوفيق بين أطراف الصراعات بعد تفجرها، أو تقديم المساعدات والإغاثة الإنسانية للدول المتضررة من الكوارث. وقد أشارت العديد من المصادر الغربية إلى مصطلح "الدبلوماسية الطبية" و"دبلوماسية الأقنعة الطبية" التي اتّبعتها الصين خلال جائحة كورونا عبر توفير المستلزمات الطبية للدول الأكثر تضررًا من الجائحة مثل إيطاليا وإيران، مما مكّنها من تحقيق مكاسب سياسية ودبلوماسية في مواجهة الاتهامات الغربية والأمريكية بالتسبب في تفشي الجائحة بسبب إشكاليات إتاحة المعلومات.

٨- تحفيز الابتكار والتطوير: تولّد السياقات الضاغطة المصاحِبة للكوارث والأزمات طاقات ضخمة للابتكار والتطوير للتكيف مع الواقع الجديد ومواجهة المشكلات المعقدة والحد من الخسائر. فعلى سبيل المثال، أنتجت سياقات الحرب العالمية الثانية العديد من الابتكارات والاختراعات في المجالات العسكرية لدى كافة الدول المنخرطة في الحرب الدامية، ثم وجدت بعض التقنيات العسكرية طريقها للحياة المدنية عقب انتهاء الحرب. كما أفرزت جائحة كورونا العديد من الابتكارات، مثل: توظيف الدرونز في تطبيق الإجراءات الاحترازية، وتطوير تطبيقات تقييم أعراض الإصابة بكورونا. وفي مجال الأعمال، وجدت بعض الأفكار طريقها للتطبيق، مثل: الاقتصاد التشاركي، وتبادل العمالة، والتوسع في العمل عن بعد، وتحويل الأنشطة والمنتجات لتتلاءم مع واقع الأزمة.

٩- مكاسب تلبية الاحتياجات: أدرك بعض الفاعلين سريعًا أن عالم كورونا مختلف بصورة جذرية عن سابقه، وأن احتياجات متعددة قد نشأت عن الجائحة، وهو ما دفعهم للاستثمار في تطوير آليات ووسائل لتلبية هذه الاحتياجات في مقابل تحقيق أرباح ومكاسب كبيرة، فشركات الأزياء بدأت في تصنيع الأقنعة الطبية من خامات مختلفة، وبتصميمات شديدة الجاذبية لاستغلال الاحتياج لارتداء الأقنعة في الأماكن العامة، وعملت منصات التجارة الإلكترونية على استغلال إجراءات الإغلاق في تعزيز قدراتها على توصيل الطلبات للمنازل دون تلامس، كما ازدهرت تطبيقات التعليم عن بعد وتطبيقات الاتصال والاجتماعات وإدارة فرق العمل بصورة افتراضية ومنصات البث والترفيه.

١٠- اتجاهات التنويع الاحترازي: تخلق الأزمات شعورًا بعدم الأمان والخوف من المستقبل، وهو ما يدفع الأفراد والشركات والدول للبدء في تبني إجراءات احترازية استعدادًا للأزمة القادمة أو الكارثة غير المتوقعة. ومن هنا تتبلور اتجاهات تنويع الأصول، فالاضطرابات في أسعار النفط العالمية تدفع الدول بقوة لتنويع اقتصاداتها، وتعزيز القطاعات الصناعية والخدمية، والاستثمار في التكنولوجيا استعدادًا للمستقبل. وقد أدت اضطرابات سلاسل الإنتاج والتوزيع العالمية إلى بدء الدول في بناء شبكات بديلة تتضمن مراكز متعددة للإنتاج الصناعي والتوزيع، فضلًا عن تعزيز قوة الصناعة الوطنية حتى لا تقع مجددًا في ضائقة الاحتياج لبعض المستلزمات الأساسية. وفي خضمّ الأزمات الاقتصادية عادةً ما تتجه الكيانات الاقتصادية لتنويع المنتجات ومجالات النشاط تحسبًا لتأثيرات الأزمات المستقبلية، واحتمالات التعرض لخسائر بسبب ضعف الطلب على بعض السلع أو الخدمات.

وفي المحصّلة النهائية، لا تنفي الفرص الجانبية التي تظهر في خضم الأزمات والكوارث أو عقب انتهائها واقعَ الخسائر والتكلفة الضخمة التي يتم تحملها من جانب الدول والمؤسسات والجماعات والأفراد، وتحديات عمليات التعافي وإعادة البناء والارتداد للوضع الطبيعي" إلا أن الانجراف في دوامة الرثاء الذاتي ونوستالجيا ما قبل الأزمة يكبح التطلع بإيجابية للواقع الجديد، وكيف يمكن الإفادة منه وتحسينه، وتقليل الخسائر المتوقعة، بل وتحقيق قدرٍ من المكاسب أيضًا.

جوزيف س. ناي الابن*:

التحول الآخر للقوة العالمية

بروجيكت سنديكيت:

في الماضي ساعد انفتاح امريكا في تعزيز قدرتها على بناء الشبكات، وصيانة المؤسسات، ودعم التحالفات، والسؤال الآن هو: هل الاتجاه إلى الانفتاح والاستعداد للمشاركة مع العالم سيثبت استدامته في السياسة الداخلية الامريكية، أم لا؟

منذ عام ٢٠١٧، كانت ستراتيجية الأمن القومي في امريكا تركز على منافسة القوى العظمى، واليوم تحرص معظم دوائر واشنطن على تصوير علاقتنا مع الصين على أنها حرب باردة جديدة، ومن الواضح أن منافسة القوى العظمى تظل تمثل جانبا بالغ الأهمية من جوانب السياسة الخارجية، ولكن لا ينبغي لنا أن نسمح لهذا الجانب بحجب التهديدات الأمنية المتنامية العابرة للحدود التي تضعها التكنولوجيا على الأجندة.

إن تحولات القوة بين الدول من الأمور المألوفة في السياسة العالمية، لكن تحول القوة المدفوع بالتكنولوجيا بعيدا عن الدول وإلى أطراف فاعلة وقوى عالمية عابرة للحدود يجلب تعقيدات جديدة وغير مألوفة، ويفرض التغير التكنولوجي عددا من القضايا– بما في ذلك الاستقرار المالي، وتغير المناخ، والإرهاب، والجرائم الإلكترونية (السيبرانية)، والأوبئة– على الأجندة العالمية في حين يميل في الوقت ذاته إلى إضعاف قدرة الحكومات على الاستجابة.

يشمل عالَم العلاقات العابرة للحدود الوطنية خارج سيطرة الحكومات، بين أمور أخرى من مصرفيين، ومجرمين يحولون الأموال إلكترونيا، وإرهابيين ينقلون الأسلحة والخطط، ومخترقين لأنظمة الكمبيوتر يستخدمون وسائط التواصل الاجتماعي لتعطيل العمليات الديمقراطية، وتهديدات للأنظمة البيئية مثل الأوبئة وتغير المناخ. على سبيل المثال، قتل فيروس كورونا ٢٠١٩ (كوفيد–١٩) بالفعل عددا من الامريكيين أكبر من أولئك الذين ماتوا في حروب كوريا وفيتنام والعراق، لكننا رغم ذلك ننفق القليل للاستعداد لهذه الجائحة، ولن تكون "كوفيد–١٩" آخر أو أسوأ الجائحات. الواقع أن أفرادا ومنظمات خاصة– تتراوح من ويكيليكس وفيسبوك، ومؤسسات، إلى الإرهابيين والحركات الاجتماعية العفوية– يجري تمكينهم جميعا للاضطلاع بأدوار مباشرة في السياسة العالمية. ويعني انتشار المعلومات أن القوة أصبحت موزعة على نطاق أوسع، وأن شبكات غير رسمية باتت قادرة على تقويض احتكار البيروقراطية التقليدية، كما تعني سرعة انتقال المعلومات عبر الإنترنت أن الحكومات أصبحت أقل قدرة على السيطرة على الأجندات، وأن المواطنين يواجهون نقاط ضعف جديدة.

والعزلة ليست بالخيار الوارد، فلم يعد المحيطان اللذان يطلان على امريكا ضمانة فعّالة للأمن كما كانا في الماضي، وعندما قصفت الولايات المتحدة صربيا والعراق في تسعينيات القرن العشرين، لم يكن بوسع سلوبودان ميلوسيفيتش أو صدّام حسين الرد ضد الأراضي الامريكية، لكن هذا سرعان ما تغير، ففي عام ١٩٩٨، أطلق الرئيس بِل كلينتون صواريخ كروز ضد أهداف لتنظيم القاعدة في السودان وأفغانستان" وبعد ثلاث سنوات، قتل تنظيم القاعدة ٣٠٠٠ شخص في الولايات المتحدة (أكثر من الذين قتلوا في الهجوم على بيرل هاربر) بتحويل طائرات مدنية امريكية إلى صواريخ كروز عملاقة.

لكن التهديد ليس ماديا فقط بالضرورة، فشبكات الكهرباء، وأنظمة التحكم في الحركة الجوية، والبنوك معرضة لخطر هجمات إلكترونية يمكن أن تنشأ في أي مكان داخل أو خارج حدود الولايات المتحدة. والمحيطات لن تفيد، فالهجوم السيبراني قد يشن من بُعد عشرة أميال أو عشرة آلاف ميل.

والحريات الديمقراطية أيضا، بالإضافة إلى البنية الأساسية، معرضة للهجمات السيبرانية، ففي عام ٢٠١٤، عندما اعترضت كوريا الشمالية على فيلم كوميدي أنتجته هوليود والذي سخر من زعيمها، شنت هجوما سيبرانيا ناجحا هدد حرية التعبير.

يفترض العديد من المراقبين أن شركات التكنولوجيا الضخمة مثل فيسبوك، وغوغل، وتويتر، تشكل أدوات للقوة الامريكية، لأنها نشأت في الولايات المتحدة، ولكن في انتخابات الرئاسة الامريكية في عام ٢٠١٦، تمكنت روسيا من استخدام هذه الشركات كأسلحة للتأثير على النتيجة، وقد تقتدي جهات أخرى بها.

تعمل ثورة المعلومات والعولمة على تغيير السياسة العالمية على نحو يعني أنه حتى لو انتصرت الولايات المتحدة في منافسة القوى العظمى، فإنها لا تستطيع تحقيق العديد من أهدافها بالعمل بمفردها، وبصرف النظر عن انتكاسات العولمة الاقتصادية المحتملة، على سبيل المثال، فإن تأثيرات تغير المناخ– بما في ذلك أحداث الطقس المتطرفة، وفشل المحاصيل، وارتفاع مستويات سطح البحر– ستؤثر على جودة حياة كل البشر، ولا تستطيع الولايات المتحدة أن تتصدى لهذه المشكلة بمفردها، ففي عالَم أصبحت الحدود أكثر نفاذية في تمرير كل شيء من العقاقير والمخدرات غير القانونية والأمراض المعدية إلى الإرهاب، يتعين على الدول أن تستخدم قوتها الناعمة الجاذبة لتطوير الشبكات وبناء الأنظمة والمؤسسات لمواجهة هذه التهديدات الأمنية الجديدة.

تظل الحجة لصالح مبادرة القوى العالمية الرائدة إلى تقديم الزعامة في تنظيم إنتاج السلع العامة العالمية أقوى من أي وقت مضى في هذا العالم "الإقطاعي الجديد"، لكن ستراتيجية الأمن القومي الامريكية لعام ٢٠١٧ لا تتناول هذه التهديدات إلا قليلا، ومن المؤكد أن تصرفات مثل الانسحاب من اتفاق باريس للمناخ ومنظمة الصحة العالمية خطوات في الاتجاه الخاطئ.

كما يلخص خبير التكنولوجيا ريتشارد دانزنغ المشكلة، فإن "تكنولوجيات القرن الحادي والعشرين عالمية، ليس في توزيعها فقط، بل أيضا في عواقبها، ومن الواضح أن مسببات الأمراض، وأنظمة الذكاء الاصطناعي، وفيروسات الكمبيوتر، والإشعاع الذي قد يطلقه آخرون عن طريق الخطأ، كل هذا من الممكن أن يصبح مشكلتنا بقدر ما هو مشكلتهم، ولابد من ملاحقة أنظمة الإبلاغ المتفق عليها، والضوابط المشتركة، وخطط الطوارئ المشتركة، والمعايير، والمعاهدات كوسيلة لإدارة المخاطر المشتركة العديدة"، ومن غير الممكن أن تحل التعريفات والرسوم والجدران هذه المشاكل.

في بعض مجالات المنافع العامة العسكرية والاقتصادية، من الممكن أن تقدم القيادة الامريكية الأحادية جزءا كبيرا من الحل، فعلى سبيل المثال، يشكل سلاح البحرية الامريكي أهمية بالغة في الدفاع عن حرية الملاحة في بحر الصين الجنوبي، وفي ظل الركود العالمي الحالي يضطلع بنك الاحتياطي الفدرالي الامريكي بالدور الحاسم الداعم للاستقرار كملاذ أخير للإقراض. ولكن في قضايا أخرى، يستلزم النجاح التعاون من قِبَل آخرين، كما أزعم في كتابي بعنوان "هل تشكل الأخلاق أي أهمية؟"، فإن بعض جوانب القوة في هذا العالم الجديد تشكل مباراة محصلتها إيجابية، فلا يكفي أن نفكر من منظور قدرة الولايات المتحدة على فرض قوتها على الآخرين، بل يتعين علينا أن نفكر أيضا من منظور القدرة على إنجاز أهداف مشتركة، وهو ما ينطوي على ممارسة القوة مع الآخرين.

يغيب هذا النمط في التفكير عن الحوار الستراتيجي الحالي، ففي العديد من القضايا العابرة للحدود، من الممكن أن يساعد تمكين الآخرين الولايات المتحدة في إنجاز أهدافها، فعلى سبيل المثال، تستفيد الولايات المتحدة إذا عملت الصين على تحسين كفاءة استخدامها للطاقة وإطلاق كميات أقل من ثاني أكسيد الكربون.

في هذا العالم الجديد، تصبح الشبكات والترابط من المصادر المهمة للطاقة والأمن، وفي عالم يتسم بالتعقيدات المتنامية، تكون الدول الأكثر ارتباطا هي الأقوى، ففي الماضي ساعد انفتاح امريكا في تعزيز قدرتها على بناء الشبكات، وصيانة المؤسسات، ودعم التحالفات، والسؤال الآن هو ما إذا كان الاتجاه إلى الانفتاح والاستعداد للمشاركة مع العالم سيثبت استدامته في السياسة الداخلية الامريكية.

***أستاذ في جامعة هارفارد، وأحد مؤلفاته كتاب "هل تمثل الأخلاق أي أهمية؟ الرؤساء والسياسة الخارجية من فرانكلين ديلانو روزفيلت إلى ترامب."**

حسين أحمد آل درويش:

العدالة المنسية في مجتمعات المنطقة

عندما يكون رأس الهرم فاسداً وظالًما بالتأكيد سيتفشى الحقد بين أبناء المجتمع

شبكة النبأالمعلوماتية:

العدالة هي إحدى القيم الإنسانية الرفيعة والصفات الثابتة، لا تتغير مع تغير الزمان، والتي تحقق الأمن والأمان والاستقرار والصلاح والهدوء والطمأنينة، وتمنع تفشي وباء الظلم والفساد والخراب والدمار وضياع الحقوق ونهب خيرات الشعوب.

يعرفها بعض الفقهاء والعلماء بأنها: الملكة الباعثة على ملازمة تقوى الله وخشيته والخوف منه لقوله تعالى في كتابه العزيز: (يا أيها الذين آمنوا كونوا قوّامين لله شهداء بالقسط، ولا يجرمنّكم شنآن قوم على ألاّ تعدلوا، أعدلوا هو أقرب للتّقوى). وهناك من يعرف العدل بالحكمة، إذ كل منهما يصدق عليه وضع الشيء في موضعه، لقول أمير المؤمنين علي (ع): "العدل يضع الأمور في مواضعها، والجور يخرجها من جهتها، والعدل سائس عام، والجور عارض خاص، فالعدل أشرفهما وأفضلهما".

ويقول أمير المؤمنين علي (ع) أيضًا في عهده لمالك الأشتر: "أنصف الله وأنصف النّاس من نفسك، ومن خاصّة أهلك، ومن لك فيه هوى من رعيّتك، فإنّك إلاّ تفعل تظلم ومن ظلم عباد الله كان الله خصمه دون عباده، ومن خاصمه الله أدحض حجّته، وكان لله حربًا حتّى ينزع أو يتوب وليس شيءٌ أدعى إلى تغيير نعمة الله وتعجيل نقمته من إقامة على ظلم، فإنّ الله سميعٌ دعوة المضطهدين وهو للظّالمين بالمرصاد".

نلاحظ بكل وضوح في المجتمعات التي تحكمها ثقافة الاستبداد، تتفشى فيها أنواع الظّلم والفساد والمصالح الضيقة والنرجسية، وأنّ القانون لا يطبّق فيها إلا على الضعفاء والفقراء، أمّا ذوو المناصب العليا وأصحاب النفوذ والثروة والجاه، فهم في حصانة كاملة عن تطبيق القانون ومحاسبتهم، ولكن الإمام علي بن أبي طالب (ع) استطاع في زمانه، أن يرفع هذه الحصانة عن أي فرد منهم إذا انحرفوا عن طريق الحقّ والعدالة، ووضع حدًّا واضحًا وعقوبة صارمة أمام الانحرافات والتجاوزات على القانون لكي يحفظ للقانون هيبته ومكانته ووقاره.

من هنا يصح القول، أن من الأزمات المستعصية التي تعصف بالمجتمعات العربية، أزمة الابتعاد عن العدالة من قبل القائمين على الأمور وأصحاب النفوذ في السلطة، هذه الأزمة هي سبب رئيسي وأساسي لنشوء أغلب الأزمات والمشكلات الأخرى على اختلاف صورها وأشكالها، وصدق الإمام جعفر الصادق (ع) حينما قال: "اتقوا الله واعدلوا فإنكم تعيبون على قوم لا يعدلون".

وكتب الحسن البصري رسالة طويلة وأرسلها إلى (الأمير عمر بن عبد العزيز) في وصف الإمام العادل نذكر بعضها: "لا تحكم يا أمير المؤمنين في عباد الله بحكم الجاهلين، ولا تسلك بهم سبيل الظالمين ولا تسلّط المستكبرين على المستضعفين، فإنهم لا يرقبون في مؤمن إلاّ ولا ذمّة، فتبوء بأوزارك وأوزار مع أوزارك، وتحمل

أثقالك وأثقالاً مع أثقالك، ولا يغرّنك الذين يتنعمون بما فيه بؤسك، ويأكلون الطيبات في دنياهم بإذهاب طيباتك في آخرتك، ولا تنظرن إلى قدرتك اليوم، ولكن انظر إلى قدرتك غداً وأنت مأسور في حبائل الموت، وموقوف بين يديّ الله تعالى".

إذا غابت العدالة وعمّ الظلم وتفشى وباؤه وانتشر في مجتمع من المجتمعات، فسوف يذيب العلاقات والأواصر والروابط الحميمة الداخلية، مما يجعل مجتمعاً متفككاً لا يقوى على الصمود أمام قوى التحدي الداخلي، كما لا يقوى أمام الغزو الخارجي إطلاقاً، بل نرى ونسمع أن بعض أبناء الأمة يقفون صفاً مع الغازي (المحتل الخارجي) لإزاحة الظلم والظالم حين يقدّرون أن خطره أكبر أو أقل الأحوال، لا يعينون الظالم الداخلي في مواجهة الخطر الخارجي، كل ذلك كان بسبب ممارسة الظلم الاجتماعي والقهر السياسي والإرهاب الفكري بحق الآخرين.

ولا يقتصر الظلم على أثره الأخلاقي الفردي في إسقاط صاحبه ورفيق دربه، بل يمتد للجانب الاقتصادي (الفردي والجمعي) فيمحقه ويهلكه، ثم يدمر المجتمع كاملاً، وفي هذا السياق يقول أمير المؤمنين علي (ع): "الظلم يزل القدم، وبسلب النعم، ويهلك الأمم". ويقول الرسول الأعظم (ص): "إذا غضب الله عز وجل، على أمة ولم ينزل بها العذاب: غلت أسعارها، وقصرت أعمارها، ولم تربح تجّارها، ولم تزكّ ثمارها، ولم تغزر أنهارها، وحبس الله عنها أمطارها، وسلّط الله عليها شرارها".

ولقد أشار كذلك المفكر الإصلاحي السيد جمال الدين الأفغاني إلى أثر فضائل الأخلاق والصفات الحميدة في الصعود، وأثر رذائل الأخلاق والصفات الخبيثة في الهبوط، فقال: "هكذا جعل الله بقاء الأمم ونماءها في التحلي بالفضائل التي أشرنا إليها، وجعل هلاكها ودمارها في التخلي عنها، سنة ثابتة لا تختلف باختلاف الأمم، ولا تتبدّل بتبدل الأجيال".

وهذه حقيقة واضحة لا جدال فيها، تؤكدها لنا المصادر والكتب التاريخية والدينية وكثير من الباحثين والمفكرين أشاروا إلى تلك الحقائق والأسباب المهمة في انحلال الدول وسقوط الحضارات والأمم.

وختاماً وفي نهاية المطاف، عندما تتحقق العدالة في مجتمعنا، فسوف يشعر أبناؤه بالطمأنينة والاستقرار والهدوء، وهذا بدون شك سيحفزهم على العمل والإنتاج والتطوير والتنمية، سيزدهر مجتمعنا ويتقدم إلى الأمام بكل ثقةٍ وحيويةٍ. فمن يشعر بأن حقوقه محفوظة سيعمل ويجتهد من أجل الوصول إلى أهدافه النبيلة وبالطرق الشرعية والقانونية، ومن يشعر بعكس هذا، إما أن يتكاسل أو يلجأ للطرق غير القانونية، لتحقيق ما يطمح إليه.

وعندما يكون رأس الهرم فاسداً وظالماً بالتأكيد سيتفشى الحقد والبغض والكره والحسد بين أبناء المجتمع، وبالتأكيد سيكون المجتمع ضعيف منهار داخلياً، وسيصبح أكثر عرضةً للتدخلات الخارجية، وسيعم الخراب والدمار والفوضى، ويجب على كل واحد منّا أن يبدأ بنفسه أولاً حتى تتحقق العدالة في المجتمع كافة، وكما يقول المثل الإنجليزي المشهور: "العدالة ثمينةٌ جداً، ولذا فهي تكلّف غالياً".

الإنصات المركزي

يومية توثيقية يصدرها مكتب إعلام الاتحاد الوطني الكردستاني

الانصات المركزي انجاز صحفي ممتاز وهي بحق بنك للمعلومات و سجل للوثائق و المواقف .
انني اذ أتابع قراءتها يوميا أزداد اعجابا بها و تقديراً لجهودكم الخيرة . لذلك ابارك لكم و أشد على أيديكم
و أتعهد لكم بأن أكون لكم نصيراً و مسانداً و مساعداً

أخوكم المخلص
مام جلال طالباني

www.pukmedia.com/ensat
Facebook: ensatpuk
ensatmagazen@gmail.com
Mobile: 0770 156 4347